



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الكهرباء و الغاز - ميلة -

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص " مالية المؤسسة "

إشراف:
تريش حسينة

إعداد الطلبة:
- بن مسعود ليندة
- حملا ابتسام

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	عزي فريال منال
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تريش حسينة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	داي ويسام

السنة الجامعية 2020/2019



شكر و عرفان

بعد أن منَّ الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه عزَّ و جلُّ أولاً و آخراً جميع ألوان الحمد و الشكر على فضله و كرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه و كرمه، و انطلاقاً من قوله صلى الله عليه و سلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة تريش حسينة لإشرافها على هذه المذكرة و على جهدها الذي بذلته معنا، و نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، و نتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبول مناقشة موضوع المذكرة، كما نتوجه في هذا المقام بالامتنان لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي و الذين لم يخلوا في تقديم يد العون لنا خاصة.

و في الختام نشكر كل من ساعدنا و ساهم في هذا العمل و أخص بالقول السيد المحاسب مصطفى محمد أمين الذي قدم لنا بكل مصداقية معلومات قيمة ساهمت في إتمام هذا

العمل.

شكراً للجميع

إهداء

إلى والداي الأعزاء اللذان لا يمكن لأي تكريم أن يضايف مدى حبهما الذي لم يتوقفوا عن ملئي به، و أخض بالذكر والدي رحمهم الله و أسكنه فسيح جنانه إذ لتزال
ذكراه مصدر قوتي.

إلى إخوتي محمد، أسامة ، وفيق و ووفاء منبع سعادتني و ابتسامتي.

إلى خالتي سامية بشكل خاص التي كانك و لتزال يندس في كل مرحلة من حياتي.

إلى ابني خالتي آلاء و إسلام الغاليين على قلبي.

إلى جدي و جدتي الحبيبين مع خالص الامتنان و التقدير لهما.

إلى كل أفراد عائلتي بن مسعود و شبطول كل باسمه.

إلى من سرنا سويًا لنشق الطريق نحو النجاح زميلاتي ورفيقاتي دربي ابتسام شبيبة،
أسماء و نورهان.

إلى صديقاتي من اعترز برفقتهم و قضيت معهم أجمل لحظات السعادة و المرح التي
بقيت و تبقى محفورة في الذاكرة دنيا، أميرة، هدى، نهى.

إلى كل من وسعتم ذاكرتي و لم تسعمو ذكرتي و كل من ساندني و لو بكلمة
طيبة

أهدي هذا العمل المتواضع الذي يمثل حصيلة دراستي و ثمرة جهدي.

لينكد

اهداء

إلى والدايَا الغاليان حفظهما الله وبارك في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي

إلى رفيقاتي الدرب صديقاتي

إلى كل من علمني حرفا ولقنني علما نافعا

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع

ابتسام

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء شكر وعرهان
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات
IX	ملخص البحث
أ- و	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
12	المطلب الثاني: أهمية أهداف و مقومات التحليل المالي
14	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي
18	المبحث الثاني: الضوابط الأساسية لتحليل المالي والقوائم المالية المستخدمة
18	المطلب الأول: وظائف التحليل المالي ومصادره
22	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي
25	المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
34	المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية
34	المطلب الأول: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة
39	المطلب الثاني: التحليل الوظيفي ودوره في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة
57	المطلب الثالث: تحليل حسابات جدول النتائج
60	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالية للمؤسسة
62	تمهيد
63	المبحث الاول: التنبؤ بالفشل المالي
63	المطلب الاول: عرض عام حول الفشل المالي
65	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنبؤ بالفشل المالي
67	المطلب الثالث: اهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي
71	المبحث الثاني الادوات الحديثه للتحليل المالي الكمي
71	المطلب الاول: الاساليب الرياضية والاحصائية
77	المطلب الثاني: نسب السوق
82	المطلب الثالث التدفقات النقدية
90	المبحث الثالث: الأدوات الحديثه للتحليل المالي النوعي
90	المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي النوعي الحديث
92	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي النوعي الحديث
92	المطلب الثالث: معايير التحليل المالي النوع الحديث
95	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)
98	تمهيد
99	المبحث الاول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
99	المطلب الاول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
103	المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز - ميله-
103	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميله-
118	المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في تقييم الوضع المالي في مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)
118	المطلب الاول: التنبؤ بواسطة النسب المالية

122	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التحليل الوظيفي لمؤسسة سونلغاز
127	المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج للمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)
130	المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) بواسطة الاتجاهات الحديثة.
130	المطلب الاول: تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي
132	المطلب الثاني: التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)
135	المطلب الثالث: : تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة).
139	خاتمة الفصل
142	الخاتمة
148	قائمة المراجع
156	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	01
51	الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية	02
52	أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية	03
53	أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه	04
54	أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	05
54	أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة	06
55	أثر المقص لحالتي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم	07
104	الهيكل التنظيمي لمديرية الكهرباء و الغاز(وحدة ميلة)	08
114	الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة	09

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
38-37	نسب النشاط ومعدلات الدوران	01
42-41	الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي	02
43-42	الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي	03
44	الميزانية المالية الوظيفية	04
45-44	الميزانية الوظيفية المختصرة	05
69	النسب المالية المكونة لنموذج Kida	06
70	ملخص لدراسة "Beaver" من أجل وضع نموذج تنبؤي للفشل المالي	07
78	تفسير القيمة السوقية إلى العائد	08
79	تفسير القيمة السوقية إلى العائد مع النمو	09
118	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	10
119	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	11
120	نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	12
121	رقم الأعمال للسنوات : 2019-2018:	13
121	نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	14
122	نسب التمويل لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	15
123	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019	16
124	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أعلى الميزانية لسنة 2019	17
124	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية لسنة 2019	18
125	حساب الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019	19
126	الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019	20
127	نسب التغير في النتيجة الصافية لسونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	21

128	المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	22
129	المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	23
133	المبيعات المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)	24
133	المبيعات المقدرة لسنتي 2020-2021	25
134	الأرباح المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)	26
135	الأرباح المقدرة لسنتي 2020-2021	27
136	مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	28
136	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	29
137	يوضح نسبة التدفق النقدي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	30
137	يوضح مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	31
138	يوضح مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	32
139	مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	33

فهرس الملاحق

الصفحة	بيان الملحق	رقم الملحق
156	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز-ميلة-	01
157	الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة	02
158	الميزانية المالية	03
160	جدول حسابات النتائج	04
161	جدول تدفقات الخزينة (طريقة مباشرة)	05

قائمة الاختصارات

بيان الاختصار	المصطلح
Emplois stables	Es
Emplois d'exploitation	Eex
Emplois hors exploitation	Ehex
Emplois de tresorie	Et
Ressources durables	Rd
Resource d'exploitation	Rex
Resource hors exploitation	Rhex
Ressources de tresorie	Rt
Le fonds de roulement net global	FRng
Le besoin en fonds de roulement	BFRg
La tresorie nette	Tn

المخلص :

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة من خلال استخدام أدوات التحليل المالي من أجل إتخاذ القرار المناسب بشأن وضع المؤسسة، و قد توصل المحللون إلى وضع أدوات حديثة تمكنهم من فحص السياسة المالية لأي مؤسسة بنظرة مستقبلية، التي تعد الأكثر أهمية بكونها تعكس نقاط القوة و الضعف لأداء المؤسسة.

معتمدين على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري ومنهج التحليل في دراسة حالة، و قد طبقت هذه الدراسة على مؤسسة اقتصادية تتمثل في سونلغاز (وحدة ميللة) حيث تم إسقاط مختلف أدوات التحليل المالي على التقارير المالية المقدمة و قد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بأدوات التحليل المالي لتنبؤ بالوضع المالي و الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها و تقديم الحلول، لأن اقتصار المؤسسة على إعداد القوائم المالية لا يخدم مصالحها.

الكلمات المفتاحية: نسب المالية، نماذج التنبؤ بالفشل، التحليل النوعي، القوائم المالية.

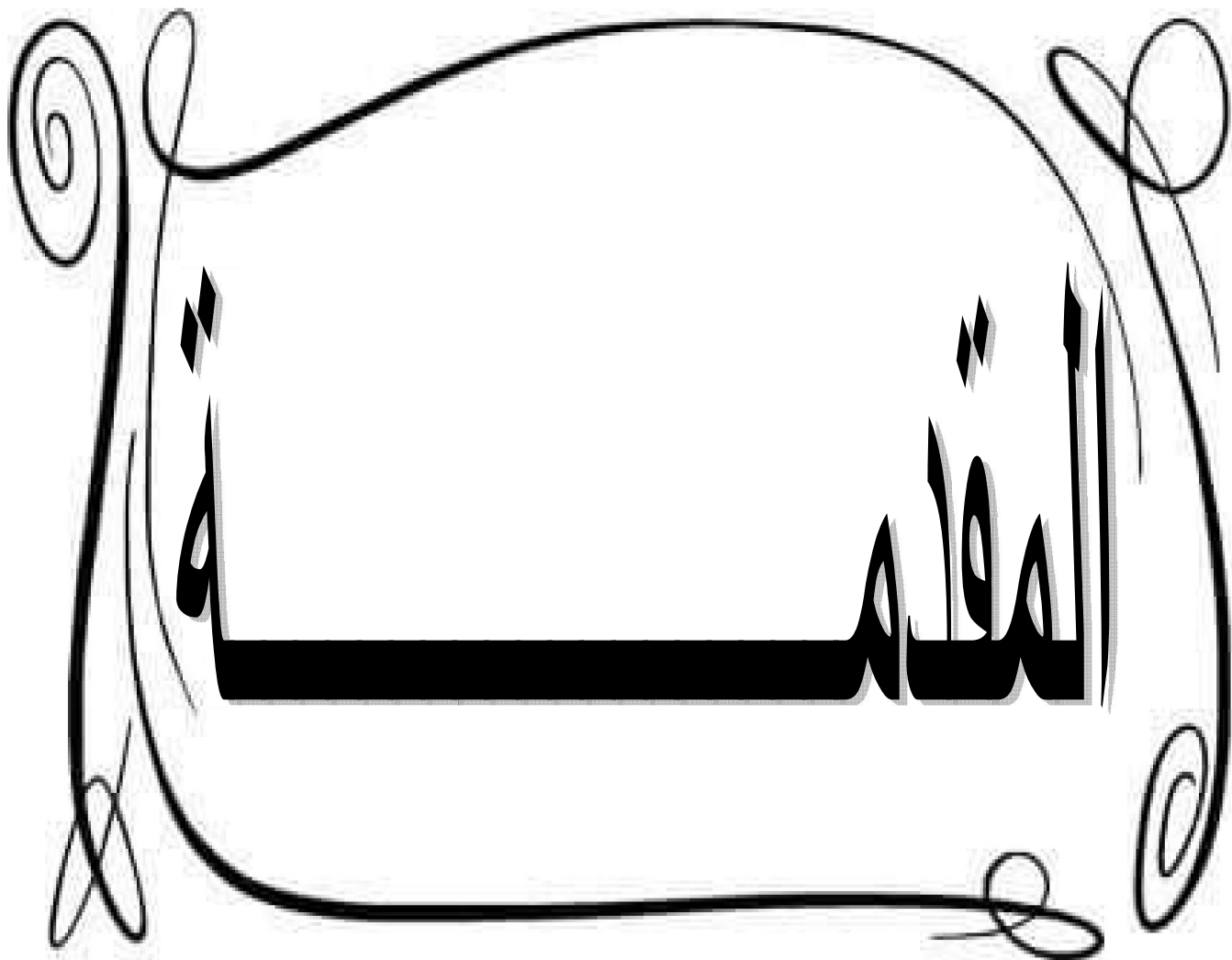
Summary

The study aims to highlight the importance of forecasting the financial position of the institution through the use of financial analysis tools in order to unite the appropriate decision regarding the status of the institution. Analysts have developed modern tools that enable them to examine the financial policy of any institution with a future look, which is the most important as it reflects strengths Weaknesses in corporate performance.

Depending on the descriptive approach corresponding to the theoretical aspect and the method of analysis in a case study, This study was applied to an economic institution represented in Sonelgaz (Mila unit), where various financial analysis tools were dropped on the presented financial reports.

The study concluded the need to pay attention to financial analysis tools to predict the financial situation and reveal the most important financial imbalances that they suffer from and provide solutions Because limiting the institution to preparing financial statements does not serve its interests.

Key words: financial ratios, failure forecasting models, qualitative analysis, financial statements.



يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير و أسس تهتم بتجميع البيانات المحاسبية والمالية وترتيب المعلومات الخاصة بالكشوف المالية و تبويبها و إخضاعها إلى دراسة تفصيلية و تحليلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط بينها، ثم تفسير النتائج التي تم توصل إليها و البحث عن أسبابها، و ذلك بغرض الإطلاع على حقيقة المركز المالي، و تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، و اكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط و السياسات المالية، و وضع الحلول المناسبة لتدارك الجوانب السلبية بغرض تحسين مستوى الأداء وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة ازدادت نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة، وتوسع حجم معاملاتها و أنشطتها مع بعضها، و زيادة حدة المنافسة، حيث لا تقتصر هذه الأهمية على البيئة الداخلية فحسب بل تتعدى ذلك إلى البيئة الخارجية لها من شركاء ومساهمين وبنوك ومستثمرين، وذلك لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على معلومات وافية و كافية عن هذه المؤسسة و مدى صحة مركزها المالي إذ يعتبر التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و لمختلف المتعاملين معها صمام أمان، كما يؤدي دورا مهما في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

شهد التحليل المالي تطورات كبيرة و ابتكار أدوات تحليلية متعددة و متنوعة، حيث ظهر نمط تحليلي حديث يختلف عن الطرق التقليدية (التحليل من خلال التوازنات المالية، التحليل بالنسب المالية... الخ)، إذ انه صار يعتمد أكثر على الطرق العلمية في القيام بالتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة ومن هنا برزت الأدوات الحديثة (تقنيات التنبؤ الأساليب الرياضية و الإحصائية... الخ) التي تسمح بفهم و إدراك الواقع المالي و استشراف الأفاق المستقبلية للمؤسسة و التنبؤ بنجاح أو فشل أداؤها المالي.

1- إشكالية الدراسة:

يمكننا طرح إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

1- فيما تكمن حدود استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي؟

2- كيف تساهم أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أساليب التنبؤ وتقييم الأداء المالي؟

3- هل يمكن عمليا إسقاط أدوات التحليل المالي الحديثة في تحليل الوضع المالي لمؤسسة

سونالغاز؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية أعلاه تمت صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كالتالي:
إن تطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة ودراستها و من ثم تفسير النتائج المتوصل إليها أو مقارنتها مع مؤشرات محددة مسبقا، يمكن من فهم الوضع المالي للمؤسسة و التنبؤ بمستقبلها.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

1) إن استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي كالنسب المالية لا يوفر صورة واضحة عن الواقع المالي للمؤسسة.

2) تساهم الأدوات الحديثة للتحليل المالي في قياس و تحليل و تقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية ، و ذلك بحسب المعلومات المستخدمة المتوفرة في عملية التحليل .

3) إن إسقاط مختلف أدوات التحليل المالي الحديثة على القوائم المالية لمؤسسة سونالغاز يمكن من تشخيص وضعها المالي و كذا اكتشاف الاختلالات الحاصلة لها من خلال تقييم أدائها المالي.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل قدرة أدوات التحليل المالي خاصة الحديثة منها في كشف الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية و إمكانية التنبؤ بالأخطار المستقبلية وتقاديبها مسبقا، وذلك من خلال إظهار الصورة المالية الحقيقية لها، و التي تساعد المؤسسات في اتخاذ و ترشيد القرارات المالية في الوقت المناسب، و كذا تحقيق التوازن المالي لها، لضمان نموها و استمرارها.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على أهم أدوات التحليل المالي، وبيان أهميتها.

2- الوقوف على أهم الأساليب و الأدوات الحديثة للتحليل المالي، و إبراز دورها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة للاقتصادية.

3- استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء و الغاز (فرع ميله).

5- مبررات اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع نذكر:

1- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع، و كذا ارتباطه بالتخصص العلمي للطالبين (مالية المؤسسة).

2- أهميه أدوات و أساليب التحليل المالي الحديثة.

6- صعوبات الدراسة:

تزامن إجراء هذه الدراسة مع انتشار جائحة كورونا، و ما انجر عنها من إجراءات احترازية، فقد أدى الحجر الصحي، و كذا إصابة بعض موظفي شركة سونلغاز (محل الدراسة) إلى صعوبة الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة.

7- منهج الدراسة:

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده، و كذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ، فالاعتماد عليه ضرورة حتمية ،و يعتمد عليه في تكوين الفرضيات واختبارها ،فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة و يوضح خصائصها ،أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا،كما اتبعنا في هذا البحث منهج دراسة الحالة بإسقاطها على مؤسسة سونلغاز لولاية ميلة ،وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية المؤسسة محل الدراسة .

8- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مؤسسة سونلغاز بميلة.

2- الحدود الزمانية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين (2018 و 2019) بالنسبة لدراسة الحالة.

9- الدراسات السابقة:

خلال دراستنا تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع استخدام الأدوات الحديثه للتحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و من اجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية و لتوضيح الجوانب الأساسية لموضوعنا سوف نشير إلى أهم هذه الدراسات في ما يلي:

1- بن مالك عمار المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي و النوعي بطابعهما الحديث كفيلا لتقييم عادل الأسهم الشركات وفقا لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة، و تطرقت الدراسة إلى الإطار المفاهيمي للتحليل المالي و الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي الأساسي، و الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي الأساسي في تحليل القوائم المالية للشركات بغرض إبراز التكامل الوظيفي الذي يجمع بين التحليلين الكمي و النوعي بطابعهما الحديث، ثم تناولت تقييم أداء الشركات و دراسة فشلها المالي في إطار التحليل المالي الأساسي الحديث، والدراسة في العموم توصلت إلى توضيح أن الاستثمار في البورصة يحتاج إلى التحليل المالي الأساسي و التحليل الفني

2- باسور رضوان دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعه الجزائر 3، 2017_2018.

و قد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية إلى أي مدى يمكن توظيف الأدوات الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

و تطرقت هذه الدراسة إلى الأدوات الحديثة للتحليل المالي و الأدوات المتقدمة لتقييم الأداء المالي أساليب التحليل المالي للتنبؤ بالأداء المالي أما في الجانب التطبيقي فقد قام الباحث بالدراسة الميدانية حول التحليل المالي الحديث في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

و كان الهدف من هذه الدراسة هو عرض كيفية استخدام الأدوات الحديثة و الأدوات المتقدمة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و توصلت أهم نتائج الدراسة إلى انه يستخدم التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التحليل التاريخي إذ يقارن التطور في عناصر القوائم المالية بين السنوات و تقديم تفسيرات لتلك التغيرات كما توصل إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحتاج إلى تطبيق الأدوات الحديثة و الأدوات المتقدمة لتقييم أدائها المالي ذلك لأنها تعاني من غياب الاهتمام بتحليل التدفقات النقدية و إهمال تحليل السياسات التي ساهمت في الوصول إلى النتائج.

- عوادي منير، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة

مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الأسواق المالية و البورصات كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

و قد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية كيف يمكن استخدام مختلف أدوات و أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و كان الهدف من هذه الدراسة المتمثل في التعرف على مختلف الأدوات و الأساليب المستخدمة في مجال التحليل المالي و كذا الاتجاهات الحديثة منها، وبيان أهمية التحليل المالي تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم دراسة هذا الأداء و إمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم الأهداف المالية للمؤسسة، و توصلت نتائج الدراسة إلى أن التحليل المالي من الوسائل الرئيسية التي يستخدمها مختلف الأطراف و الأعوان الاقتصاديين المهتمين بنشاط المؤسسة، حيث أن أهم الوثائق المحاسبة المستخدمة في التحليل المالي والمنصوص عليها من حسب نظام المحاسبة المالي هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية، و هي تسمح بتقديم صورة واضحة و حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

تتميز الدراسة التي قمنا بها عن الدراسات السابقة التي استفدنا منها في تحديد المراجع وضبط الموضوع فيما يلي:

1- ركزت دراستنا على التحليل المالي الحديث كأداة للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية

بينما تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين التحليل المالي الحديث و تقييم الأداء.

2- ركزت دراستنا في الجانب النظري على التحليل المالي بأدواته التقليدية والحديثة أما في الجانب

التطبيقي فكان تركيزنا منصبا على الأدوات الحديثة بما في ذلك نماذج التنبؤ بالفشل المالي و

دورها في إعطاء صورة حقيقية لمستقبل المؤسسة المالي.

10- متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل الأدوات الحديثة للتحليل المالي .

2- المتغير التابع: الوضعية المالية لمؤسسة سونالغاز .

11- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث

فصول:

فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تضمن الفصل الأول الإطار العام للتحليل المالي و الاتجاهات التقليدية له، و الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، قمنا في المبحث الأول بالإلمام بماهية التحليل المالي، أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الضوابط الرئيسية للتحليل المالي و القوائم المالية المستخدمة، في حين تضمن المبحث الثالث التنبؤ بالوضع المالي باستخدام الأدوات التقليدية.

أما الفصل الثاني فتضمن مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، و الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول منه التنبؤ بالفشل المالي، أما الثاني فتضمن الأدوات الحديثة للتحليل المالي الكمي، في حين تضمن المبحث الثالث الأدوات الحديثة للتحليل المالي النوعي.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا فيه بإسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول بطاقة فنية حول مؤسسة سونلغاز، أما المبحث الثاني فعالج استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في التنبؤ بالوضعي المالي للمؤسسة، في حين خصص المبحث الثالث للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) باستخدام الأدوات الحديثة.

الفصل الأول

الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تهتم بها المؤسسة الاقتصادية، حيث يهدف إلى الوصول إلى التشخيص الصحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من قبلها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، فهو بذلك أداة تسمح للمؤسسة بالكشف عن مواطن القوة و الضعف داخلها و تدارك الأمر، و في الأخير اتخاذ القرارات الرشيدة و السليمة التي تكون في صالحها. و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: الضوابط الأساسية للتحليل المالي و القوائم المالية المستخدمة

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقه بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فتره معينه، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من اجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل فهو يختص بصناعه المعلومة لمساعدة ذوي الصله باتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: الإطار العام للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة فقراءة البيانات المالية و المعلومات المحاسبية تعتبر غير كافية لإعطاء نتائج دقيقة يستند عليها في عملية اتخاذ القرارات. من هذا المنطلق سنقوم بتوضيح التحليل المالي و مختلف المفاهيم المرتبطة به كنشأته، أنواعه و خطواته.

الفرع الأول: اسباب نشأة التحليل المالي و تطوره

1 - لمحة تاريخية:

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م، حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة الوفاء بديونها استناداً إلى كتبها المحاسبية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 و1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن و الصرف، في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.¹ وبعض الحرب العالمية الثانية و انتشار ظاهرة التضخم المالي و إرتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير، إزداد الإهتمام ثانيه بقائمة المركز المالي الى جانب الإهتمام بقائمه الدخل، وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة خاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المال يتم بمستوى عالي من الكفاءة و لم يعد هناك اهتمامه أكثر من

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار الهدايه العامة، عمان، الاردن، 1998ص13.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

قائمة و أصبح الهدف من التحليل و المعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، و لم يعد الأمر مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعد ذلك إلى كل البيانات المحاسبية، فالتحليل المالي يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة.¹

2- اسباب نشاته:

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل و تقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في:

2-1- الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة:

أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة خاصة منها شركات المساهمة و التي يكون فيها إنفصال بين الإدارة و الملاك أو المساهمين، فكان من الضرورة ايجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة النتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

2-2- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية:

رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية و عرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة.

2-3- الكساد الكبير:

عجل الكساد في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبيه بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص11.

2-4- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل:

تهتم شركة التمويل و البنوك المقرضة تهتم بشكل كبير و أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

2-5 ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية:

إن قوانين البورصة تقضي بضروره أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للإكتتاب أن تعرض و بشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية¹.

2-6- نشر معلومات مضللة وغير دقيقة من قبل أصحاب المؤسسات:

إن نشر معلومات مضللة و غير دقيقة من قبل اصحاب المؤسسات اضافة إلى غياب التواصل المالي الذي أدى إلى تسهيل عمليات التواطؤ بين المسؤولين (مسؤولين المال، مفتشي الحسابات، رغبة مجلس الإدارة في إخفاء الأخطاء و الخسائر الناجمة عن سوء التفسير) و في بعض الحالات إخفاء جرائم قضايا منظمة كسوء استغلال ممتلكات المؤسسة، اخطاء في الكتابة، جنحة استغلال المعلومات لتحقيق فوائد خاصة.

أما اليوم فقد اصبح التحليل المالي نظام حقيقي معالج للمعلومات حيث يعمل على توليد و توفير المعلومات التي تهتم صناع القرار و يمكن وصفه دون أدنى شك بأنه علم يمكن الاعتماد عليه في العديد من تخصصات علم الاجتماع كالتسيير المالي، المحاسبة، الاقتصاد، الإحصاء الرياضيات الاستراتيجية علم النفس علم الاجتماع... و غيرها.²

¹ عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه منتوري، قسنطينة 2010/2011، ص8.

² انتصار سليمان، التنقيب بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه باتنة 1، 2015/2016 ص44.

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي و أنواعه:

1- تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعاً و فائدة في ترشيد القرارات فالعديد من المستثمرين و الدائنين يصرون على ضرورة القيام بالتحليل الكمي و النوعي للبيانات المالية.¹

ويعرف التحليل المالي بأنه فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات مالية قصد تقديم المعلومات التي تقيدها.²

كما عرف على أنه عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تقيده في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل.

و عرف أيضا بأنه عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي و نتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية و الماضيه بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات و التنبؤات الممكنة عن الظروف الإداريه المستقبلية.³

و عرف التحليل المالي كذلك بأنه دراسة القوائم الماليه بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكميه وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية و التمويليه و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمه للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإداريه السليمة.⁴

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، رام الله، فلسطين، 2008، ص2.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص9.

³ محمد المبروك ابو زيد، التحليل المالي شركات واسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص20.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص12.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

فالتحليل المالي إذن هو عملية تحليل منظمة تبدأ بالدراسة الدقيقة للوثائق المالية و المحاسبية، بالإستعانة بمجموعة من الأدوات و الطرق، وهذا من أجل تحديد مواطن القوة و الضعف و من ثم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و كذا التنبؤ بمستقبلها، ومنه اتخاذ القرارات السليمة.

2- أنواع التحليل المالي:

للتحليل المالي أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفه و من أهم هذه الأسس:

2-1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا الى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعه اشخاص من داخل المشروع نفسه، و على بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إداره المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفه.

- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و تحقيق اهدافها، و من أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزيه و الغرف الصناعيه..الخ.¹

2-2- الأسلوب المتبع في التحليل:

تتعدد الاساليب المتبعه في التحليل المالي و من امثلتها:

- اسلوب التحليل بالنسبة المالية.

- اسلوب التحليل بالمقارنات.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004، ص 28، 29.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

و بشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها: الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة و إضافه إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.¹

2-3- البعد الزمني للتحليل:

- التحليل المالي الرأسي:

هو التحليل الذي يقوم على اساس المقارنه بين أرقام في قوائم مالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتهاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقاربة تقم في نفس الفترة.

- التحليل الأفقي:

و يتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. فمثلا صافي ربح عام 1998 كان 30000 و صافي ربح عام 1999 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر و لكن بين عامين متتالين.

و يعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات.²

2-4- الأسس المرتبطة بطبيعة البيانات و المعلومات:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمه في التحليل من زوايا مختلفه اهمها:

¹ انتصار سليمان، مرجع سابق، ص 61.

² عبد الحليم كراجه واخرون، الإدارة والتحليل: اسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص188.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- مصدر الحصول على البيانات و المعلومات:

هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي احدها، وقد تكون اعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية او ماشابه ذلك.

- مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى بيانات تم تدقيقها و بيانات لم يتم تدقيقها، و تعتبر الأولى أكثر دقة من الثانية و بالتالي تكون نتائج تحليلها أكثر دقة كذلك على عكس الثانيه.

- مدى نشر البيانات من عدمها:

تبويب البيانات بناء على هذا الاسلوب إلى بيانات منشورة و بيانات غير منشورة. و يلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون عامة و ملخصة بينما تكون البيانات غير المنشورة اكثر تفصيلا.¹

2-5- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها تحليل كما يلي:

- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو افقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيره، و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المشروع في الاجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الاولى الدائنون و البنوك.

¹ انتصار سليمان، مرجع سابق، ص 61.

- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام و الوصول الثابته، و الربحيه في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع الفوائد واقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظامها في توزيع الأرباح و حجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على اسعار أسهم المشروع في الأسواق الماليه. و لتحقيق الغايات السابقه يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها) و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل (داخليه و خارجيه) ومجالات استخدامها.¹

2-6- حسب الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.

- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامه.²

2-7- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل منها:

- التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة للسنة المالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 30.

² علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الاداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص 58.

- التحليل الجزئي:

يغطي هذا التحليل جزءا من انشطه المؤسسه للفترة الزمنيه معينه او اكثر.¹

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

كأي برنامج للتحليل المالي يجب أن ينجز على مراحل، و التي يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي و عملي. إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة يكون باتباع ما يعرف بالمنهج العلمي في التحليل، و الذي يبدأ بتحديد المشكلة، ثم حصر متغيراتها أو عواملها ليتم بناءا على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبه أمرا ضروريا.²

و عموما يتم التحليل المالي بموجب الخطوات التاليه:

- 1- تحديد الهدف من التحليل.
- 2- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.
- 3- اختيار الاسلوب الملائم من اساليب التحليل.
- 4- معالجة المعلومات بمقتضى اسلوب التحليل الذي تم اختياره.
- 5- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه.
- 6- تحديد مدى و اتجاه و انحراف المؤسسة عن المعيار المستعمل.
- 7- تتبع العوامل التي ادت الى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقيه.
- 8- الإستنتاج المناسب من عمليات التحليل.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 31.

² محمد المبروك ابو زيد، مرجع سابق، ص 27.

9- وضع التوصيات واقتراح الحلول المناسبة.¹

المطلب الثاني: التحليل المالي: الأهمية، الأهداف، المقومات.

إن أهمية التحليل المالي قد تزايدت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل إن الكثير من المؤسسات خصصت له أقساماً خاصة لكونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية، و لكي تتجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها و أغراضها المنشودة، لا بد من توفير مجموعة من المقومات و المبادئ و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تنبثق أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، مع توضيح حجم التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر و تأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة.

و عموماً تتمثل أهمية التحليل المالي في:

1- إن التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هو أشبه بجهاز انذار مبكر بالنسبة للمؤسسات.

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد انشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الإنحراف المحتملة.

3- يعتبر التحليل المالي من خلال مؤشراتته أداة من أدوات التخطيط كما يعتبر أداة محورية في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بتوسع المؤسسة أو اندماجها.... الخ.²

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008 ص92،93.

² العيد صوفان، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحيى، جيجل، 2017/2018، ص3.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- 4- مؤشر على نجاح أو فشل إداره الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- 5- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- 6- تهيئة الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.¹
- 7- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسة و يساعده في أداء مهامه بشكل فعال.²

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية و زيادة القيمة الحالية و المستقبلية للمشاريع القائمة و زيادة القيمة المتوقعة المشاريع الجديدة.
- 2- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
- 3- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة و الجديدة و تحقيق فوائض مالية مستمرة.
- 4- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالأرباحية التجارية للمشاريع القائمة و الجديدة على حد سواء.³
- 5- تحديد قدرة المشروع على الإقراض.
- 6- تقييم جدوى الاستثمار في المشروع.
- 7- الحكم على كفاءة الإدارة في المشروع.⁴

يهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص لسياسات المالية المتابعة من قبل المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة النشاطات، و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها

¹ محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007 ص 264

² وليد ناجي الحياي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1996، ص 20، 21.

³ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 55.

⁴ نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الإدارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 151.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

و محاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوه في السياسات المالية للمؤسسة، ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة، أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة لا تقترح إجراءات تسمح بالاستمرار و التحسن أكثر إذا أمكن.

الفرع الثالث: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ و المقومات التي يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، نذكر أهمها في ما يلي:¹

- 1- أن تتوفر للمحلل المالي الخلفية العامة عن المؤسسة و نوعية النشاط الذي تقوم به.
- 2- أن يبين الفروض و المبادئ الرياضية و المالية التي تبنى عليها عملية التحلي.
- 3- على المحلل المالي أن يتحلى بالموضوعية و المصداقية، و أن يعي أن دوره محصور بكشف الحقائق كما هي.
- 4- أن يكتفي ببيان الأوجه السلبية أو الايجابية في نشاط المؤسسة، بل عليه أن يقوم بعملية التفسير لنتائج عملية التحليل.
- 5- أن تكون البيانات المالية و المحاسبية للمؤسسة ذات مصداقية و تتمتع بقدر من الثق.
- 6- أن تقوم عملية التحليل على منهج علمي يتناسب و أهداف عملية التحليل المالي.

مما سبق، نخلص إلى أن نجاح عملية التحليل المالي تتوقف على مجموعته من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل، و منها ما يتعلق بالأساليب و الأدوات المستخدمة، ومنها ما يتعلق بالمحلل المالي نفسه.

المطلب الثالث: استعمال التحليل المالي

إن استعمالات التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أصبح يهتم إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها و دائنيها و موظفيها و غيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و أدائها.

¹ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، الأردن، 2012، ص12.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الفرع 1: مجالات استعمال التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في عدة مجالات نذكر منها ما يلي:¹

(1). **التحليل الائتماني:** يهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض، وتقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

(2). **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات.

(3). **تحليل الاندماج و الاقتناء:** يقصد بالاندماج أو الاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر و زوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.

(4). **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر هذا النوع من التحليل ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل و وضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً سابقاً

(5). **تحليل تقييم الأداء:** يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما له من قدره على تقييم الملائمة المالية و الربحية و كفاءة الإدارة و اتجاهات النمو في منشآت الأعمال إضافة.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.²

أولاً: **الأطراف الداخلية في المؤسسة:** نذكر أهم هذه الأطراف في ما يلي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 27.

² محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص5.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

1_ **إدارة المؤسسة:** نعني بإدارة المؤسسة المستويات المختلفة من الإدارة من مجلس الإدارة والمدراء العامون ورؤساء الأقسام وكل منها يهتم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، ألا أن جميعهم يسعون من اجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية:

أ. تقييم الأداء في مختلف الأقسام، ومدى كفاءة الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.

ب. مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.

ج. القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج و المفاضلة بين البدائل المتاحة.

2_ **موظفو و عملاء المؤسسة:** تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الاستمرارية للمؤسسة، إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية، وذلك من اجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم.¹

3_ **أصحاب المنشأة:** هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، و يرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.²

ثانيا: الأطراف الخارجية: نذكر منهم ما يلي:

أ_ **المستثمرون:** بغض النظر أن كانوا حاليين مستقبليين، و هذا يشمل أصحاب رأس المال العامل، أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم إلى التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا، و يسعون أيضا في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، و قدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها،

ب_ **المقرضون:** عندما يقدم المقرضون قروضهم فإن ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها، و كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سابق ص14.

² منير شاكور وآخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 18-19.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

جـ_ الموردون: هم الذين يقدمون خدماتهم و بضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سددهم في نفس السنة على الأغلب، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.

د_ الجهات والمؤسسات الحكومية الرقابية: مثل ذلك: أسواق المال (البورصة)، الغرف التجارية التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات والمؤسسات المنضوية تحت نظامها من اجل توزيعها ونشرها على الأطراف المهمة في الداخل و الخارج.

و_ المصارف و شركات التأمين و غيرها: و هي تلك الجهات التي ترتبط بعلاقات تجارية أو مالية مع المؤسسة.¹

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سابق ص14.

المبحث الثاني: الضوابط الأساسية لتحليل المال و القوائم المالية المستخدمة

يستخدم التحليل المالي للقيام بمجموعة من المهام و الوظائف المتعددة، و ينعكس ذلك على مهمة المحلل المالي من خلال قيامه بمجموعة من الأعمال و الأنشطة المختلفة ذات طابع فني و تفسيري تتمثل في تحليل المعطيات المحاسبية و المالية و تفسير النتائج المتحصل عليها من خلال عملية التحليل، وهذا باستخدام مجموعة من المعايير المختلفة بغرض المقارنة و تحديد قيمة واتجاهات التغير في مختلف عناصر الأداء المالي وبالتالي الحكم على مدى كفاءة نتائج عملية التحليل حسب الجهة المكلفة بالتحليل أو حسب الفترة الزمنية لتحليل.

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي و مصادره

للتحليل المالي عدة وظائف اساسية، كما أن للبيانات المحاسبية اللازمة لتحليل المالي عدة مصادر تعتبر بمثابة المادة الأولية الخام لإنتاج المعلومات التي يوظفها المحلل المالي في عملية التحليل. من هذا المنطلق سنتطرق إلى وظائف التحليل المالي و كذا مصادر المعلومات و البيانات الواجب توفرها في التحليل المالي.

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي

يرتبط نجاح و قوة النشاط الاقتصادي للمؤسسة بمدى ملائمة القرارات الادارية، والتي تتطلب عملية المفاضلة بين البدائل، هذه الاختيارات تسند اساسا على تحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة و حركة الموارد المالية فيها، من خلال تحليل البيانات و تفسيرها، و هذا ينسجم مع منظور المعلومات الذي يعتبر أي نشاط اقتصادي على أنه نظام مترابط لحركة الموارد المالية و التي يتم تفعيلها بقرارات اداريه، و نظام المعلومات هذا يعكس النشاط الاقتصادي بلغة ماليه، بمعنى أن القرار الاداري له أثر مالي داخل المؤسسة.

و يمكن تصنيف القرارات التي يساهم فيها التحليل إلى ثلاث أصناف اساسية:

1- اتخاذ قرار الاستثمار: و ذلك عن طريق ابراز مزايا و حدود عملية الاستثمار التي تود المؤسسة

القيام بها القيام.

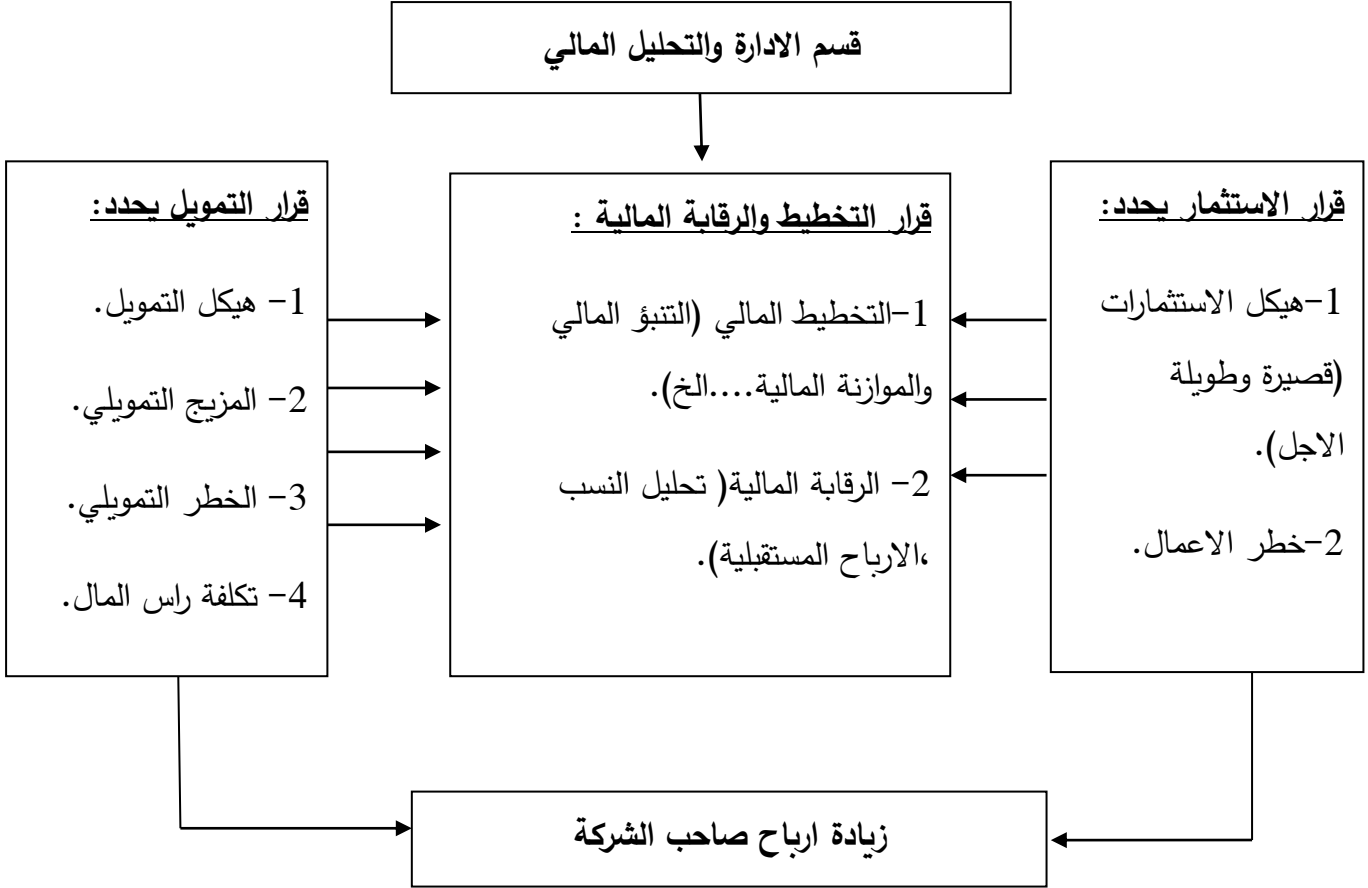
الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

2- اتخاذ قرار التمويل: حيث يمكن لمجلس الإدارة البحث على فرص تمويلية أفضل.

3- اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية: من اجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.¹

و في ما يلي شكل يلخص وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار:

شكل تخطيطي رقم(1): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: خلدون ابراهيم الشريقات، ادارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص17.

من خلال الشكل التخطيطي السابق نلاحظ أنه من اجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق اتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية²:

- **التحليل و التخطيط المالي:** و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالايرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2008، ص21.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- تحديد هيكل اصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الاصول الثابتة الملائمة .
- تحديد الهيكل المالي للمشروع: اذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الإقتراض.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات و البيانات الواجب توفرها في التحليل المالي.

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحلل المالي المادة الأولية للتحليل المالي، حيث تبدأ العملية التحليلية بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة لذلك، وتتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي باختلاف المقاصد والأهداف التي يراد الوصول إليها.¹

وتتقسم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصدرين أساسيين هما:

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات.

إن المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات التي يستعملها التحليل المالي هو القوائم المالية الرئيسية الصادرة عن العملية المحاسبية أو نظام التقرير المالي وتتمثل هذه القوائم في مايلي:

◀ الميزانية (قائمة المركز المالي) .

◀ حساب النتائج (قائمة الدخل).

◀ جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

◀ جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية).

تعطي هذه القوائم معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة وموثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات التثبيت والائتمان وما يشابههما من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير المالي.²

يستخدم التحليل بالإضافة إلى القوائم السابقة جداول أخرى تفصيلية للحالة المحاسبية للمؤسسة منها:

📊 جدول حركات الأموال.

📊 جدول الاستثمارات.

¹ خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2019 ص120.

² عبد الوهاب رميدي، علي سماي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص29.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

جدول الاستهلاكات.

جدول المؤونات.

جدول الحسابات الدائنة.

جدول الأموال الخاصة.

جدول الديون.

جدول المخزونات.

جدول استهلاك البضائع و المواد واللوازم.

جدول تفصيلي لمصاريف التسيير.

جدول البيوع وأداء الخدمات.

جدول المنتجات الأخرى.

جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات.

جدول الالتزامات.

جدول المعلومات المتنوعة.¹

أما المصادر الأخرى للبيانات نذكر منها:

◀ تقرير محافظ الحسابات: و ما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي

تم مراجعتها.

◀ تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية و إحصائية و بعض

الخطط المستقبلية.

◀ الموازنات التقديرية.

يعتمد التحليل المالي على القوائم السابقة لعدة اعتبارات منها أنها داخلية و تحتوي على أرصدة

الحسابات بالإضافة إلى أنها القوائم الأكثر عرضة لأشكال الرقابة، و لكن هذا لا يعني أنه لا توجد

مصادر أخرى للبيانات يستفيد منها التحليل في أداء مهامه.²

¹ بويقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص345.

² محمد مطر، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص05.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

ثانياً - مصادر المعلومات الخارجية:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض المعلومات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:

- ✓ بيانات عن حالة المنشأة و سمعتها في الأوساط التجارية.
- ✓ البيانات الصادرة عن أسواق المال و مكاتب السمسرة.
- ✓ الصحف و المحلات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث العلمي.
- ✓ المراسلات مع العملاء و المجهزين و تأكيدات أرصدة المدينين و الدائنين المكاتب الاستشارية.¹

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

تعتبر النتائج المتحصل عليها من عملية التحليل المالي لوحدها غير كافية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على أدائها المالي وبالتالي تحقيق أهداف التحليل المالي، إذ لا بد على المحلل المالي أن يعتمد على مجموعة من المعايير للحكم على مدى كفاءة نتائج عملية التحليل، ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير لقياس ومقارنة وتقييم نتائج التحليل المالي.²

أولاً: تعريف المعيار

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه، وتفسير نتائجه ، حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تقنيات التحليل المالي عن طريق إستخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، فالتوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً بالنسبة للحالة المالية للشركة، إلا إذا تم تفسير تلك النتائج وفقاً لتلك المجموعة من المعايير.³

ثانياً: خصائص المعيار

من أجل أن يكون المعيار مقبولاً وذو معنى يجب أن يتوفر فيه مجموعة من الخصائص أهمها:

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005، ص22، 21.

² خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص113.

³ Anne Dolganos picher, international economic indicators and central, jhon wiley & Sons, 2007, p89.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- ◀ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتا لا يتغير من فترة إلى أخرى، وان كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- ◀ أن يكون المعيار واضحا و يتصف بالبساطة و الوضوح وسهولة التركيب و ملائم للاستخدام، و أن لا يكون له أكثر من تفسير ، و ألا يحتمل أكثر من معنى.
- ◀ أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، و لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- ◀ إعطاء المعيار معنى معين و مغزى يمكن تفسيره على ضوءه.
- ◀ يستعمل أداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات¹، بالإضافة إلى تفسير النتائج و الأرقام الناتجة عن عملية التحليل².

ثالثا: أهم المعايير المعتمدة

هناك مجموعة من المعايير يعتمدها المحلل المالي من اجل قياس أداء الشركة من أهمها :

1. المعايير المطلقة

وهي عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في مختلف مجالات الأعمال مهما كان نوع المنظمة وعمرها، ومهما كان الغرض من التحليل. ومثالها: أن تكون نسبة التداول = % 200 أو 2 مرة، ونسبة التداول السريعة 100% أو 1 مرة.

هذه المعايير لم تعد ذات فائدة كبيرة بسبب قيامها على افتراض غير صحيح يقضي بتجانس المؤسسات في شكلها و حجمها و طبيعة نشاطها و ظروفها³.

2. المعايير الصناعية:

و يتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات و المؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة و يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير

¹ رشاد العصار، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 156.

² كراجه عبد الحليم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم تطبيقات)، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 154.

³ عبد الرحمان بن سانية، مطبوعة دروس بعنوان اساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018، ص 19.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

استعمالا و حتى يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح و أن تكون نتائجه مقنعة و مناسبة فلا بد أن تتوفر الخصائص التالية:

✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.

✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.

✓ أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

كما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:

← صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.

← اختلاف الظروف و الحجم و المستوى التكنولوجي و طرف الإنتاج لدى الشركات.

← اختلاف الأساليب و النظم المحاسبية بين الشركات.

← الاختلاف في الموقع الجغرافي.

← الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض و منها من يعتمد على أموال

الملكية و منها من يجمع بين النوعين.¹

3. المعايير التاريخية:

تعتمد على النتائج التي حققتها الشركة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية) ، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.²

4. المعايير المستهدفة أو المخططة:

و يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة و الذي يبني على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، و هذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات سابقة للإدارة و التي تمثل مؤشر للأداء و التقييم و تحديد الانحرافات، و كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية، و

¹ رشاد العصار واخرون، مرجع سابق، ص 156، 157.

² عدنان تايه النعيمي، الساقى سعدون مهدي وآخرين، الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007 ، ص 102

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل لمقارنة و تقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.¹

المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تعتبر القوائم المالية مجموعه كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورته واقعيه عن الوضعية المالية والأداء المالي ونتيجة أعمال المؤسسة في نهاية الدورة، وهي تخضع للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات. وهذا لإجراء مقارنات مع النسب الماليه السابقة والحاضرة. ومن أهم هذه القوائم التي تم تطرق إليها في هذا المبحث هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقوائم أخرى.

الفرع 1: قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، و تقدم الميزانية موجودات و التزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، و تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.²

أولاً: تعريفها

تعرف الميزانية (أو قائمة المركز المالي) حسب القرار الوزاري المؤرخ في 26/07/2008 كالتالي: "الميزانية هي الكشف الإجمالي للأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات."³

و تعتبر الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي الأول (IAS1) ، و هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية معينة،

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص176.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية المالية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008، ص77.

³ قرار مؤرخ في 26/07/2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25/03/2009، ص 82.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الميزانية هي مرآة عاكسه للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، تبين ما لدى المؤسسة من موجودات و ما عليها من مطلوبات من قبل الملاك و من قبل الغير، و لهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي.¹

و تشبه الميزانية أو قائمة المركز المالي الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمؤسسة لحظه إعدادها و تعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية، حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات و الأعمال الاقتصادية التي حدثت و تم بيانها حتى تاريخ إعداد تلك الميزانية.²

ومنه نستنتج أن قائمة الميزانية هي جدول مكون من جانبين، الجانب الأيمن يشمل عناصر الأصول أي ما تملكه المؤسسة، و الجانب الأيسر يشمل عناصر الخصوم أي ما عليها من الالتزامات، و ذلك خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: مكوناتها

تتكون الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي من جانبين أساسيين هما: الأصول و الخصوم، كما يتم التمييز ضمن كل جانب بين العناصر الجارية و غير الجارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية و يتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:³

1- الأصول: هي عبارة عن منافع اقتصادية (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي، و يراعى في تصنيف الأصول درجة سيولة العنصر، أي قابليته للتحويل إلى نقود سائلة، حيث تصنف من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة.⁴

و تنقسم الأصول إلى: أصول غير جارية و أصول جارية.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS)، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 113.

² منير شاكرا وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة 2012، ص 39.

⁴ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج1، كليك للنشر، الجزائر، 2010، ص 46.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

• الأصول غير الجارية (الثابتة أو غير المتداولة):

و هي تمثل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة و على المدى الطويل، مثل الأموال العينية أو المعنوية. و تتكون الأصول غير الجارية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري على ما يلي:

_ **التثبيات المعنوية (غير الملموسة):** التثبيت المعنوي هو اصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، و يقصد بالتثبيات المعنوية تلك التثبيات التي تحتوي على تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية...¹

_ **التثبيات العينية:** هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، و تقديم الخدمات، و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و يفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية.²

_ **التثبيات المالية:** يقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول مالية طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة 12 شهرا.

• **الأصول الجارية:** تعرف بالأصول غير الثابتة أو المتداولة، و هي أصول ليس لها صفة الدوام، و تشمل هذه الفئة الموجودات النقدية و شبه النقدية، و يدخل ضمن الأصول الجارية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري ما يلي:

← المحزونات و المنتجات قيد التنفيذ.

← الزبائن و الحسابات الملحقة.

← المدينون الآخرون.

← 447,445,444.

← الأصول الأخرى الجارية.

← الموجودات و ما يماثلها.

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص 94.

² قرار مؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص 57.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

2- الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائمة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، طبقاً لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم هي:¹

✓ يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند

الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.

✓ لا يمكن تقادي الالتزام.

✓ وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

و يمكن تصنيف الخصوم حسب مجموعتين هي:

1/ التزامات المؤسسة لصالح ملاكها:

و تسمى بالأموال الخاصة أو حقوق الملكية، وتتكون من رأس المال مضاف له الأرباح غير الموزعة أو مطروحا منها خسائر الدورات السابقة.

2/ التزامات المؤسسة اتجاه الغير:

هي التزامات اتجاه البنوك، أو مورديها، و تستطيع المؤسسة تسديد الالتزام عن طريق التخلي عن الموارد تحتوي منافع اقتصادية كامنة من أجل مواجهة مطالب الجهة الأخرى، و يمكن تسديد الالتزام بعد تسديد بقية طرق نذكر منها ما يلي:²

✓ الدفع نقدا.

✓ تحويل أصول أخرى.

✓ تقديم خدمات.

¹ شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة) علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 13.

² حسين يوسف القاضي، سمير معني الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، ج 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

✓ استبدال التزام بالتزام آخر، أو تحويل التزام إلى حق ملكية.

و ينقسم جانب الخصوم إلى ما يلي:¹

2-1- رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة الفرق الموجب بين أصول المؤسسة و مجموع خصومها الجارية و غير الجارية، و تظهر في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد، و هي مصدر للتمويل الداخلي في المؤسسة و تعرف بصافي الأصول، و هي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات، و تتكون مما يأتي:²

أ. رأس المال: يتشكل من نوعين من الأسهم عادية و ممتازة.

ب. الأرباح المحتجزة: تمثل رأس المال المكتسب بالمؤسسة حيث تشكل الإيرادات المتحققة من العمليات مصدرا رئيسا لها.

ت. الاحتياطات: هي شكل من أشكال تخصيص الأرباح، و تشمل على (الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الاختيارية، احتياطات التوسع أو الطوارئ).

2-2- الخصوم غير الجارية (الغير متداولة): هي الخصوم ذات المدى الطويل و التي تنتج عنها فوائد حتى و إن كان تسديدها سيتم خلال سنة لتاريخ الإقفال للسنة المالية، تتكون الخصوم الغير الجارية من:

✓ القروض و الديون المدنية المالية.

✓ الضرائب المؤجلة.

✓ ديون مدنية أخرى غير متداولة.

✓ مؤونات و إيرادات ثابتة مسبقا.

2-3- الخصوم الجارية: هي التي يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العامة و تسديدها خلال سنة من تاريخ إقفال السنة المالية، و يدخل ضمن الخصوم الجارية ما يلي:

✓ موردين و حسابات ملحقه.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جبلي للنشر والتوزيع، برج بوعربريج الجزائر 2009، ص 11، 12.

² مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)، الطبعة الثالثة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص46.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

✓ ضرائب.

✓ ديون مدنيه أخرى.

✓ خزينة سلبيه.

ثالثا: خصائص الميزانية:

تتميز الميزانية بالخصائص التالية:¹

✓ تبيين ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات.

✓ تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها.

✓ التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها مستحقة الدفع بواسطة نسب التداول و السيولة.

✓ التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمه الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.

✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها و وظائفها.

✓ تساعد على القيام بعملية التحليل المالي.

✓ تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية.

✓ تعطي صورة للمنشأة على استمراريتها، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية.

✓ معرفة سياسة الشركة اتجاه استثماراتها المالية.

رابعا: أهمية الميزانية

تعتبر هذه القائمة من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها وذلك لما لها من أهمية، وهو

ما سيتم إيضاحه في النقاط التالية:

✓ تعتبر أحد أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي الذي تعده إدارة

المؤسسة و يكون قابل للنشر متاحا لكافة الأطراف ذات المصلحة.²

1 خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 13-14.

2 حسن محمد العربي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، تخصص العلوم المالية

و المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 59.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- ✓ تتيح المعلومات الواردة فيها إمكانية المقارنة بين قوائم المركز المالي لعدة سنوات.
- ✓ تقدير درجة السيولة و المرونة المالية في المؤسسة.
- ✓ تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل قائمة المركز المالي لتحديد مدى سيولة المؤسسة و مرونتها المالية.

الفرع 2: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي تعدها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المدرجة فيها، فهو يعطي صورة كاملة واضحة لأصحاب المشروع وللمستفيدين منها عن عناصر الإيرادات والمصروفات والحجم النوعي لكل منها.

أولاً: تعريفه

هو ثاني أهم القوائم المالية للمؤسسة و يعرف بأنه: بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا تأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و تبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.¹ و يمثل جدول حسابات النتائج كل إيرادات و مصاريف الشركة، حيث يعبر عن نتيجة أعمال الشركة، إما بالربح أو بالخسارة، و يتم اعداده بطريقة توضح جميع إيرادات الشركة و ما يقابلها من مصاريف و نفقات ناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو الأنشطة الخارجية الأخرى التي تحقق فوائد معينة.²

كما يمكن اعتبار جدول حسابات النتائج إحدى القوائم المهمة في كل من المحاسبة والتحليل المالي، لأنه يعد مصدرا هاما للبيانات التحليلية، فهو عبارة عن كشف يبين مقدار الإيرادات و النفقات و الأرباح والخسائر خلال مدة زمنية محددة. و توفر هذه القائمة لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، و ذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك 2007، ص 28.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

ومنه نستنتج أن جدول حسابات النتائج هو المرآة العاكسة لنتائج الأعمال المتحققة خلال فترة زمنية، متضمنا مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصاريف.

ثانيا: محتوى جدول حسابات النتائج

يتضمن جدول حسابات النتائج على العناصر التالية:

النواتج: هي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية.

الأعباء: هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الخارج أو استنفاد للأصول، أو تكون التزامات ينتج عنها انخفاض في حقوق الملكية بخلاف تلك المرتبطة بالتوزيعات المنصرفة على المشاركين في حقوق الملكية. وتشمل الأعباء المصاريف، والخسائر، وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمنشأة مثل تكلفة البيع و الأجر و الاهتلاكات.¹

ثالثا: خصائص جدول حسابات النتائج

يتميز جدول حسابات النتائج بمجموعة من الخصائص نذكر منها:²

- ✓ التعرف على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس للأداء المالي فيه.
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- ✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل.

1 شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص31.

2 خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 120-121.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

رابعاً: أهمية جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج القائمة التي تلي الميزانية من حيث الأهمية، و لقائمة الدخل مجموعة من النقاط المهمة و التي سنوجزها في هذا الفرع من حيث الأهمية المالية للمؤسسة:

- ✓ يبين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و قدرتها على إنتاج و تقديم السلع و الخدمات.
- ✓ يسمح بتحليل إنتاجية المؤسسة من خلال مقارنة مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها.
- ✓ يظهر النتيجة الصافية للدورة.

خامساً: الهدف من جدول حسابات النتائج

إن الهدف الأساس لإعداد و ترتيب قائمة الدخل يتمثل في النقطتين التاليتين:¹

تحديد كيفية الوصول إلى صافي النشاط في الوحدة الاقتصادية (حالة ربح أو حالة خسارة) عن طريق العرض التفصيلي في البيانات و المعلومات التي تتأثر و تؤثر في نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، و تفاصيل هذه القائمة مهمة للإدارة المالية المساعدة في إجراء التحليل المالي الجيد داخل المؤسسة الاقتصادية من خلال العلاقات المترابطة بين الكثير من بنود جدول حسابات النتائج الذي يحتويها، و بصورة مفهومة و واضحة و سهلة القراءة و الاستخدام من المحلل المالي.

¹ عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة، زمزم ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011، ص99.

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية

يدرس هذا المبحث التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتنبؤ بالوضع المالي حيث تنبثق منها مجموعة من النسب تعمل على ذلك وهذا من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها تحت تأثير اللجوء الى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى

المطلب الأول: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

تعد النسب المالية من الأدوات الأكثر شيوعا في التحليل المالي التقليدي، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الاغراض التي تحققها لأنها توفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالوضع المالي.

الفرع الاول: التنبؤ بالوضع المالي

يعتبر التنبؤ المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي بالمؤسسة، حيث يتم فيها توقع حدوث موقف أو حالة محددة في الفترات اللاحقة تبعا لوجود مجموعة من المؤشرات او من واقع التجربة العلمية من خلال معايشة تجارب مماثلة.

1- مفهوم التنبؤ بالوضع المالي

يشير التنبؤ المالي إلى مجموعة شاملة من التوقعات التي يقوم بها المدير المالي و التي تهدف إلى وضع تصورات مستقبلية حول عمليات النشاط والإستثمار و التمويل في المنظمة خلال فترة زمنية محددة، و يتم إعداد التقرير الخاص بعملية التنبؤ المالي بشكل تشاركي مع بعض الأقسام الأخرى في المنظمه لانها تمتلك تفاصيل أكثر عمقا عن الحالة العامه لتلك الأقسام من خلال المدراء المباشرين.¹

فالتنبؤ يشمل تقدير نشاط في المستقبل مع الاخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط.

¹ <https://www.britannica.com/topic/business-finance#ref271595> le 20/06/2020 a 11:20

2- أنواع التنبؤ بالوضع المالي

ينقسم التنبؤ المالي إلى قسمين هما¹:

-التنبؤ طويل الأجل: يتم هذا التنبؤ عادة على مدار سنة مالية كاملة، ويمثل هذا النوع من التنبؤ مسار خطة العمل في المنظمة طوال السنة المالية.

-التنبؤ القصير الأجل: يتسم هذا النوع من التنبؤ المالي بأخذ السنة الماليه على فترات محددة، قد تكون ربع سنه أو شهريا، وعاده ما يستخدم هذا النوع عند حدود تغيرات ملموسة في حجم المبيعات أو حجم المخزون من أجل تعديل خطة العمل لتكون مناسبة لما طرأ من تغيرات.

الفرع الثاني: تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب الماليه بالعديد من التعاريف، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: النسب المالية اداه من ادوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

التعريف الثاني: النسب الماليه هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) و عنصر آخر (أو عدة عناصر)، و تكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط.²

التعريف الثالث: هي نسبة رقم معين من ارقام القوائم الماليه إلى رقم اخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهما مقاما و الثاني بسطا، و لأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لابد أن تكون أرقام مقام و بسط المعادلة ذات علاقه سببية، و خلافه نحصل على نسبة دون معنى او مدلول مثل نسبة الاجور و الرواتب إلى مجموعة الاصول الثابتة، فبموجب المعادلة السابقة نحصل على نسبة لكن ليس لها اي معنى أو استخدام، وعليه فإن اشتقاق النسب تتطلب معرفة جيدة من المحلل حسب أغراض التحليل المالي³.

¹<https://www.investopedia.com/ask/answers/042215/whats-difference-between-budgeting-and-financial-forecasting.asp> le 20/06/2020 à 11:39.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 127.

³ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الفرع الثالث: أنواع النسب المالية

تشمل النسب الماليه جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة، و مردودية، و طريقة تسيير الأصول، و مدى إعتقاد المؤسسة في تمويلها على الموارد الذاتية أم على القروض،¹ و المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال و خطر الإفلاس والخطر المالي، ولكننا سنهتم في هذا العنصر بوضع النسب الماليه الدالة للمساعدة على تحليل وضع المؤسسة ، حيث تصنف النسب الماليه في خمسة مجاميع رئيسية كما يلي:²

1- نسب السيولة:

هناك عدة مقاييس للسيولة تعرف بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، هذه النسب تقارن بين السيولة و الاستحقاقية، بالإضافة إلى تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

هي من أقدم النسب و أوسعها إنتشارا و تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول الجارية / مجموع الخصوم الجارية³

و ينبغي أن تكون أكبر من الواحد.

1-2- نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون السلعي) / الخصوم الجارية

تركز هذه النسبه على السيولة المؤسسة بافتراض إستبعاد المخزون بالنظر إلى المخاطر دورانها، لذلك يلزم قبل التوجه إلى حسابها فحص معدل دوران المخزون قبل استبعاده، القيمه المفضلة لهذه النسبة هي ما بين 0.5 و 0.6.

¹ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 13.

² عدنان التايه نعيمة، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري، 2017، ص 79.

³ أيمن فريد، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 60.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

1-3- نسبة النقدية:

نسبة النقدية = المتاحات النقدية / الخصوم الجارية

هذه النسبة قليلة الإستعمال، لأن إرتفاعها معناه وجود متاحات نقدية غير مستغلة و هو ما يطرح جدلية المفاضلة بين السيولة و الربحية، و تعتبر نسبة 30% مريحة جدا للمؤسسة.¹

2- نسب النشاط:

يطلق على هذه النسبة عدة تسميات مختلفة، و تقيس هذه النسبة كفاءة إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة و ذلك بإجراء مقارنة بين مستوى المبيعات و مستوى الإستثمار في عناصر الموجودات و تساعد هذه النسب على كشف مواطن الضعف في عمليات المؤسسة.

و الجدول الموالي يلخص أهم هذه النسب:

الجدول رقم (01): نسب النشاط و معدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الاعمال.
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص100.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

يقاس هذا المعدل كفاءة عمليتي منح الائتمان و التحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة و العكس صحيح.	رقم الاعمال رصيد الذمم	معدل دوران الذمم
يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين إتمام صفقة البيع و التحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.	365 يوم معدل دوران المدينين	فترة التحصيل
تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.	رقم الأعمال الموجودات و يماثلها	معدل دوران النقدية

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 100.

3- نسب التمويل (النسب الهيكلية):

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها و تتمثل أهم

النسب:

3-1- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير الجارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، و هذا يدل على أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير جارية}}^1$$

3-2- نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدة تغطية المنشأة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الغير جارية و كلما كانت هذه

¹ محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي الوادي، 2010-2011، ص 112.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المنشأة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، و هذه الوضعية تسمح للمنشأة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، و العكس صحيح

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية¹

4- نسب المردودية: تعكس المردودية نتائج النسب المشار إليها سابقا، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية، و تضم مؤشرين :

4-1- المردودية الإقتصادية:

نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول الإجمالية.

4-2- المردودية المالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة².

5- نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى إعتداد الشركة على الديون في تمويل أصولها و استثماراتها، و معرفة أي مصادر التمويل التي استعانت بها الشركة في تمويل أصولها هل هي من مصادر داخلية من الملاك أم من مصادر خارجية من الغير (ديون و قروض) تتمثل في:

نسبة الديون إلى الأصول = مجموع الديون / مجموع الأصول.

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون / صافي حقوق الملكية

المطلب الثاني : التحليل الوظيفي ودوره في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يقوم التحليل الوظيفي على اساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، لذلك يصطلح عليه بالتحليل الوظيفي، طبقا لهذا الأخير، المؤسسه عباره عن كيان اقتصادي مالي يتضمن تحقيق مجموعه من الوظائف اهمها الاستثمار، الاستغلال، التمويل. وبالتالي فان التحليل

¹ المرجع نفسه، ص 112.

² العيد صوفان، مرجع سابق، ص 16، 17.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الوظيفي مفاده اعادة تصنيف عناصر الميزانية المالية على اساس الوظيفة (تصنيف اقتصادي) التي من اجلها وجد الحساب، دون اعتبار لطبيعة العملية.

الفرع الاول: الميزانية الوظيفية

1- تعريف الميزانية الوظيفية:

تعتبر الميزانية الوظيفية صورة مالية توضح الرؤية للمحلل المالي من المنظور الوظيفي حيث تبين الموارد والاستخدامات حسب مستويات الوظائف الأساسية للمؤسسة (وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار، وظيفة التمويل).

و تعرف الميزانية بانها ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، و يقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال.¹ كما تعرف ايضا بانها أداة محاسبية تستخدم بغرض التحليل المالي لوضعية المؤسسة، وتتميز بما يلي:

✓ تقييم عناصر الأصول (الاستخدامات) وعناصر الخصوم (الموارد) بالقيمة الإجمالية.

✓ يرتب كل عنصر من الأصول أو الخصوم حسب دورتي (التمويل والاستثمار) أو (الاستغلال).²

2- أهداف الميزانية الوظيفية:

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إظهار تدفقات الموارد و استخداماتها المتراكمة منذ نشأة المؤسسة، حيث أن عناصر الاستخدامات و الموارد تقيم على أساس القيمة الأصلية للتدفقات (ايراد أو مصروف). و تصنف على أساس الدورة التي ينتمي إليها المورد أو الاستخدام، أي الاهتمام بمصدر الأموال و وجهتها: < دورة الاستثمار: تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول أو التنازل عن الأصول التي تكون الجهاز الإنتاجي للمؤسسة.

¹ Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière**, 3ème édition, Dunod, 2008,p94.

² خالد هادفي، **اليد في التسيير المحاسبي والمالي**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص160.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

◀ دورة الاستغلال: تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي العمليات المرتبطة بالدورة قصيرة المدى (شراء، تخزين، إنتاج، بيع).

◀ دورة التمويل: تتضمن جميع عمليات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستخدامات الدائمة للمؤسسة وتطوير نشاطها.¹

3- بناء الميزانية الوظيفية:

يتم بناء الميزانية الوظيفية انطلاقا من اعادة ترتيب عناصر الاصول والخصوم من الميزانية المحاسبية كما يلي:

1. اعادة ترتيب عناصر الاصول: يتم اعادة ترتيب عناصر الأصول حسب المؤشر الوظيفي كما يلي:

جدول (02) رقم: الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي الجزائري

عناصر الاصول	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
التثبيات المعنوية والمادية والمالية	عبارة عن عناصر تظمن سير النشاط العادي للمؤسسة	الاستخدامات المستقرة
المخزونات	عناصر تساهم في دورة الاستغلال	استخدامات الاستغلال
الزبائن • تسبيقات الموردين • الزبائن والسندان المطلوب تحصيلها • تسبيقات المستخدمين • مدينون اخرون للاستغلال • اعباء تمثل تسبيقات للاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة بدورة الاستغلال	استخدامات الاستغلال
• مدينون اخرون • اعباء تمثل تسبيقات خارج الاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة خارج دورة الاستغلال	استخدامات خارج الاستغلال

¹ حياة نجار، مطبوعة دروس في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015/2016، ص 29.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

استخدامات الخزينة	عبارة عن البنك والصندوق والحساب الجاري (حسابات مالية)	الخزينة الموجبة
-------------------	--	-----------------

المصدر: سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2014/2015، ص 27.
بالنسبة لجانب الاصول "الاستخدامات":

- الاستخدامات المستقرة (الثابتة) : هي عبارة عن عناصر تظمن سير النشاط العادي للمؤسسة و تتمثل في التثبيات المعنوية و المادية و المالية.
- استخدامات الاستغلال: و تنقسم إلى:
 - ✓ عناصر تساهم في دورة الاستغلال وتتمثل في المخزونات.
 - ✓ حقوق خاصة بدورة الاستغلال و تتمثل في: الزبائن، تسبيقات الموردين، الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها، تسبيقات المستخدمين....
- استخدامات خارج الاستغلال: عبارة عن حقوق خاصة خارج دورة الاستغلال وتتمثل في مدينون اخرون، اعباء تمثل تسبيقات اخرج لاستغلال.
- استخدامات الخزينة: عبارة عن البنك و الصندوق و الحساب الجاري.

2. اعادة ترتيب عناصر الخصوم : يتم اعادة ترتيب عناصر الخصوم حسب المؤشر الوظيفي كما يلي:

جدول رقم (03): الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي

عناصر الخصوم	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
• الاموال الخاصة	عبارة عن وسائل مالية انتفع بها الشركاء هو المستغل	موارد دائمة
• مؤونة المخاطر • اهتلاكات ومؤونات الاصول	عبارة عن مصاريف مسجلة غير مستحقة الدفع	موارد دائمة
• القروض البنكية	ديون مالية طويلة الاجل تستخدم في تمويل التثبيات	موارد دائمة
• الموردون	عبارة عن عناصر تمثل الديون	موارد الاستغلال

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

	الخاصة بالاستغلال	<ul style="list-style-type: none"> • تسبيقات الزبائن • موردو السندات الواجب دفعها • ديون ضريبية واجتماعية • دائنون آخرون للاستغلال • نواتج تمثل تسبيقات للاستغلال
مواد خارج الاستغلال	عناصر تخص موارد خارج الاستغلال	<ul style="list-style-type: none"> • ديون جبائية (ضريبة على الارباح) • دائنون آخرون • نواتج تمثل تسبيقات خارج الاستغلال • فوائد القروض
موارد الخزينة	الاعتمادات البنكية الجارية (رصيد البنك السالب)	<ul style="list-style-type: none"> • الخزينة السالبة

المصدر: سعيدة بورديمية، مطبوعة دروس في التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص28.

بالنسبة لجانب الخصوم "الموارد":

- **الموارد دائمة:** و هي عبارة عن الأموال الخاصة، مؤونة المخاطر، اهتلاكات و مؤونات الأصول، القروض البنكية.
- **موارد الاستغلال:** عبارة عن عناصر تمثل الديون الخاصة بالاستغلال و تتمثل في الموردون، تسبيقات الزبائن ، موردو السندات الواجب دفعها، ديون ضريبية و اجتماعية ، دائنون آخرون للاستغلال... .
- **مواد خارج الاستغلال:** عبارة عن ديون جبائية (ضريبة على الارباح) ، دائنون آخرون ، نواتج تمثل تسبيقات خارج الاستغلال، فوائد القروض.
- **مواد الخزينة:** عبارة عن الاعتمادات البنكية الجارية.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

و على هذا الاساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

جدول رقم (04) : الميزانية المالية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
1- الاستخدامات المستقرة Es(بقيم اجمالية) • الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية • الاصول ذات الطبيعة المستقرة	1- الموارد الدائمة RD • الاموال الجماعية. • الديون المتوسطة و الطويلة الاجل. • مجموع الاهتلاكات و المؤونات.
2- استخدامات الاستغلال (بقيم اجمالية)EEX • المخزونات الصافية. • حقوق العملاء وملحقاتها	2- موارد الاستغلال REX • مستحقات المورد وملحقاته
3- استخدامات خارج الاستغلال(بقيم اجمالية)EHEX • حقوق اخرى	3- موارد خارج الاستغلال RHEX • موارد اخرى
4- استخدامات الخزينة (بقيم اجمالية) ET • المتاحات	4- موارد الخزينة RT • الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات المستقرة (بقيم اجمالية)E	مجموع الموارد المستقرة (بقيم اجمالية)R

المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص81.

كما يمكن اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة المعبرة بالنسب كالاتي:

جدول رقم (05): الميزانية الوظيفية المختصرة

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
<u>الاستخدامات الثابتة</u>	<u>الموارد الثابتة</u>
			• الموارد الخاصة.
			• الديون المالية.
<u>الاصول المتداولة</u>	<u>الخصوم المتداولة</u>
• للإستغلال	• للإستغلال
• خارج الإستغلال	• خارج الإستغلال

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

.....	• خزينة الخصوم	• خزينة الأصول
%100		مجموع الخصوم	%100		مجموع الاصول

المصدر: خالد هادفي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص162.

الفرع الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية

يتم تحليل الميزانية الوظيفية من خلال حساب مجموعة من المؤشرات بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتعرف على اهم الاختلالات المالية ومعالجتها:

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي (F.R.N.G)*

1-1- تعريف رأس المال العامل الصافي الإجمالي (F.R.N.G):

يعتبر رأس المال العامل من الأفكار المهمة في التحليل المالي الوظيفي، إذ يوضح هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و يربط هذا المفهوم بشكل مزدوج بين مفهوم سيولة الأصول واستحقاقية موارد التمويل من جهة والاستخدام الوظيفي لهذه الموارد من جهة أخرى، ويعرف على أنه ذلك الجزء الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة و الذي يستعمل لتمويل الأصول المتداولة.¹

1-2- مكونات رأس المال العامل:

يمكن تقسيم الأصول المتداولة إلى أصول متداولة دائمة وهي تمثل الحد الأدنى من الأصول المتداولة خلال السنة، أما الأصول المتداولة المؤقتة فهي ذلك القدر من الأصول الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة الاحتياجات موسمية، و مع انتهاء الموسم تقوم بتحويله إلى نقدية و لا تقوم باحلاله حتى بداية الموسم الجديد، لذا و اعتمادا على مبدأ التغطية المالية ينقسم رأس المال العامل إلى نوعين رئيسيين:

← رأس المال العامل الدائم:

يمثل الجزء الأول من رأس المال العامل، والذي ينبغي وجوده في المؤسسة من أجل ضمان استمرار نشاطها، و يمول عن طريق الموارد الثابتة لتغطية الأصول المتداولة الدائمة، و هو الذي يعبر إلى حد كبير على رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

¹ خالد هادفي ، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص166

* FRNG = le fonds de roulement net global.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

← رأس المال العامل المتغير:

و يعبر عن الجزء المتبقي من رأس المال العامل الإجمالي، اللازم لتغطية الأصول المتداولة المؤقتة و مواجهة الظروف المتغيرة (الدورية، الموسمية، الطارئة).¹

1-3- حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقتين:²

← من أعلى الميزانية الوظيفية:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

← من أسفل الميزانية الوظيفية:

يبين هذا الأسلوب هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

1-4- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

إن حساب المحلل المالي لقيمة رأس المال العامل الصافي FRNG تجعله أمام ثلاث حالات:

← $FRNG < 0$: و تعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية لتمويل استثمارات المؤسسة طويلة الأجل ممثلة في أصولها الثابتة، مع بقاء فائض تستخدمه في دورة الاستغلال كهامش أمان لتمويل عجز الخصوم الجارية عن تغطية الأصول الجارية (و هذا ما تشير إليه القراءة الثانية لهذه الحالة عند حساب FRNG من أسفل الميزانية).

← $FRNG = 0$: وتعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية بالضبط لتمويل الأصول الثابتة دون زيادة، و هذا هو الحد الأدنى للتوازن المالي، و هو حالة نادرة.

← $FRNG > 0$: وتعني هذه الحالة أن مبلغ الأموال الدائمة أقل من مبلغ الأصول الثابتة، و هو ما يعني عجز الأموال الدائمة عن تغطية الاحتياجات التمويلية للاستثمار، و بالتالي لجوء المؤسسة إلى تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل، و هو ما يشكل اختلالاً للتوازن المالي الذي يقضي بتمويل الأصول بموارد لا تقل عن فترة استخدامها.

و بالنظر إلى حساب FRNG من أسفل الميزانية، فإن هذه الحالة تعني عجز المؤسسة عن مواجهة

التزاماتها قصيرة الأجل بما تمتلكه من أصول متداولة و هو ما يعني حالة عسر مالي.¹

¹ خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص236.

² نفس المرجع، ص236.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

2- الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)*:

2-1- تعريف الاحتياج في رأس المال العامل:

تنتج الاحتياجات المالية من ممارسة الأنشطة المباشرة للمؤسسة بسبب التفاعل المالي الحاصل بين مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، ديون الموردين، الديون الاجتماعية و الجبائية... الخ.

تمثل احتياجات رأس المال العامل ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، و تنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات و المدفوعات.²

2-2- مكونات احتياجات رأس المال العامل (BFR):

◀ الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال (BFRE): تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بفعل عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال و موارد الاستغلال، حيث:³

$$\text{إ.ر.م.ع.} = (\text{مخزونات} + \text{حقوق الاستغلال}) - \text{ديون الاستغلال}$$

◀ الاحتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE): هي احتياجات التمويل الناشئة عن الدورة خارج الاستغلال بفعل عدم التوازن بين احتياجات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال، حيث:

$$\text{إ.ر.م.ع.خ.ا.} = (\text{الحقوق خارج الاستغلال} - \text{الديون خارج الاستغلال})$$

ومنه:

$$\text{إ.ر.م.ع.} = (\text{إ.ر.م.ع.ا.} + \text{إ.ر.م.ع.خ.ا.})$$

2-3- حساب الاحتياج في رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

¹ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 40، 41.

² Nacer Eddine Saadi, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, paris, France, 2009,p131.

*BFR= le besoin en fonds de roulement.

³ حياة نجار، مرجع سابق، ص 33.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

◀ من الميزانية الوظيفية:

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (الأصول المتداولة للاستغلال + الأصول المتداولة خارج الاستغلال) - (الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال)

ما يميز هذه الطريقة في حساب الاحتياج في رأس المال العامل هو كونها تنطلق من عناصر الميزانية أي في تاريخ محدد عند تاريخ إقفال الدورة و بالتالي لا تأخذ في الاعتبار تقلب الاحتياجات المالية للنشاط، والتي تتميز بحركية مستمرة خلال الدورة حسب التقلبات الموسمية النشاط المؤسسة.¹

◀ الطريقة المعيارية:

يعتمد أساس هذه الطريقة على وجود فوارق زمنية بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و ليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار، لكن التدفقات المعنية هي تلك التي لها علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، و تتمثل أساسا في ثلاثة عناصر: المخزون، الزبائن، الموردون. تطبق هذه الطريقة وفق الخطوات التالية:²

1- حساب نسبتي لكل عنصر من عناصر احتياج رأس مال العامل و هما:

أ- مدة دوران العنصر N، معبر عنها بالأيام كما يلي:

- (N_1) مدة تصريف المخزون = $360 \div$ يوم دوران المخزون
- (N_2) مدة تحصيل ديون الزبائن = $360 \div$ يوم دوران الزبائن
- (N_3) مدة تسديد ديون الموردين = $360 +$ يوم دوران الموردون

ب- معامل ترجيح العنصر الذي يعبر عنه بتسمية كل عنصر إلى رقم الأعمال خارج الرسم (HT) كما يلي:

- (X_1) معامل ترجيح المخزون = تكلفة المخزون / رقم الأعمال خارج الرسم (HT)
- (X_2) معامل ترجيح العملاء = الزبائن والحسابات الملحقة / رقم الأعمال خارج الرسم (HT)
- (X_3) عامل ترجيح الموردين = الموردون والحسابات الملحقة / رقم الأعمال خارج الرسم (HT)

2- انطلاقا من العناصر السابقة فإن احتياج رأس المال العامل يحسب بالعلاقة التالية:

¹ خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 239.

² خالد هادفي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص 239، 240.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

$$\bullet \text{ (BFR) بالزمن} = [(X_3 \times N_3) + (X_2 \times N_2) + (X_1 \times N_1)] = \dots \text{ يوم}$$

$$\bullet \text{ (BFR) بالقيمة} = \text{(BFR) بالزمن} \times (\text{رقم الأعمال خارج الرسم (HT) / 360 يوم})$$

يلاحظ أن الطريقة المعيارية لا تأخذ بعين الاعتبار جميع عناصر احتياجات الدورة و مواردها، لذا ففي حالة وجود هذه العناصر فإن احتياج رأس مال العامل بالقيمة يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{(BFR) بالقيمة} = \text{(BFR) الزمن} \times (\text{رقم الأعمال خارج الرسم (HT) / 360 يوم}) + \text{احتياجات الدورة الأخرى} - \text{موارد الدورة الأخرى}$$

2-4- الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل:

تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لحجم رأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.

تكون احتياجات رأس المال العامل (BFR) حسب الحالات التالية:

◀ احتياجات رأس المال العامل موجب ($BFR > 0$):

هذا يدل على وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال، وأن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة ، و بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها.

◀ احتياجات رأس المال العامل سالب ($BFR < 0$):

وجود فائض في موارد التمويل، مما يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع النشاط، فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل إضافية، بل يجب عليها التفكير في كيفية استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها وزيادة ربحيتها.

◀ احتياجات رأس المال العامل معدوم ($BFR = 0$):

لا توجد احتياجات و لا يوجد فائض، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.¹

3- الخزينة الصافية (TN*):

تعتبر الخزينة الصافية المحور الأساسي الذي يدور حوله التحليل الوظيفي باعتبارها محصلة عملية التحليل، فوضعية الخزينة تبين قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية، كما تعتبر مؤشرا مهما

¹ خالد هادفي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق، ص240.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

لكفاءة الإدارة في تسيير السيولة من خلال التوفيق بين المحافظة على السيولة الضرورية ورفع مستوى الربحية.

3- تعريف الخزينة الصافية (TN):

تعرف الخزينة على أنها الفائض من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، أو هي الفرق بين الخزينة الموجبة و الخزينة السالبة.¹

3-1- حساب الخزينة الصافية (TN):

يمكن حسابها بطريقتين كما يلي :

← من الميزانية الوظيفية:

يمكن تحديد الخزينة انطلاقاً من القراءة المباشرة للميزانية الوظيفية كما يلي²:

$$\text{الخزينة الصافية (TN)} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

← من معادلة الخزينة:

تتشكل الخزينة الصافية عندما تستطيع المؤسسة توفير فائض في التمويل (توفر نقديات) و هذا بعد تغطية كل احتياجاتها المالية بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي، و تستخدم لإحداث التوازن بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل، و تحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{الخزينة الصافية (TN)} = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)} - \text{احتياجات رأس المال العامل (BFR)}$$

3-2- الحالات الممكنة للخزينة الصافية (TN):

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا ثلاث حالات ممكنة للخزينة وهي:

← الخزينة الصفرية (TN=0): هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها

المالي الأمثل، و ذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، و بالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية، و تعتبر هذه الوضعية مثالية في حالة استقرار وثبات كل مؤثرات النشاط الأخرى.

¹ خالد هادفي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق، ص242.

*TN=la trésorie nette

² خالد هادفي ، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص169.

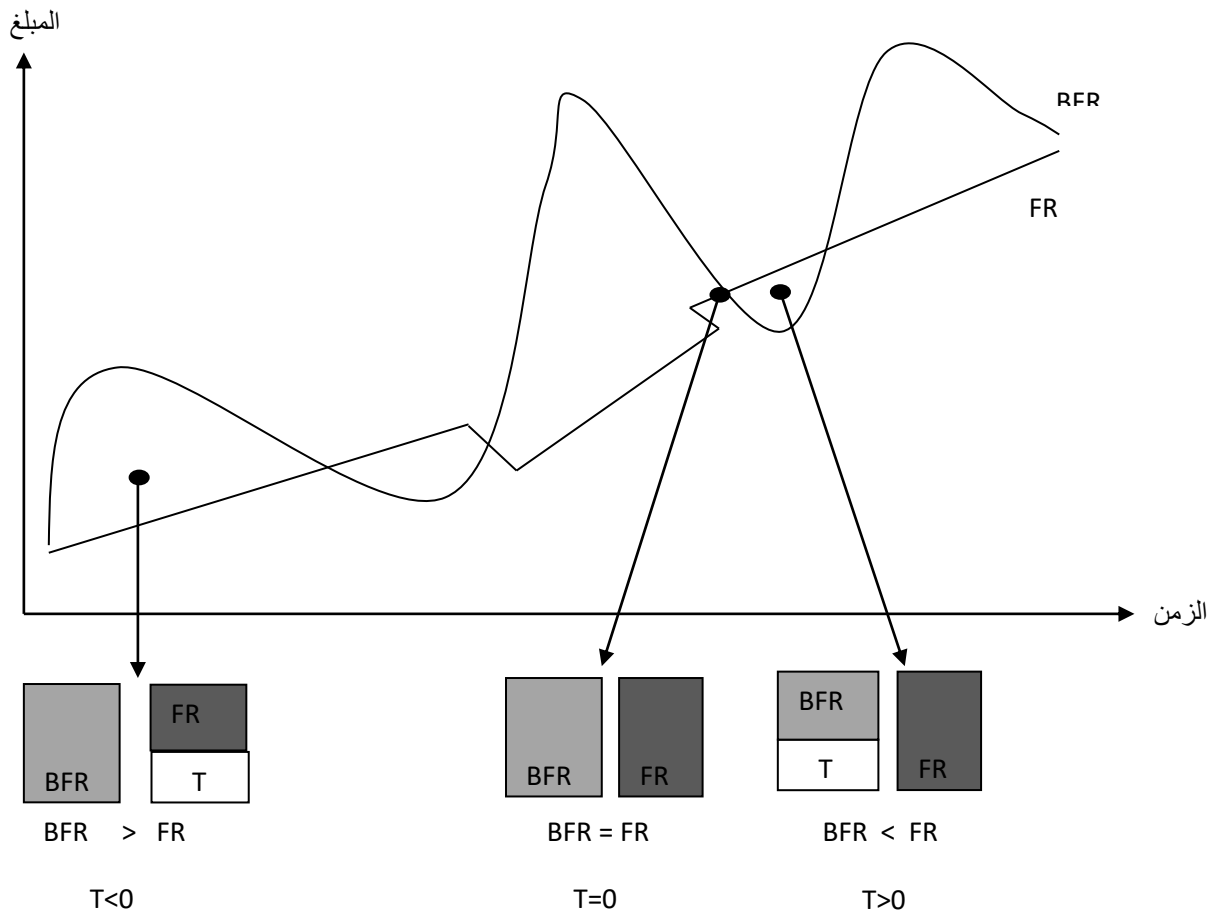
³ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص85.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

◀ **الخبزينة الموجبة ($TN > 0$):** في هذه الحالة تكون الموارد الثابتة أكبر من الأصول الثابتة، و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة من خلال وجود فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة نقدية على مستوى الخبزينة، و هو ما يشكل خبزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة و تسديد المصاريف و الالتزامات المالية للمؤسسة.

◀ **الخبزينة السالبة ($TN < 0$):** يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، و هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار نشاطها، و يحتم عليها الاقتراض الخارجي أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر الأصول الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، و في بعض الأحيان قد يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.¹

الشكل رقم(02): الحالات الممكنة للخبزينة الصافية الاجمالية:



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 86

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 66، 67.

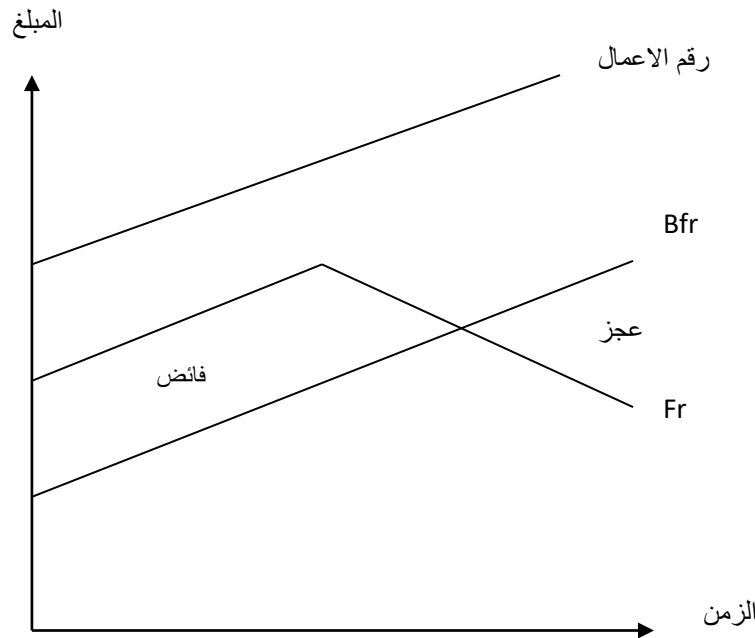
3-4- حالات العجز في الخزينة:

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة و المربية العجز في الخزينة و هي:¹

◀ حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة

يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، و قامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، و تكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة و هذا ما يتم توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 89. يتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات، أو الحصول على قرض طويل الأجل. و هذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل.

◀ حالة نمو سريع غير متحكم فيه:

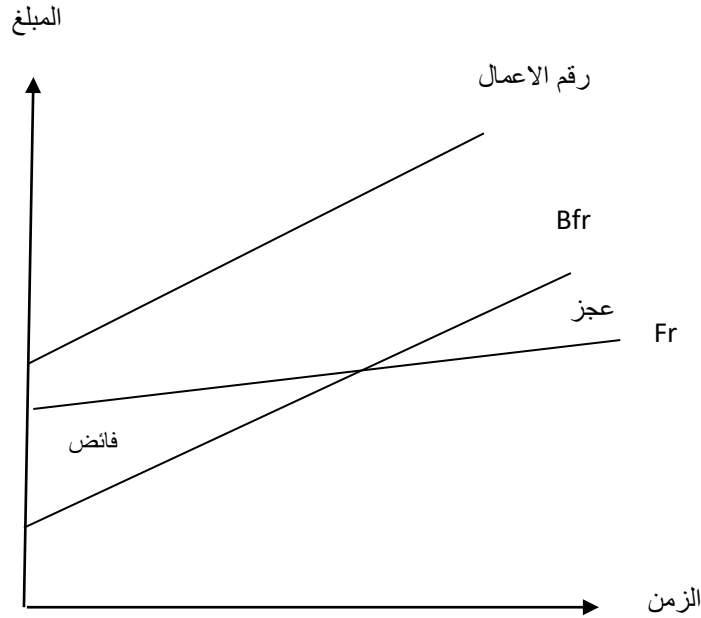
تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، و هذا ما يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل

¹ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص ص 89، 92.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

في وضع طبيعي، و بالتالي تستهلك الفوائض المالية و يحدث عجز في الخزينة . سيتم توضيح هذه الحالة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص90.

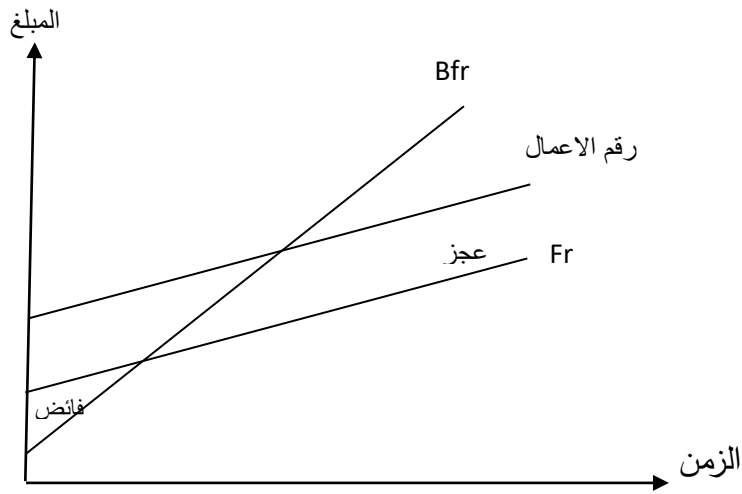
يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة و ذلك بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية و تركيز الجهود التجارية على حصة سوقية تتناسب و الإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال و تخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

◀ حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، و يظهر ذلك من خلال تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون و منح أجال طويلة للعملاء، قبول أجال طويلة للموردين. هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل و كافة موارد الخزينة، و بالتالي يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الشكل رقم (05): أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

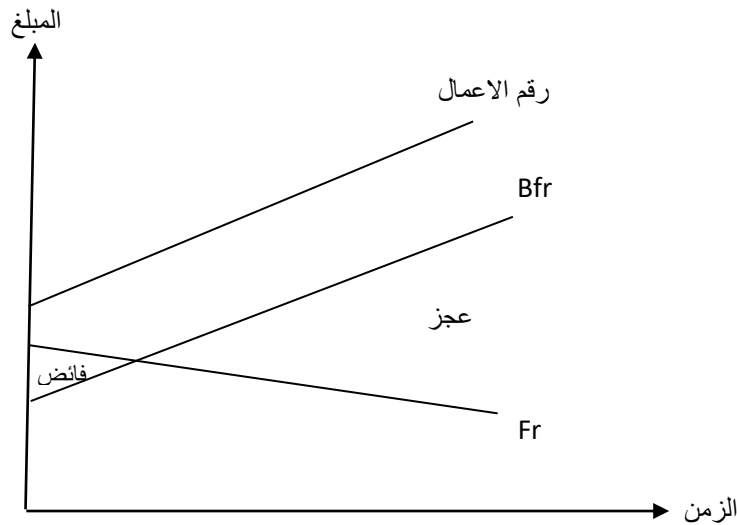


المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 90. للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة و صارمة تمكن من تسيير المخزونات و العلاقة الدائنة مع العملاء و الموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

← حالة الخسائر المتراكمة:

إذا حققت المؤسسة خسائر مالية فان ذلك يؤدي إلى كل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات الأحتياج في رأس المال العامل، و بالتالي تتحقق خزينة سالبة و المعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي، و هذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 91.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، و ذلك على مستويين:

- ✓ **مستوي داخلي:** و ذلك بترشيد الإنفاق وتقية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، و ذلك دون التأشير على قيود الجودة و النوعية.
- ✓ **مستوى خارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية، و جلب أكبر علل من العملاء.

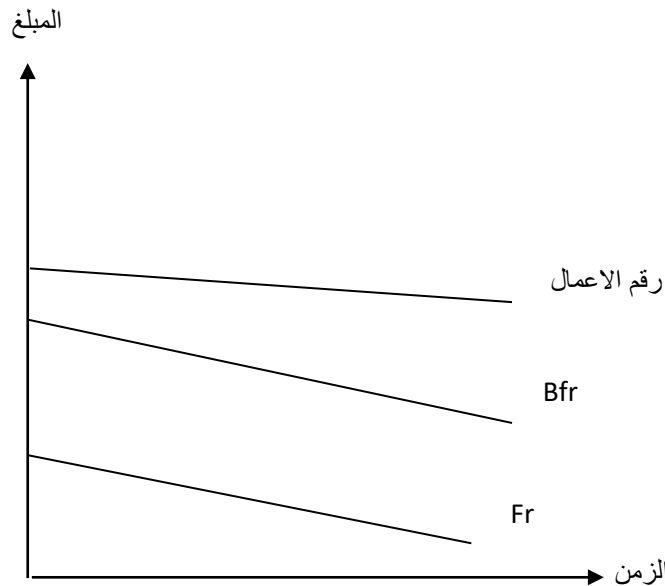
◀ حالة تدهور في النشاط

في حالة مواجهة مشاكل تسوية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات و ارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، و تتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

◀ حالة إفلاس عميل مهم:

إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات زبون واحد، فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث فارق مباشرة على وضعية المؤسسة. تم توضيح هاتين الحالتين من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07): أثر المقص لحالتي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص92.

ان كلتا الحالتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الحزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة النقل التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، و بالتالي فان الحلول

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، و ذلك في حال قابلية الوضع لتصحيح، أما في الحالة المعاكسة و هي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس و حالة ظهور منتجات جديدة بديلة و غيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب أو تغيير النشاط.

4- شروط التوازن المالي من المنظور الوظيفي:

التحقيق التوازن المالي يجب أن تتحقق الشروط التالية:¹

الشرط الأول: ($FRNG > 0$):

يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الثابتة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة و المتوسطة الأجل، و المتمثلة في رأس المال و الديون المتوسطة و الطويلة الأجل.

الشرط الثاني: ($BFR < FRNG$):

يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: ($TN > 0$):

يجب أن تكون الخزينة موجبة، و يتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، و بذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة و المتمثلة في المتاحات.

5- الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن:

كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة. و من أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراجن التاليين أو كليهما:²

5-1- الرفع من رأس المال العامل :

يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

¹ الياس بن الساسي، يوسف قريشي، ص86، 87.

² WARCH, CLARAN, Les rations clés du management, Edition Village Mondiale, 1998,p95

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- ◀ **الرفع في الأموال الخاصة:** كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب اسهم جديد كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.
- ◀ **التنازل عن بعض الاستثمارات:** إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، و هذا ما يزيد من قيمة رأس المال العمل.
- ◀ **الرفع في مخصصات الاهتلاكات و المؤونات:** إن الرفع في مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، و بالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل .
- ◀ **الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل:** يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل الى الزيادة في الأموال الدائمة و هذا ما يؤدي بطبيعة الحال الى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

5-2- تخفيض احتياجات رأس المال العامل:

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

- ◀ **التخفيف من كمية المخزونات:** و ذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، و بالتالي تغطية احتياجات الدورة.
- ◀ **التخفيض من الحقوق:** تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، و التي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، و بالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.
- ◀ **الرفع من ديون الموردين:** يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها و تحويل مخزونها إلى سيولة.

المطلب الثالث: تحليل حسابات جدول النتائج

جدول حسابات النتائج يعتبر من بين أحد الكشوفات المالية التي تقوم بها المؤسسة بهدف قياس أدائها، و يلجأ المحل المالي إلى دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج المؤسسة، فإن جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، و بحساب الفرق بينهما تبرز النتيجة الصافية التي تظهر في آخر جدول حسابات النتائج.

1- العناصر التي يضمها جدول حسابات النتائج:

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق مبدأ مقابلة المنتجات بالأعباء لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية بشكل متدرج.

1-1- إنتاج السنة المالية:

إنتاج السنة المالية: ح/70+ح/72+ح/73+ح/74

حيث:

ح/70: المبيعات و المنتجات الملحقة (مختلف مبيعات البضائع, المنتجات التامة و الوسيطة, مبيعات الأشغال, الدراسات, الخدمات)...

ح/72: تغير المخزون التام و قيد الصنع.

ح/73: الإنتاج المثبت أي إنتاج المؤسسة لنفسها.

ح/74: إعانات الاستغلال.¹

1-2 - إستهلاك السنة المالية: يدخل في حسابه 3 حسابات و هي:

ح/60: المشتريات المستهلكة

ح/61: الخدمات الخارجية, اي الخدمات المستلمة من الغير

ح/62: الاستهلاكات الخارجية الأخرى

و مما سبق فإن: إستهلاك السنة المالية=ح/60+ح/61+ح/62.²

1-3- القيمة المضافة للإستغلال: هي عبارة عن الفرق بين إنتاج و إستهلاك السنة المالية:

القيمة المضافة للإستغلال: (ح/70+ح/72+ح/73+ح/74) - (ح/60+ح/61+ح/62).³

¹ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 63.

² <https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html?m=1> 19/06/2020 à 21:21

³ المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

1-4- إجمالي فائض الإستغلال: إجمالي فائض الإستغلال: القيمة المضافة - ح/63- ح/64

1-5- النتيجة العملياتية: بالإضافة إلى النشاط الرئيسي الذي تقوم به المؤسسة، هناك أنشطة أخرى عملياتية مثل: التنازل عن التثبيتات المعنوية أو المادية، خسائر مع الزبائن مشكوك فيهم، هذه العمليات تضاف إلى الفائض الإجمالي للإستغلال من أجل الحصول على النتيجة العملياتية
النتيجة العملياتية: إجمالي فائض الإستغلال+(ح/75-ح/65+ح/68+ح/78)¹

1-6- النتيجة المالية: هي نتيجة التي تم تحقيقها من خلال عمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين منتوجات المالية و الاعباء المالية.

النتيجة المالية=ح/67-ح/66

1-7- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، و تعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

1-8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: و ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية تساوي = النتيجة العادية قبل الضرائب-(ح/695 و ح/698)-
(ح/692)²

1-9- النتيجة الغير عادية: المؤسسة تقوم في بعض الاحيان بأنشطة غير عادية خاصة في حوادث عرضية النتيجة الغير عادية= الفرق بين المنتجات الغير عادية- الأعباء الغير عادية
النتيجة الغير العادية =ح/77- ح/67.

1-10- النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية= النتيجة الصافية للأنشطة العادية+ النتيجة الغير عادية.³

¹ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 49.

² <https://www.tassialgerie.com/vb/showthread.php?p=553908> 19/06/2020 à 21:37

³ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 50.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

2- نسب المردودية: تعرف بأنها حاصل قسمة النتيجة على الوسائل المالية (الأموال الخاصة) بمعنى المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها. و في ما يلي أهم نسب المردودية:

المردودية الإقتصادية الصافية = نتيجة الإستغلال / الأصول الإقتصادية.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التحليل المالي ضرورة حتمية في المؤسسة الإقتصادية حيث يقوم بإعطاء نتائج و أرقام تفسر ماليا و هذه التفسيرات تعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات.

حيث من خلال ما سبق تمكنا من معرفه طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخ و عرض مختلف مجالاته و وظائفه و مصادر المعلومات اللازمة له.

و توصلنا إلى أنه من اجل تحقيق الغايات و الأهداف المسطرة يجب على المحلل المالي اتباع مجموعه من المعايير و المقومات الضرورية للوصول إلى نتائج تتميز بالدقة و المصداقية.

كما لاحظنا أن اهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر خاصة مع ظهور مستجدات مالية الأمر الذي يتطلب استخدام انواع جديدة من الأدوات المالية لتقييم اداء الشركات، خاصة و أن المنهج التقليدي صار غير كافي نظرا لابتعاد نتائج الدراسة عن ما هو حقيقي، حيث لم تعد تعبر بصفه حقيقية عن ما تعنيه الشركة من مشاكل قد تعصف في المستقبل بمختلف مشاريعها الإستثمارية و التنموية الأمر الذي عجل بالبحث عن ادوات جديدة من التحليل المالي من اجل وضع تقييم أمثل لأداء الشركات . و هو ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

مساهمة الأدوات التحليل المالي في التطور بالوضع المالية المؤسسة

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

تمهيد:

أدت التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى تزايد الاهتمام بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية و تقييم أدائها، و الذي يعتمد على مجموعة من الأدوات الحديثة المتمثلة في التحليل الكمي و النوعي الحديث.

تعتبر الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل المالي أداة هامة من أدوات التحليل المالي الحديث، التي تعتمد على الأساليب الإحصائية و الرياضية، وكذا نسب السوق، بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية، و لم يعد التحليل المالي مقتصرًا على الاساليب الكمية فقط بل امتد الى الأساليب النوعية التي أصبحت تكتسي نفس الاهمية في تحليل و تقييم أداء المؤسسة .

يستخدم المحلل المالي أدوات التحليل المالي من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لمعرفة نقاط الضعف و القوة و كذا الاختلالات المالية فيها، لاتخاذ القرارات الصائبة والرشيده في الوقت المناسب لبلوغ الأهداف المرجوة.

يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، و هي كالآتي:

المبحث الأول: التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الثاني: الأدوات الحديثة للتحليل المالي الكمي.

المبحث الثالث: الأدوات الحديثة للتحليل المالي النوعي.

المبحث الأول: التنبؤ بالفشل المالي

يعد موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات و المنظمات الدولية و المحللين الماليين، فالتنبؤ مقدما بالفشل، هو أمر ضروري لتجنب مثل هذه المخاطر في عالم الأعمال، و لأهمية ذلك فقد تكاثفت الجهودات للتوصل إلى أساليب كمية تساعد في الحكم على مستقبل المؤسسات.

المطلب الأول: عرض عام حول الفشل المالي

إن ظاهرة الفشل هي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة، ممكن أن تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من الاقتصاديات المتقدمة و النامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلي و بعضها خارجي، حيث يعتبر حدوث الفشل المالي أسوء صورة للأداء المالي للمؤسسة.

الفرع 01: مفهوم الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أي مؤسسة اقتصادية، و هناك عدة تعاريف للفشل المالي نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: يعرف الفشل المالي على أنه عدم قدرة المشروع على مواجهة و سداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها، الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الأحيان إلى الإفلاس.

تعريف 02: للفشل المالي وجهان:

الوجه الأول: مالي و يتمثل في العجز المالي للوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس و وضع المؤسسة في حالة التصفية؛

الوجه الثاني: اقتصادي و يتمثل في عجز المؤسسات في تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة.¹

¹ منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص 178.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

حيث يعرف الفشل المالي بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة.¹

الفرع 02: أسباب الفشل المالي

توجد أسباب متعددة لتعثر المنشأة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة، و أن الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الوصول بالمنشأة إلى حالة عدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية و التمويلية المتبعة²، كما يمكن القول أن الفشل المالي هو نتيجة لتفاعل عدة أسباب داخلية و أخرى خارجية، و تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:³

الأسباب الخارجية:

- ◀ المنافسة الشديدة بين المنشآت.
- ◀ ظروف اقتصادية عامة، إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.
- ◀ تغير في الطلب.

الأسباب الداخلية:

أ- أسباب مالية:

- ◀ إدارة مالية ضعيفة.
- ◀ التوسع في توزيع الأرباح.
- ◀ التأخير في تحصيل الديون.

ب- أسباب غير مالية:

- ◀ ضعف الإدارة.

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق ص 249.

² محمد الحافظ عيشوش، مرجع سابق ص 170.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 284، 285.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ عدم السيطرة على المخزون.

◀ استعمال تكنولوجيا متخلفة.

الفرع 03: أنواع الفشل المالي

يوجد ثلاثة أنواع للفشل المالي تتمثل فيما يلي:¹

- **الفشل الاقتصادي:** يتمثل في انخفاض إيراداته و عدم كفايتها لتغطية تكاليفه؛
- **الفشل القانوني:** هو الحالة التي يتمكن فيها المشروع من مواجهة الفشل المالي في أقصى درجاته أو الحكم فيه، و بالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية.
- **الفشل الإداري:** و هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، مما يؤدي إلى تخفيض نتائج أفعال سلبية تساهم في تدهور نشاطها و أرباحها و بالتالي يكون لها الأثر السلبي.

المطلب 02: مفاهيم عامة حول التنبؤ بالفشل المالي

يحتل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية , لما يترتب على فشل المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء المؤسسة و للحد من هذه الأضرار أصبح لابد من التنبؤ به أكثر من ضرورة بالنسبة للتحليل المالي, و قد ظهرت عدة نماذج كمية تهتم بهذا الجانب, نتطرق إليها من خلال هذا المطلب

الفرع 01: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

تعتبر ظاهرة التنبؤ بالفشل المالي مهمة في تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، و بالتالي فإن التنبؤ الدقيق يمكن الإدارة من أن تتكيف مع الأحداث المتوقعة و تضع الخطط الملائمة لمواجهة الأحداث المستقبلية.

¹ عمار بن مالك، مرجع سابق، ص115.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

و يشير التنبؤ بالفشل المالي إلى جميع الأنشطة التي تتناول جميع البيانات و المعلومات التي تبين كل العوامل و الظروف و المتغيرات المحتملة في المستقبل، والتي تؤثر في مجمل الأنشطة و الفعاليات التي تؤديها المؤسسة.

الفرع 02: التحليل المالي والتنبؤ

يمكن اللجوء إلى التحليل المالي لغرض التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المؤسسة تشكل مضمون نشاطها التشغيلي، نذكر منها ما يلي:

- ✓ التنبؤ بالمبيعات.
- ✓ التنبؤ بالأرباح و التخطيط لها.
- ✓ التنبؤ بمدى قدرة الإدارة على مواجهة الطوارئ.
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل أو بمدى إمكانية توقف المؤسسة عن العمل، وبالتالي الإفلاس أو التصفية.¹

الفرع 03: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

حاز التنبؤ بالفشل على اهتمام الجهات العلمية و العملية، وذلك لما يقدمه من مزايا ايجابية، فهناك الكثير من الفئات المرتبطة بهذه المؤسسة و الذين يولون اهتمام كبير للتنبؤ بالفشل المالي مثل:

- ◀ **المصارف:** تهتم المصارف بالتنبؤ بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار و شروط قروضها.
- ◀ **المستثمرون:** يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب الآتية:
 - ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية و المفاضلة بين البدائل المتاحة.
 - تجنب الاستثمارات ذات المخاطر المالية.²

¹ أيمن فريد، مرجع سابق، ص104.

² خالد هادفي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص334.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ الإدارة: تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل و التعامل مع أسبابها و معالجتها.

◀ الجهات الحكومية: إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية.

◀ مراجعو الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات.¹

المطلب 03: أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

وجدت العديد من النماذج التنبؤية للفشل المالي، و فيما يلي سيتم عرض أهم النماذج التي تم صياغتها للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

الفرع 01: نموذج Altman & Mccough

يعد من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل في منشآت الأعمال، و قد وضع هذا النموذج عام 1974 استعمالا لنموذج سابق وضعه "Altman" عام 1968، حيث يعرف بنموذج التحليل المميز و هو أسلوب إحصائي من خلاله استطاع اختيار و تقييم أفضل النسب المالية المميزة للأداء، حيث يؤسس هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزنا ترجيحا يختلف عن الآخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه حرف (Z).² و يعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي:

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.010x_5$$

x_1 : رأس المال العامل الصافي/ مجموع الأصول.

x_2 : الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

¹ هادفي خالد، مرجع سابق، ص 334، 335.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 252.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

X₃: الأرباح قبل الفوائد و الضريبة/ مجموع الأصول.

X₄: القيمة السوقية لحقوق المساهمين، مجموع الديون.

X₅: المبيعات/ مجموع الأصول.¹

Z: مؤشر الاستمرارية.

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات، هي:

القسم الأول: تنمي إليه المشاريع الناجحة، و قيمة Z تساوي (2.99) أو أكثر.

القسم الثاني: تنمي إليه المشاريع الفاشلة، و قيمة Z أقل من (1.81).

القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها و من ثم تحتاج إلى تقييم شامل، و قيمة

Z تساوي بين (1.81) و (2.99).

الفرع 02: نموذج (Kida-1980)

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه Kida عام 1980 ومن

خلاله اعتمد بعد دراسته على خمس نسب مالية،² استطاعت أن تصنف بدقة وصلت 90%، (20)

مؤسسة ناجحة، و (20) مؤسسة فاشلة خلال الفترة (1974_1975) حسب الصيغة التالية:³

$$Z=1.042x_1+0.42x_2+0.461x_3+0.463x_4+0.271x_5$$

Z: مؤشر الاستمرارية.

¹ أيمن فريد، مرجع سابق، ص 109، 110.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 309.

³ منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 185.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الجدول رقم (06): النسب المالية المكونة لنموذج Kida

النسب المالية	الوزن النسبي
X ₁ : صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول.	1.042
X ₂ : حقوق المساهمين/ مجموع الأصول.	0.42
X ₃ : النقديات/ الخصوم المتداولة.	0.461
X ₄ : المبيعات/ إجمالي الأصول.	0.463
X ₅ : النقديات/ مجموع الأصول.	0.271

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على بيانات وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 269

إذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنها تكون عرضة للفشل، و قد اثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحدوث الإفلاس وصلت 90% قبل سنة من حدوث الإفلاس.¹

الفرع 03: نموذج (Beaver 1966)

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، و قد لجأ "Beaver" إلى استخدام و انتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، و كان عنوان دراسة "Beaver" هي :

(Finical Anglysis as Predictions of Failure) أي التحليل المالي كمؤشرات للفشل،² و قد قام "Beaver" باختيار 30 نسبة مالية لتحليلها و متابعتها لمدة خمس سنوات ثم قام بالبحث عن النسبة التي تعطي بشكل أدق و أصدق مؤشرات على نجاح المؤسسة أو فشلها.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 369.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 213.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الجدول رقم (07): ملخص لدراسة "Beaver" من أجل وضع نموذج تنبؤي للفشل المالي.

السنة	الهدف	الفترة	العينة	معدلات الخطأ	أساس التماثل في اختيار المجموعات	درجة الثقة %
1966	التنبؤ باحتمال الفشل قبل وقوعه ب 5 سنوات	1954	79 شركة	10%، 18%	نوعية الصناعة و	90%
		1964	فاشلة و 79 شركة ناجحة	21%، 22%	حجم الأصول و سنة الحصول على البيانات.	على الأقل

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتماداً على: منير شاكر و آخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص187.

باستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل "Beaver" إلى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاث نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 05 سنوات من الفشل:

$$Z = .13x_1 + 2.4x_2 + .0980x_3 + 6.787$$

حيث تمثل Z المؤشر الكلي

x_1 : نسبة التدفق النقدي إلى مجموعة الديون.

x_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

x_3 : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.¹

¹ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص76-77.

المبحث الثاني: الأدوات الحديثة للتحليل المالي الكمي

يهدف التحليل المالي الكمي الحديث إلى إلقاء الضوء على مقدره الشركة على الوفاء بالالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى امكانيه التنبؤ بمستقبلها المالي، خاصة مع توفر طرق حديثه تفيد في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأموال وقياس قدرتها على تحقيق الأرباح، حيث تلعب دورا هاما في إبراز الحقائق التي تخفي وراء الأرقام و توضح جوانب القوة و الضعف في اقتصاديات الشركة ومدى سلامه مركزها المالي .

المطلب الأول: الأساليب الرياضية و الإحصائية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أهم الطرق التي يستخدمها المحلل المالي في الأساليب الرياضية و الإحصائية.

الفرع الأول: الأساليب الرياضية

تعتبر الرياضيات من أهم العلوم التي برز استعمالها في مجالات عديدة و واسعة لحل مختلف التساؤلات و المشاكل في وقت قصير و جهد قليل، و قد اعتمد الباحثون على الرياضيات في التحليل المالي مثله مثل باقي العلوم- خاصة لدراسة قوة العلاقة بين مختلف الظواهر كالعلاقة بين الأرباح و التكاليف و غيرها و مختلف العلاقات التي يبحث فيها المحلل عن مدى التأثير المتبادل للمتغير المستقل و التابع.¹

وتوجد طرق رياضية عديدة تستخدم في التحليل المالي، من أهمها:

1- طريقة الارتباط والانحدار:

نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (X, Y) ، أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل: $f(x) = Y_i$ ، فتسمى بدراسة الانحدار، و المنحني أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحني الانحدار، و

¹ علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الاعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الاردن، 2002، ص105.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

لدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار و الارتباط لكي نجد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة و مقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية، و يمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية، فإنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، و إلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل و الدراسة.¹

1- طريقة البرامج الخطية

تعتبر البرمجة الخطية من الأساليب الرياضية التي يمكن أن يستخدمها التحليل المالي، حيث يحتاج المحلل المالي إلى اختيار سياسة مالية من بين عدة اختيارات، و يهدف المحلل هنا إلى اختيار السياسة التي تحقق أقصى عائد من الاستثمار، و هنا يأتي الدور على استخدام البرمجة الخطية التي تعرف بأنها أسلوب رياضي يمكن من الحصول على أفضل حل للمشاكل التي يكون لها عدة حلول ممكنة بديلة، و تستخدم البرمجة الخطية عادة للمساعدة في حل المشاكل التي تتضمن توزيع الموارد المحدودة على الأنشطة المختلفة التي تتنافس على استخدام هذه الموارد.²

و لحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y = a x + b$$

و لأجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بد من تحديد قيمة a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعييتين التاليتين :

$$E y_i = a E x_i + n b$$

$$E y_i x_i = a E x_i^2 + b E x_i$$

¹ دلال القاضي، سهيلة عبد الله والبياتي محمود، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 129.

² رضوان باصور، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص 59.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

حيث، تمثل a تسلسل المتغيرات، X_i قيم المتغير الأول، Y_i قيم المتغير الثاني¹.

2- الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية:

هي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات و غيرها، فمثلا يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة و ذلك بناء على دراسة قسم التسويق، و من ثمة يصار في حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) بناء على ذلك، و أصبحت هذه الطرق بسيطة و ذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية و الرقابية².

3- المصفوفات الخطية والمبرمجة:

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية و الموجه للمصفوفات ، و تستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة و ذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل و المصانع الكبيرة و المؤسسات الإنتاجية الأخرى، أو حل المشاكل التي تواجه قطاع اقتصادية معين³.

4- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم و تقييم الأسهم:

5-1- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم:

يمكن إستعمال بعض النسب الرياضية لتحليل أصول و خصوم الشركات، بالإضافة إلى تقييم أدائها المالي، بحيث تحسب وفقا للعلاقات الرياضية الآتية :

◀ العائد على الأصول: و هو مقياس تحليلي لفعالية الأصول و استخداماتها في أنشطة الشركة.

$$\text{س (\%)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 139.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 68.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ العائد على حقوق المساهمين: و هو مقياس مهم جدا حيث يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة. $\text{س (\%)} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي حقوق المساهمين}$.

◀ العائد على الاستثمار: و هو مقياس يبين مدى كفاءة الأنشطة التي تستثمر فيها الشركة.

$\text{س (\%)} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الاستثمارات}$.

◀ رأس المال العامل: و هو مقياس يوضح إجمالي الاستثمار للشركة في الموجودات المتداولة.

$\text{س (\%)} = \text{الأصول المتداولة} / \text{الإلتزامات المتداولة}$.

◀ معدل دوران الأصول: و هو مقياس يوضح مدى قدرة إدارة الشركة على تحقيق الإستفادة المثلى من الأصول لديها في تحقيق أرباح الشركة.

$\text{س (مرة)} = \text{صافي المبيعات (الإيرادات)} / \text{إجمالي الأصول}$.¹

5-2- نسب تقييم الأسهم:

تعتبر هذه النسب منطلق جميع المحللين الأساسيين نحو تحليل وتقييم أسهم الشركات.

◀ ربحية السهم: و هو عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي ربح الشركة.

$\text{س (دينار)} = \text{صافي الربح} / \text{عدد الأسهم المصدرة}$.

◀ الربحية الموزعة: و هو نصيب السهم الواحد من صافي الربح القابل للتوزيع.

$\text{س (دينار)} = \text{صافي الربح القابل للتوزيع} / \text{عدد الأسهم المصدر}$.

¹ عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ **سعر السوق إلى الربحية أو مكرر الأرباح** : وهو عبارة عن عدد المرات أو الأعوام التي يتم بعدها إسترداد قيمة الإستثمار في السهم، وكلما قل مكرر الأرباح كلما كان السهم مغري للشراء و الإستثمار.

س (مرة) = السعر السوقي للسهم / ربحية السهم.

◀ **القيمة الدفترية للسهم**: القيمة الدفترية للسهم عبارة عن حصة السهم الواحد في حال تصفية الشركة. س (دينار) = إجمالي حقوق المساهمين / عدد الأسهم المصدرة.

◀ **القيمة العادلة للسهم**: هي القيمة التي تعبر عن السعر المستقبلي للسهم بناء على السعر السوقي، و هي أهم ما يهدف إليه التحليل الأساسي.

س (دينار) = إجمالي الأصول / عدد الأسهم المصدرة¹.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية

مفهوم الأساليب الإحصائية:

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل الحديث من أجل تقييم أداء الشركة، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، استعمل المحللون الماليون هذا النوع من الدراسة لسهولة تطبيقه من جهة و لنتائجه الواقعية و التي غالبا ما تنبهم بإمكانية وقوع الشركة في العسر المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، و يتميز هذا المنهج بالديناميكية و السرعة في التحليل خاصة مع توافر البرامج الالكترونية اللازمة لذلك.²

2-1- طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، و الغاية من ذلك معرفة و توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس

¹ احمد أبو موسى رستمية، الأسواق المالية والنقدية، دار المعتر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 147، 148.

² عمار بن مالك ، مرجع سابق، ص 64.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

من بين السلسلة الزمنية وفق معايير دقيقة ثم تتم المقارنة مع هذه السلسلة، كما أنه ينبغي أن لا تتجاوز هذه الأخيرة أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة.¹

و يمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في 100. و تحسب بالعلاقة التالية: (قيمة العنصر في سنة المقارنة + قيمة العنصر في سنة الأساس) x 100.

2-2- إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية:

للقيام بعملية التحليل وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لا بد للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل، و هذه الإجراءات هي:²

- ← لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية من البيانات.
- ← إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات حيث يضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- ← تعتبر قيمة الأساس 100، ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100.

3- تقنية التوقع بالمسح الآسي الخطي:

تتم هذه العملية وفقا لثلاث مراحل أساسية:³

3-1- المرحلة الأولى: يتم اختيار معامل المسح (α)، و الذي يحسب وفقا للطريقة التالية:

$$\alpha = 2 / (N+1)$$

3-2- المرحلة الثانية: حساب المضاف الأول والثاني وفقا للمعادلتين الآتيتين:

¹ وليد ناجي الجبالي، مذكرات في التحليل المالي في المنشآت الخارجية، ص 41.

² وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 131.

³ عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 65-66.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

المضاف الأول: $\dot{S}_t = \alpha y_{(t-1)} + (1-\alpha)\ddot{Y}$

المضاف الثاني: $\check{S}_t = \alpha y \dot{S}_t + (1-\alpha) \check{S}_{(t-1)}$

3-3- المرحلة الثالثة: وضع معادلة التوقع:

$$_{(t+p)} = a_t + b_t \cdot p \ddot{Y}$$

حيث: $\alpha : 2\dot{S}_t - \check{S}_t$

$b : \alpha / 1 - \alpha(\dot{S}_t - \check{S}_t)$

المطلب الثاني: نسب السوق

يطلق على نسب السوق اسم نسب الاسهم، حيث تكتسي اهمية كبيرة خاصة لحاملي الأسهم، أو للمستثمرين فيها، و لمحلي الأوراق المالية، و لبنوك الاستثمار و حتى المقرضين حيث تعتبر هذة النسب مهمة لادارة الشركة من أجل تحليل بياناتها المالية و قياس ادائها على اسعار اسهمها العادية في السوق، خاصة و أن هدف الادارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.¹

1- القيمة السوقية إلى العائد:

تسمى هذه النسبة أيضا بمضاعف السعر، و تبين السعر الذي يكون المستثمر مستعدا لدفعه مقابل ما يحققه كل دينار من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الشركة من السهم الواحد، و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية²:

$$\text{القيمة السوقية للعائد} = \text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{نصيب السهم من الأرباح}$$

و الجدول الآتي يلخص لنا تفسير القيمة السوقية الى العائد:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 66.

² رشاد العصار، وآخرون، المرجع السابق، ص 225.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الجدول رقم (08): تفسير القيمة السوقية إلى العائد

القيمة السوقية إلى العائد	التفسير المالي
غير معرفة	تحقيق عوائد سلبية (خسائر).
5-0	تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة لعوامل مختلفة كالأزمات المالية، شح السيولة، أو أن الشركة استفادت من عملية بيع بعض الأصول، أو حققت أرباح غير متكررة.
10-5	يعتبر السعر السوقي للسهم قيمة عادلة.
17-11	القيمة السوقية لأسهم الشركة مرتفعة، ويتوقع المستثمرون زيادات في العائدات المستقبلية.
17<	القيمة السوقية مرتفعة جدا نتيجة عمليات المضاربة ومحدودية الأسهم المتداولة في السوق.

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص68.

2- القيمة السوقية إلى العائد مع النمو:

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو المرتفعة تكون ايجابية، إذا كان سبب ارتفاع القيمة السوقية للسهم هو النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة الاقتصادية، حيث يمكن معرفة ذلك من خلال ربط هذه النسبة مع معدل النمو السنوي المتوقع، و تحسب بالعلاقة بين عنصرين أساسيين القيمة السوقية إلى العائد و معدل النمو، و هي كالآتي:

القيمة السوقية إلى العائد مع النمو: القيمة السوقية إلى العائد ÷ معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يقوم المحلل المالي بحساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو لأنها تساعد على قياس معدل نمو سعر السهم في سوق الأوراق المالية مع النمو المتوقع في الأرباح، و تعتبر أداة مفيدة جدا لاستخدامها في تقييم جاذبية أسعار الأسهم في الأسواق المالية.¹

الجدول رقم (09): تفسير القيمة السوقية إلى العائد مع النمو

التفسير المالي	القيمة السوقية إلى العائد من النمو
تعتبر القيمة السوقية للسهم مرتفعة، بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح.	1<
تعتبر القيمة السوقية للسهم عادلة، قياسا مع معدل النمو المتوقع في الأرباح.	1>
القيمة السوقية للأسهم منخفضة، ويتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح.	0.5>

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص 69.

و تفسر النتائج وفقا للطريقة التالية:²

- ✓ إذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح الشركة للسنة المالية القادمة مساويا لـ 15% و كانت نسبة القيمة السوقية مساوية لـ 8.25 مرة، فإن القيمة السوقية للعائد مع النمو تكون مساوية لـ 0.55 (15/8.25).
- ✓ كلما كان السعر السوقي أقل، يكون أكثر جاذبية للمستثمر الذي يدفع أقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح.

¹ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقسيم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2019/2020، ص 136.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 72.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

✓ من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تصبح اقل فائدة في قياس مدى جاذبية أسعار العديد من الشركات الكبيرة، ذات النمو المستثمر و المنخفض نسبيا، بالرغم من أنها تقوم بتوزيع عوائد سنوية.

3- القيمة السوقية إلى العائد مع النمو و ريع السهم:

لا تأخذ النسبة السابقة بعين الاعتبار معدلات التضخم، و بالتالي فالمؤسسة التي تحقق معدل نمو يساوي معدل التضخم لا تنمو في القيمة المالية الحقيقية لها، كما أن النسبة السابقة تخضع لمعدل نمو تقديري الذي يمكن أن يتغير نتيجة عدد من العوامل منها ظروف السوق، و بالتالي من الأفضل حساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو و مع ريع السهم للشركات التي تقوم بتوزيعات سنوية لأرباحها النقدية، و يحسب بالعلاقة الآتية¹:

القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ريع السهم =

نسبة القيمة السوقية إلى العائد × (معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح + ريع السهم)

إن هذه النسبة تأخذها إدارة الشركة التي تنشط خاصة في القطاع الصناعي بعين الإعتبار، لرعاية مصالح المساهمين من أجل زيادة سعر السهم، و الذي يمكن أن يرتفع بإحدى الطريقتين:

✓ **الطريقة الاولى:** من خلال تحسين الأرباح وتنويع العائدات بحيث ترتفع باستمرار مع مرور الوقت.

✓ **الطريقة الثانية:** الاحتيال المالي و التهرب الضريبي، و ذلك بتضخيم التكاليف أو تخفيض العائد عن طريق إتباع سياسات محاسبية، بهدف إعطاء المؤشرات نتيجة تدل على أن الشركة لديها قدرة على تحقيق نمو في الأرباح.²

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 68.

² James R-hitchner, financial valuation work book, John Wiley & Sons, 2006, P 231.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

4- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:

تقيس لنا نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية قيمة السهم في السوق المالية مقارنة بالتكلفة التاريخية ممثلة في قيمته الدفترية، وتحسب بتقسيم سعر السهم في سوق الأوراق المالية على القيمة الدفترية للسهم، و هي كالآتي:¹

نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = سعر السهم العادي في السوق ÷ القيمة الدفترية للسهم العادي.

و تعتمد هذه النسبة في حسابها على الأصول الملموسة و التي تعبر عن القيمة التصفوية لموجودات الشركة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة، و هي تشير إلى عدد وحدات النقد التي يدفعها المستثمر لقاء حصوله على وحدة نقد واحدة من صافي حقوق المساهمين حيث:²

القيمة الدفترية للأسهم = مجموع الأصول الملموسة - مجموع المطلوبات

تشير النسبة المنخفضة إلى وجود خطأ جوهري في الشركة يحتاج إلى مزيد من الدراسة و التحليل، فإذا كانت أقل من واحد صحيح فهذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من واحد فان هذا يعني كفاءة الإدارة المالية و أن الشركة تقوم بأداء جيد بحسب تقييم المستثمرين في الأسواق المالية من خلال مساهمتها في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

5- نسبة ريع السهم:

هي نسبة العائد النقدي التي يستوفيتها حامل السهم إلى القيمة السوقية للسهم، و هي تقيس حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، و تحسب وفق الصيغة التالية:³

نسبة ريع السهم = حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ سعر السهم السوقي

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري، زناد نور الدين أديب أبو زياد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 271.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 71.

³ محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 339.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

تساعد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار و مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية، حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة.¹

6- نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:

تستخدم هذه النسبة في قياس وتقييم جودة أرباح الشركات، و تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي و على مدى وجود سيولة لدى المؤسسة الاقتصادية للمساعدة على النمو و توزيع الأرباح، وتحسب وفق العلاقة الآتية²:

القيمة السوقية إلى التدفق النقدي = القيمة السوقية للسهم ÷ حصة السهم من التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

7- نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم:

يقوم المحللون الماليون باحتساب نسبة عائد الإحتفاظ بالسهم لما لها من أهمية خاصة كونها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع سعر السوق الأسهم خلال الفترة المالية أو مكاسب نقدية نتيجة الأرباح النقدية الموزعة، و يحسب عائد الإحتفاظ بالسهم وفق العلاقة الآتية³:

عائد الاحتفاظ بالسهم = (سعر السهم السوقي في نهاية الفترة - سعر السهم السوقي في بداية الفترة) + نصيب السهم من الأرباح الموزعة) ÷ سعر السهم السوقي في بداية الفترة

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

توصف قائمة التدفقات النقدية كونها أداة تحليلية الى جانب الادوات الأخرى للتحليل المالي، فهي أحد القوائم المالية المهمة، و التي يعتمد عليها المحلل المالي في التحليل، و منه معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 235.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 73.

³ محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص 339.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الفرع 01: تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعريف 01: هي أحد القوائم المالية المهمة، و التي يعتم عليها المحلل المالي في التحليل، و منه معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.¹

تعريف 02: هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخداماتها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تيسر مالية المؤسسة.²

و بالتالي فهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال فترة زمنية معينة، و تبين مصادر هذه التدفقات و التي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، و كذلك من الأنشطة التمويلية، و تعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى.

الفرع 02: أهمية قائمة التدفقات النقدية و أهدافها

أهمية قائمة التدفقات النقدية

تتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في تقديم المعلومة الإضافية المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المؤسسة و التي تستعملها خلال الدورة و التي يعجز كل من الميزانية و جدول النتيجة في تقديمها، و يمكن توضيح أهمية هذه القائمة بالنقاط التالية:³

✓ تقدم لمستخدمي البيانات المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية و التي تفيدهم في معرفة المركز النقدي للمؤسسة.

✓ المساعدة على التنبؤ، حيث أن المعلومات المتوفرة عن التدفقات النقدية السابقة أو التاريخية مؤشر مساعد للتنبؤ بمقادير و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية.

✓ بيان التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.

¹ أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2911، ص 50.

² العيد صوفان، مرجع سابق، ص 63.

³ عيد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 75.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

أهداف قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
- ✓ التخطيط للتدفقات النقدية الداخلية و الخارجية.
- ✓ المساعدة في التعرف على أوقات حدوث العجز الفائض النقدي.
- ✓ تحديد كمية و نوعية الاحتياجات النقدية التي تتزامن و موعد الدورة التجارية.

الفرع 03: مكونات قائمة التدفقات النقدية

يتم تبويب أو تصنيف المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية تصنيف ثلاثيا حسب أنشطة المؤسسة و هي كما يلي:

1- الأنشطة التشغيلية:

هي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة، و كذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية و تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد القروض و توزيع أرباح نقدية على المساهمين و تمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.¹

يحسب رصيد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالفرق بين ما يلي:

◀ التدفقات النقدية الداخلة (الموجبة): و أهمها المبالغ المحصلة فعلا من مبيعات السلع و الخدمات للزبائن، مداخيل الاتاوات و الأتعاب و العمولات، و الإيرادات الاستثنائية؛

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص17.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ التدفقات النقدية التشغيلية الخارجية (السالبة): و تتعلق بالمدفوعات الفعلية التي ترتبت عن النشاط مثل تحديد الأجور و ما يتعلق بها، المبالغ المدفوعة للموردين، المصاريف المالية، تسديد الضرائب، أقساط التأمين المدفوعة، و تسديد الخدمات الخارجية.¹

2- الأنشطة التمويلية:

تفصح عن الأنشطة التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل و السداد بحيث تعطي صورة كاملة لمستخدمي القوائم عن سياسة المؤسسات في تمويل عملياتها، و من أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

- ◀ " النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.
- ◀ المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استيراد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها؛
- ◀ النقدية الناتجة عن السندات و القروض أو كمبادلات أو المرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل؛
- ◀ المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة.²

3- الأنشطة الاستثمارية:

هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول والتنازل عن الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة، و ترجع أهمية إظهارها في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح و تدفقات نقدية مستقبلية.³ وهي تضم ما يلي:⁴

- ◀ تدفقات نقدية موجبة: تتمثل أساسا في تحصيلات التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية المالية، و تحصيلات الأموال المقرضة للغير من طرف المؤسسة (ودائع و توظيفات).

¹ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص77،76.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص171.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 19.

⁴ عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص77.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ تدفقات نقدية سالبة: و تتمثل أساسا في المدفوعات الفعلية عن عمليات حيازة الاستثمارات بمختلف أنواعها، نفقات التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة، القروض المقدمة للغير و مصاريف النحت و التطوير .

الفرع 04: طرق عرض جدول تدفقات الخزينة :

حدد المعيار المحاسبي IAS7 و النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، و هما: الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة، و ذلك بشكل يسمح بمعرفة مساهمة مختلف الأنشطة الثلاث: الاستغلال و الاستثمار، التمويل في توليد النقدية للمؤسسة.

"وفق الطريقة المباشرة يتم حساب رصيد التدفقات النقدية التشغيلية انطلاقا من إيرادات دورة الاستغلال المحصلة فعلا، مطروحا منها مختلف المصاريف المدفوعة فعلا ذات العلاقة بالاستغلال.

أما وفق الطريقة غير مباشرة فإن رصيد التدفقات النقدية التشغيلية يتم حسابه انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية مضافا اليها التعديلات الضرورية لتحويل الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، مثل إضافة الأعباء غير النقدية كالاهلاكات و مخصصات المؤونات و خسائر القيمة، و خسائر التنازل عن الاستثمارات، و انقاص مقدار التغير في رأس المال العامل و فائض التنازل عن الاستثمارات".¹

• يكمن الفرق بين الطريقتين فقط في حساب رصيد التدفقات النقدية التشغيلية، بينما رصيد التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية فهو متماثل بين الطريقتين.

" يفضل استخدام الطريقة المباشرة و ذلك بسبب أنها تقدم معلومات تفصيلية عن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية ، تسمح بفهم الوضع النقدي الحالي للمؤسسة، و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و التي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير مباشرة".²

¹ نفس المرجع، ص78

² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث، مرجع سابق، ص172

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الفرع 05: تحليل قائمة التدفقات النقدية

يوفر التحليل المالي للتدفقات النقدية معلومات مهمة لمتخذي القرارات و تتمثل أهم المؤشرات فيما يلي: 1- مقاييس جودة الربحية: من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها هي:

نسبة كفاءة التدفقات التشغيلية:

نسبة كفاءة التدفقات التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل).

و يقصد "بمتطلبات النقدية الأولية" التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية و الفوائد المدفوعة و سداد الديون المستحقة (قصيرة الأجل)¹. و هي تدل على مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات و ما توفره منها:

1-1 - مؤشر النشاط التشغيلي:

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية

توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

1-2 - العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول.

توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.²

1-3 - مؤشر النقدية التشغيلية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.¹

¹ منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص164.

² لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص123.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

1-4- نسبة التدفق النقدي:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة/ رقم الأعمال.

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

2- مقاييس جودة السيولة المالية:

2-1- نسبة تغطية النقدية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية.

2-2- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).

و يعكس هذا المؤشر على قدرة المنشأة في إنتاج من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

2-3- نسبة الفائدة المدفوعة:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة/ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.²

تعد هذه النسبة مؤشر على مدى تغطية صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفوائد المتعلقة بالقروض و الديون بأنواعها.

3- نسبة جودة السياسات المالية:

3-1- نسبة التوزيعات النقدية:

¹ محمد الحافظ عيشوش، مرجع سابق، ص 157.

² منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 165-166.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة لتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.

توفر هذه النسبة معلومات من السياسات التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح و مدى استمرار و استقرار هذه السياسة.

3-2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.¹

3-3- نسبة الإنفاق الرأسمالي:

إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة، و انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون و زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك فإن هذه النسبة توفر مؤشرا للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة. و تقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية:²

نسبة الإنفاق الرأسمالي: الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وقروض طويلة الأجل.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 123.

² منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 167.

المبحث الثالث: الادوات الحديثة للتحليل المالي النوعي

ينتهج المحللون الماليون حاليا منهجا جديدا يتمثل في التحليل النوعي الحديث بحيث يختلف عن المنهج التقليدي و هذا راجع إلى أن الأرقام الظاهرة في البيانات المالية هي تحصيل حاصل لبعض السياسات الادارية، تحدد كل من نوع و طبيعة الأساليب المحاسبية المتبعة في اعداد تلك البيانات.

المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي النوعي.

حتى تكتمل اهداف التحليل المالي للبيانات المالية و الخروج بدراسة شاملة لاداء المؤسسة، توجب على المحللون الماليون عدم التوقف عند التحليل الكمي لارقام الظاهرة للبيانات، بل لابد من التطرق إلى الدراسة النوعية لها.

1- مفهوم التحليل النوعي الحديث:

هي معايير ذاتية لن يكون دوما من السهل قياسها، مثل خبرة الإدارة و مستوى تفويض السلطة، و حالة المباني و الآلات و مدى تناسبها مع المعروض في السوق، مستوى التكنولوجيا.¹ لم يعد التحليل المالي الأساسي مقتصرًا على التحليل الكمي فقط، عن طريق استخدام بعض المؤشرات و النسب السابقة الذكر، لتقييم و تحليل أداء الشركة، بل امتد ذلك إلى تقييم نوعية السياسات و المبادئ و الأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية، خاصة و أن مختلف الأرقام الظاهرة تفقد مصداقيتها لو تحلل و تفسر بدون استعمال هذا النوع من التحليل.

وفقا للمنهج النوعي الحديث لم يعد اهتمام المحلل المالي محصورا في المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر بياناتها في القوائم المنشورة، بل يتعدى ذلك للبحث إلى ما وراء تلك الأرقام في مجموعة من المميزات الخاصة لكل من ربحية المؤسسة و مركزها المالي

حسب التحليل النوعي الحديث ربحية الشركة لم يعد رقمها متمثلا في الربح الموجود في القوائم المالية دليلا يعطي للمحلل المالي قناعة بان أداء الشركة يسير في الطريق السليم، هذا ما عجل بتبني عوامل أخرى تعطي لتلك الأرقام الظاهرة المعنى و المدلول الصحيح.¹

¹ زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص 135.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يتوجب على المحلل المالي وفقا لهذا المنهج القيام بدراسة انتقادية، و ذلك بالإجابة المقنعة لمجموعة من الأسئلة بهدف الوصول إلى معناها، و هذا المجموعة من البيانات التاريخية للقطاع الذي تعمل فيه من أهم هذه الأسئلة نجد :

- ✓ هل تتسم أرباح الشركة باستمرارية التحقق أو أنها تحصل عليها بشكل مؤقت أو بشكل طارئ؟
- ✓ هل الاتجاه العام للربح الصافي الدفترى قوامه الثبات أم يتجه نحو الصعود والنزول؟
- ✓ هل المبادئ و الأساليب و المعايير المحاسبية المستخدمة هي المتعارف عليها؟
- ✓ بافتراض أن الشركة لم تخرج في إطار إعداد بياناتها المالية عن نطاق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، هل تتبنى إدارتها من بين الخيارات و البدائل التي تسمح بها هذه الأخيرة أساليب متحفظة أم متشددة مثلا في تحديد المصاريف أو في تقييم المخزون، أو هي عكس ذلك؟

من حيث المركز المالي، لم يعد الرقم الذي يظهر في الميزانية العمومية ممثلا الموجوداتها أو لمطالبها أو لحقوق مساهميها، قد نجد إدارة الشركة تلتزم جانب الأمان وذلك سواء في تكوين رأس مال العامل، أم في المحافظة على نسب معقولة للسيولة أو الملاءة وفقا للمنهج الحديث للتحليل النوعي يتوجب توفر عناصر تعطي للأرقام الظاهرة في الميزانية مدلولها الصحيح عن طريق استقصاء مدى توفر هذه العناصر عن طريق البحث عن إجابات مقنعة للتساؤلات.

- ✓ هل الأرقام التي تظهرها الميزانية العمومية للشركة لموجوداتها ومطلوباتها وحقوق المساهمين فيها هي الأقرب ما تكون قيمها العادلة، أم أنها مجرد بيانات تاريخية لا معنى لها، أو أن القيم الجارية تمثل فقط ما تريد الإدارة أن تظهر به تلك البنود في الميزانية؟
- ✓ ما درجة مخاطر التحقق المحيطة بموجودات الشركة، و هل هي في حدود أم تتجاوز المستوى المقبول لهذه المخاطر؟
- ✓ مامدى معقولية السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة في تقييم الموجودات و المطلوبات و هل هي سياسات متراخية أم العكس من ذلك؟
- ✓ هل تلتزم إدارة الشركة بشأن هذا التقييم بما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

¹ Richard, Christelle, robert, article accepté de contribution à l'analyse de la qualité, paris 2002, p 6.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

بضرورة أن يتم هذا التقييم بموجب أساليب موضوعية و من قبل خبراء معتمدين¹؟

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي النوعي الحديث

للتحليل النوعي اهمية كبيرة لا تنقص عن أهمية التحليل الكمي، و هذا باعتباره اساسيا في تحليل القوائم المالية و تفسير بعض النتائج المخترنة ما وراء الأرقام، و تتمثل اهميته في:

- ◀ تحديد درجة الاستقرار التي تتميز بها الشركة في أدائها داخل القطاع الذي تنتمي إليه.
- ◀ تحديد طبيعة السياسات الإدارية المتبعة من طرف إدارة الشركة.
- ◀ تفسير مختلف النتائج المحصلة من التحليل الكمي للبيانات المالية وإسقاطها على واقعها المالي.
- ◀ إبراز نوعية الأرباح المحققة مع تحديد طبيعتها أن كانت تتميز باستمرارية، أو هي كنتيجة لنشاط معين.

- ◀ تحديد درجة الخطر المحيطة بأصول الشركة، مع توضيح نوعيتها ودرجة سيولتها.
- ◀ إبراز القيم العادلة لاستثمارات الشركة، بالإضافة إلى نوعية نشاطها.
- ◀ تحديد نوع الأساليب المحاسبية المتبعة و مدى إحترامها للمعايير المنقح عليها.
- ◀ إعطاء للأرقام الظاهرة في القوائم الأساسية، الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة الكشوفات النقدية المدلول الحقيقي بعيدا عن التضخيم أو التقليل في النتائج الظاهرة بها.
- ◀ المستوى التكنولوجي للشركة، و قدرتها على مواكبة التقدم في هذا المجال².

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي النوعي الحديث

للتحليل النوعي الحديث عدة معايير أساسية تتمحور حول:

1- كفاءة الإدارة:

هي تلك الإدارة التي تهدف إلى حسن استخدام الموارد المادية و لبشرية لتحقيق الهدف المنشود، حيث أصبح موضوع كفاءة الإدارة يحضى باهتمام كافة المسيرين على المستويات المختلفة، خاصة و أن الإدارة الحديثة أصبحت تعتمد على المعلومة السريعة المتغيرة في جميع مراحلها، بدءا بالمعلومات المتعلقة بأذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية، وأنشطة و منتجات المنافسين ، و انتهاء بالمعلومات

¹ محمد مطر ، مرجع سابق، ص 411،413.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 83.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الخاصة بالسلسلة الطويلة لعملية الإنتاج و كل حلقة من هذه السلسلة تتنوع احتياجاتها من المعلومة بأفرعها المختلفة، ما بين نظم التحكم الآلي في الآلات و خطوط الإنتاج ، و التحكم في سرعة الإنتاج و اختيار المقاييس، و تنسيق و ضبط عمليات الإنتاج و ضبط النوعية و تنفيذ التصميم بنظم تتداخل فيها مع الآلات، و بعد ذلك نظم معلومات البيع و التسويق و المخازن و العمليات المالية و الإدارية المختلفة، هذه المعلومات في حالة استغلالها بطريقة جيدة ستؤدي حتما إلى تخفيض تكلفة الإنتاج و رفع كميات المنتج و مضاعفة مستوى جودة السلعة، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، كما يمكن تفويض السلطة الى شخص آخر من داخل التنظيم من أجل توسيع نطاق التسيير¹

2- نوعية التكنولوجيا المستخدمة: تعرف التكنولوجيا بانها التطوير و تطبيق الادوات و ادخال الآلات و المواد و العمليات التلقائية و التي تساعد على حل المشاكل البشرية الناتجة عن الخطا البشري.²

و هناك من يعرفها بانها: الجهد الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير اساليب اداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية و التنظيمية و الاجتماعية، و ذلك بهدف التوصل إلى اساليب جديدة يفترض أنها اجدى للمجتمع.³

و تعرف التكنولوجيا كذلك على أنها مجموعة من التقنيات المتسلسلة الإنتاج مصنوع بطريقة آلية متطورة⁴ إن هذه التعاريف تؤكد الأتي :

2-1- مفهوم الجهد المنظم الرامي: و هذا يعني أن التعامل مع التكنولوجيا ينبغي أن يتم في إطار جهود منظمة، و ليس من خلال جهود متناثرة متفرقة، و ذلك يعني أن تكون هناك إستراتيجية تكنولوجية لها خططها و برامجها و أجهزتها المسؤولة، تقدر الأولويات و تضع برامج التنفيذ بناء على دراسات مستقيضة عن ظروف الواقع البيئي و الأهداف المراد تحقيقها.

2-2- استخدام نتائج البحث العلمي: التكنولوجيا هي الحلقة الوسطية بين البحث العلمي و بين الصناعة، و هذا يؤكد أن المنتجات المختلفة الجديدة ليست تكنولوجية و إنما هي نتائج التكنولوجية،

¹ خيري علي الجزيري، مقدمة في مبادئ الإدارة، مكتبة عين الشمس، القاهرة مصر، 2002، ص 241، 242.

² <https://m.marefa.org/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7>

le25/6/2020، à 16 :55.

³ جمال ابو شنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع من البداية وحتى الان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 81.

⁴ محمد مسن، التدبير الاقتصادي للمؤسسات، منشورات الساحل، الجزائر، 2001، ص 83.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

فالتكنولوجيا هي فن وضع العلوم التقنيات و القواعد الأساسية التي تدخل في تصميم المنتج و طرق إنتاجه، طرق التسيير و أنظمة المعلومات في الشركة .

و كما هو معلوم تفاوتت نسبة التكنولوجيا المتطورة المستخدمة من شركة إلى أخرى و التي تعمل داخل نفس القطاع هذا ما سيؤثر على قدرتها في المنافسة سواء بالإيجاب أو السلب.¹

3- نوعية المباني و الآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا:

تعد المباني و الآلات واحدة من المعايير النوعية، خاصة و أن هذه الأخيرة ترتبط بما هو معروض في السوق، كون مستوى التكنولوجيا و تطورها تتطلب عملية التغيير في الآلات من أجل تحقيق إنتاج أكبر، و لا يحصل هذا التغيير التكنولوجي إلا لدى الشركات التي تستطيع الإبتكار التكنولوجي او تكون قادرة على جلبها رغم ثمنها الباهض، و لكن تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في الإنتاج لا يعد هو الوسيلة الوحيدة للتقدم التكنولوجي، ذلك أن هذا الأخير يمكن أن يتمثل في شكل درجات عالية من الكفاءة الإنتاجية، كما يمكن أن يتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية، و سوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج، و أن الدافع الكبير لتبني تكنولوجيات جديدة هو دون شك زيادة الربحية، ذلك أن كل إبتكار تكنولوجي أو الحصول على أي إبتكار تكنولوجي لابد أن يسفر عن تأثير مرغوب (عائد إقتصادي) لينعكس ذلك على تكثيف القوة التنافسية للمؤسسة في السوق.²

4- نوعية الاتصال داخل الشركة:

تلخص التعارف التالية دور الاتصال داخل الشركة و مدى تطوره في الحصول على المعلومة بالسرعة المطلوبة و بتكلفة تقترب من الصفر:

"عملية سلوكية بين إنسان و آخر أو بين مجموعة من الأفراد و آخرين، تتضمن معلومات و أفكار و تستخدم عدة أساليب في سبيل تحقيق الأهداف".³

"الاتصال يحدث عندما توجد معلومات في مكان ما أو لدى شخص ما، و نريد إيصالها إلى مكان آخر أو شخص آخر".

"هو استعمال الكلمات أو الرسائل، أو أي وسيلة مشابهة للمشاركة في المعلومات حول موضوع أو حدث".¹

¹ عبد الحميد بهجت فايد، إدارة الإنتاج، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997، ص 83.

² زينب حوري، مرجع سابق، ص 91.

³ محمد قادري، الاتصال الداخلي في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير،

جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 31.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

مما سبق نلاحظ أن نوعية الإتصال تحدد طبيعة و نوعية التنظيم الإداري، حيث يقصد به مختلف الوسائل التي تستخدمها ادارة الشركة من المديرين والأفراد العاملين بها لتوفير معلومات لباقي الأطراف الأخرى².

5- نوعية أرباح الشركة:

يهدف هذا النوع من التحليل الى التحقق من أن الرقم الدفترى لصافي الربح الظاهر في قائمة الدخل، يعطي صورة صادقة و عادلة عن النتيجة السنوية لأعمال الشركة و أن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة، بل يتوقع لها أن تستمر لتمكن الشركة من تحقيق معدلات نمو معقولة و ارتفاع في القيمة السوقية لأسهمها على مدار الدورات القادمة و وفقا لهذا المنهج النوعي في تحليل نوعية ارباح الشركة، توصف هذه الأخيرة بانها عالية الجودة و النوعية، اذا اقتنع المحلل المالي بأن المباديء و الأساليب المتبعة في اثبات و قياس عناصر ايرادات الشركة و مصروفاتها من النوع المتحفظ، و العكس من ذلك توصف أرباح الشركة بان جودتها و نوعيتها متدنية، اذا تبين للمحلل المالي بان المباديء و الأساليب المتبعة في اثبات و قياس عناصر ايرادات الشركة و مصروفاتها من النوع المتراخي³.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال هذا الفصل أن التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات باستخدام الأدوات التقليدية، التي تعتمد على النسب المالية المستخرجة من بنود الميزانية و جدول حساب النتائج تكون غير دالة بشكل واضح و دقيق. لذلك أصبح يستخدم التحليل المالي أدوات تنبؤ حديثة في تحليل القوائم المالية حيث تتضمن تنبؤ بالفشل المالي بالإضافة الى الأساليب الكمية والنوعية و تحليل جدول تدفقات النقدية.

إن الخطر المالي متواجد بالضرورة في محيط المؤسسة الداخلي و الخارجي، و تؤثر في كل جوانب النشاط القائم بها، و التنبؤ بالفشل المالي ضروري لتقادي نتائجه التي عادة ماتجبر المؤسسة على الإنسحاب من دنيا الأعمال.

¹ ناصر دادي عدون، الإتصال و دوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الطبعة الاولى، الجزائر، 2004، ص 13.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 85.

³ محمد مطر، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 414.

الفصل الثاني: مساهمة الادوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يعتبر أسلوب النسب هو الأساس في تكوين الأساليب الكمية, و ذلك من خلال ايجاد العلاقات بين بنود قوائمها المالية ثم يتم توظيف تلك النسب في شكل متغيرات تدخل في الأساليب الاحصائية و الرياضية, فالأساليب الرياضية تهدف الى صياغة العلاقات بين النسب في شكل نموذج يتضمن متغيرا مستقلا و متغير تابعا و يبحث أثر احدهما على الآخر , و بالنسبة للأساليب الاحصائية فتستند إلى السلاسل الزمنية لمجموعة بيانات و لعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة.

و يعد جدول التدفقات النقدية تقرير عن مصادر و استخدامات النقدية و صافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة, كما يحاول التحليل المالي معرفة أي من الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية التي تدر على المؤسسة أكبر كمية من التدفقات النقدية، و يعتبر فهم و قراءة الأساليب النوعية ضرورية.

الفصل الثالث

دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة

للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين للجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي بأدواته التقليدية و الحديثة المستخدمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز "SONALGAZ" وحدة ميللة. و قصد الوقوف على حقيقة الوضع المالي لها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في البداية التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم التطرق إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة باستخدام الاتجاهات التقليدية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، و بعد ذلك القيام بتطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي على المؤسسة محل الدراسة.

حيث ستكون الدراسة الميدانية في هذا الفصل وفقا للمباحث التالية :

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز.

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز وحدة ميللة.

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) باستخدام الأدوات الحديثة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز.

تعتبر المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز "سونلغاز" من المؤسسات الكبرى على المستوى الوطني و المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية و الغاز في الجزائر. و من مهامها الرئيسية نجد إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء، و كذا نقل و توزيع الغاز.

يتضمن هذا المبحث لمحة تاريخية عن المؤسسة، و تعريفا موجزا لها و لمهامها الرئيسية، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي، وكذا الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

تم إنشاء شركة سونلغاز التي تعرف بشركة الكهرباء و الغاز الجزائرية سنة 1947 المعروفة اختصارا بالحروف الرامزة "EGA" (Electricité et Gaz Algérie) في العهد الاستعماري، و بعد الاستقلال مابين 1962_1968 تم تأميم الشركة وصيانة اللبنة القاعدية الموجودة وأصبحت باسم "EGA" الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز. وفي سنة 1969 صدر المرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 1969/07/26 بالجريدة الرسمية المؤرخة في 1969/08/01، حيث حدد لها المرسوم مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد و بهذا فقد أصبحت مديرية الكهرباء و الغاز تحوز على احتكار إنتاج ونقل و توزيع و استيراد وتصدير الطاقة¹، و تحولت "EGA" إلى الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز "SONELGAZ" اختصارا لـ:

(Société Nationale de l' Electricité et de Gaz).

قد مرت المؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز في تطورها بعدة مراحل نلخص أهمها فيما يأتي² :

أولاً: إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز

تزوّدت المؤسسة سنة 1983 بستة مؤسسات للأشغال المختصة:

-كهريف -للإنارة وإيصال الكهرباء.

-كهركيف -للتركيبات والمنشآت الكهربائية.

-قناغاز -لإنجاز شبكات لنقل الغاز.

-اينرغا -للهندسة المدنية.

-التركيب -للتركيب الصناعي.

-المؤسسة لصنع العدادات و أجهزة القياس و المراقبة.

بفضل هذه المؤسسات المتفرعة أصبحت سونلغاز تملك حالياً مؤسسات أساسية كهربائية و غازية تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

ثانياً: تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز

في سنة 1991 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 المؤرخ في ديسمبر 1991 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري "EPIC" التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء و الغاز داخل التراب الوطني الجزائري .

¹معلومات محصلة من وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.
²مريم باي، السوق السندي و إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية السوق -دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز-، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2008، ص 243

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

أما في سنة 1995 وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 فقد أكد الشكل القانوني "سونلغاز" على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تابعة لوزارة الطاقة و المناجم، لها شخصية معنوية، و تتمتع بالإستقلالية المالية.

ثالثا: تغيير الشكل القانوني للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز

في سنة 2002 وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 1 جوان 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء و الغاز إلى مؤسسة مساهمة لذا تعين عليها حيازة حافظة أسهم و قيم منقولة مع إمكانية امتلاك أسهم في مؤسسات أخرى تنشط بواسطة فروعها لنشاطات إنتاج، نقل و توزيع الكهرباء، و كذا نقل و توزيع الغاز، يقدر رأسمالها بمائة و خمسين مليار دينار جزائري (150000000000.00 دج) موزعة على مائة و خمسين ألف (150000) سهم، قيمة كل سهم مليون دينار جزائري (1000000.00 دج) تكتبها و تحررها الدولة دون سواها، و حسب المادة (165) من القانون 01-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 فإن الدولة لها حق امتلاك أغلبية الأسهم فيها.

رابعا: إعادة هيكلة وظيفة التوزيع

في سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت إلى 04 فروع تتمركز على مستوى الجزائر، الوسط، الغرب، الشرق، و هي¹:

- ✓ سونلغاز توزيع الجزائر (SDA) : وهي شركة مساهمة متفرعة عن المجمع منذ 2002 رأسمالها قدره تسعة ملايين دينار جزائري (9000.000.000) وتغطي نواحي العاصمة بومرداس و تيبازة.
- ✓ سونلغاز توزيع الوسط : (SDC) أنشأت هذه المؤسسة في جانفي 2006 برأسمال قدره 150 دينار جزائري و تغطي مناطق البويرة، المسيلة، الجلفة، الأغواط، بسكرة، إليزي، ورقلة، تيزي وزو، غرداية، تمنراست.
- ✓ سونلغاز توزيع الغرب: (SDO) هي فرع من مجموعة مديرية الكهرباء والغاز و شركة مساهمة برأسمال قدره 25 مليار دينار جزائري (25000.000.000) و تغطي مناطق الغرب الجزائري.
- ✓ سونلغاز توزيع الشرق (SDE): هي شركة مساهمة و فرع مجمع مديرية الكهرباء والغاز برأسمال قدره 24 مليار دينار جزائري (240.00.000.000) يقع مقرها بقسنطينة و تغطي الولايات التالية : قسنطينة، ميلة، سطيف، جيجل، سكيكدة، بجاية، خنشلة، باتنة، أم البواقي، تبسة، قالمة، عنابة، سوق أهراس، مسيلة، برج بوعريريج، الطارف.

أما الوظائف و المهام الموكلة لفروع التوزيع فتتمثل في الآتي²:

- شراء الطاقة الكهربائية و الغازية و إعادة بيعها للزبائن التوتر المرتفع HT، التوتر المتوسط MT، التوتر المنخفض BT، الضغط المنخفض BP، الضغط المرتفع HP، الضغط المتوسط MP.
- المشاركة في إعداد السياسة التجارية للمجمع من ناحية تحديد الأسعار، خدمة الزبائن، تطوير المبيعات، الشروط التجارية.
- تطبيق السياسة التجارية للمجمع وذلك بإعداد قواعد تسيير الزبائن والقواعد التجارية و مراقبة تطبيقها.

¹معلومات محصلة من مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.
²المرجع نفسه.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

- إشباع في أحسن الظروف طلبات ربط زبائن الكهرباء و الغاز و جلب النصح و المساعدة لهم في حدود دفتر الشروط و القواعد المعمول بها.
 - المشاركة في إعداد التخصصات التقنية اختيار المعدات ومصادقتها.
 - مصادقة برامج الاستثمار المشاركة في إعداد المخطط الوطني للكهرباء و المخطط الوطني لتطوير شبكات الغاز و السهر على التحكم في تطبيقها.
 - المشاركة في صيانة أنظمة التسيير.
 - إعداد الدراسات التنظيمية الخاصة بالتوزيع بالتجانس مع قرارات المجمع.
 - السهر على تسيير و تطوير الموارد البشرية و الوسائل المادية اللازمة لسير التوزيع.
 - السهر على سلامة الأفراد و الممتلكات التي هي في علاقة مع أنشطة التوزيع.
 - ضمان نوعية إنتاج و نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و كذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية و الأمن و بأقل التكاليف.
 - ضمان التموين اللازم لتحقيق و تنفيذ البرامج المسطرة.
 - توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها.
 - التحديد و التعريف بالكيفيات و الإمكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات و التركيبات الكهربائية و الغازية) و كذا المتعلقة بأجهزة القياس و الحساب.
 - ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.
 - تساهم في السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداءات المقدمة للعملاء.
 - ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء الإصلاح و استغلال الموارد.
 - ضمان أمن الأشخاص و المواد التي لها علاقة مع نشاط العمل و التوزيع.
 - ضمان تمثيل مديرية الكهرباء و الغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.
- عموما فإن مؤسسات التوزيع تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة و التحكم في الطاقة و هو عامل ضروري للاقتصاد العام، و بصفة خاصة الدراسات و الرقابة و تحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الاقتصادي و الصناعي للوطن.

المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء و الغاز- ميللة-

تم فتح شعبة الكهرباء و الغاز بولاية ميللة سنة 1987 و كانت تقتصر فقط على متابعة أشغال الكهرباء و الغاز و التدخل من أجل إصلاح الأعطاب الناتجة آنذاك، و في جانفي 1992 تم فتح مركز ميللة و كانت له الاستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية و الغازية.

بموجب التحولات التي طرأت على مجموعة مديرية الكهرباء و الغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعادة تسمية مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية، و في سنة 2009 و بموجب توصيات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2009/03/12 تم تحويل مرة أخرى تسمية المديريات الجهوية إلى مديرية التوزيع، تقع مديرية التوزيع لولاية ميللة شارع جبهة التحرير الوطني رقم 43 ميللة، نسبة تغطية الكهرباء

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

على مستوى إقليمها وصل إلى 98% بينما وصلت نسبة تغطية الغاز إلى ما يفوق 70% . ومن مهامها مايلي !:

- ◆ استغلال، صيانة، تطوير شبكات التوزيع للكهرباء والغاز في الأماكن النائية.
- ◆ تطوير الشبكة لتمكين إيصال الزبون بالمنتج.
- ◆ تسويق الكهرباء و الغاز.
- ◆ تمكين استمرارية النوعية بأقل سعر.

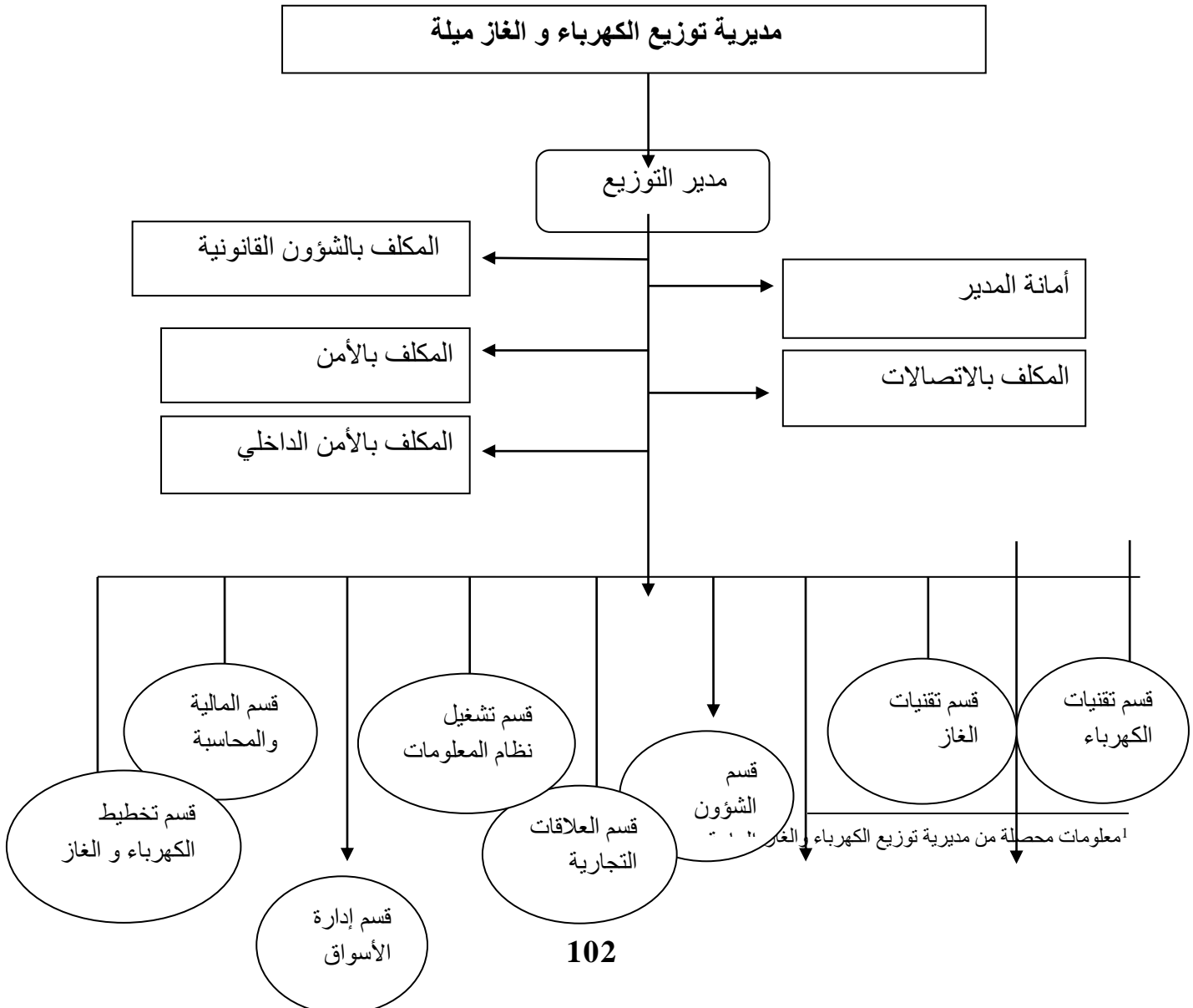
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز-ميلة-

يعني الهيكل التنظيمي الطريقة التي يتم بها تقسيم أنشطة المؤسسة و تنظيمها،فانتظام الوظائف و ترابطها يؤدي بالضرورة إلى مساهمة المحيط الذي تعيش فيه، حيث تسعى مديرية توزيع الكهرباء و الغاز إلى الاهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط.

الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز(وحدة ميلة)

يمكن تمثيل الهيكل التنظيمي للمديرية في الشكل التالي:

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز(وحدة ميلة)



الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

قسم الموارد
البشرية

قسم دراسة وتنفيذ
أشغال الكهرباء
1:11

المصدر: إعداد الطالبتين ب... على وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة

ويتم شرحها كما يلي: ¹

- **أولاً: مدير التوزيع:** يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية، و تتمثل مهامه فيما يلي:
 - ✓ تنظيم و تسيير و مراقبة كل الإمكانيات الموضوعية تحت تصرفه من أجل خدمة المواطن فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز في أحسن الظروف.
 - ✓ توجيه وقيادة أعمال إنجاز المخططات و البرامج و الميزانيات في المديرية الخاصة بتوزيع الكهرباء و الغاز عبر اختصاص ولاية ميلة.
 - ✓ يشارك في مختلف العقود.
 - ✓ يسهر على أمن المديرية كما أنه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.
- **ثانياً: أمانة المدير (الأمانة العامة):** تكون تحت إشراف المدير و هي تتكف بالمهام التالية:
 - المراسلات و البريد.
 - تنظيم الملفات و الوثائق و استقبال الزبائن.
 - تسجيل المكالمات الهاتفية و ضبط المواعيد للمدير.
 - طباعة الرسائل و الوثائق السرية و هي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية و كتابة البرقيات.
- **ثالثاً: المكلف بالاتصالات:** تتمثل مهامه فيما يلي:
 - ✓ تصميم و تنظيم المعلومات الموجهة للعمامة و الزبائن خاصة باستعمال (الملصقات الجرائد المنشورات، الصحافة، الإذاعة المحلية، الإصدارات...) و ذلك بالاعتماد على الأهداف العمامة للمؤسسة.
 - ✓ المشاركة مع المديرية العمامة للتوزيع في الأنشطة التجارية.
- **رابعاً: المكلف بالشؤون القانونية:** تتمثل مهامه فيما يلي:
 - ❖ التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.
 - ❖ دراسة وفض القضايا و المشاكل ذات الطابع القانوني.
 - ❖ تمثيل مديرية الكهرباء و الغاز ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية و أخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة.
 - ❖ متابعة قرارات المحكمة.
 - ❖ ترسيم و مراقبة الملفات المعقدة.
 - ❖ تقييم و نشر المعلومة القانونية في نطاق الحاجة.
 - ❖ المشاركة في تحرير دفاتر الشروط و العقود و في تشكيل لجنة السوق، التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.
- **خامساً: المكلف بالأمن:**
 - ✓ القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية.

¹وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- ✓ تحضير اجتماعات لصالح المديرية.
- ✓ القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقية و هذا بالتعاون مع المصالح التقنية.
- ✓ تطبيق كل التوجيهات و التعليمات المتوقعة بالصحة و السلامة.
- **سادسا: المكلف بالأمن الداخلي:** تتمثل مهامه في:
 - ✓ المتابعة المستمرة لكل أشكال الأمن الداخلي للمديرية الجهوية، و لمصالح التقنية للكهرباء و الغاز و المصالح التجارية (الوكالات).
 - ✓ الإعلام الدوري لمساعد المدير الجهوي.
 - ✓ إنجاز التقارير في الوقت اللازم إذا تعلق الأمر بحدث طارئ.
 - ✓ إجراء دوريات عبر كل الوحدات التابعة لها إقليميا و دراسة ميدانية لأجهزة الأمن و وضعيتها.
 - ✓ إعداد مخطط الأمن الداخلي PSI لمديرية الجهوية بالتعاون مع مهندس الأمن والسلطات المحلية.
- **سابعا: الأقسام والمصالح:**
- 1. **قسم تقنيات الكهرباء:** و ينقسم إلى¹ :

أ_ **مصلحة مراقبة تقنيات استغلال الشبكات:** وتنقسم إلى شعب :

- ✓ **شعبة استغلال الشبكات:** و مهامها هي:

_ تحضير برامج لصيانة المشاريع.

_ تصميم المخططات البيانية للمراكز ذات الأهمية.

_ مراقبة إنجاز برامج الصيانة.

_ تأمين التنسيق بخصوص الاستغلاليين مراكز النقل و المديرية التقنية للمديرية العامة.

- ✓ **شعبة المشاريع :** و من مهامها:

- متابعة و تحليل إحصائيات المشاريع.
- تعيين تصميم كل البطاقات للشبكات الجوية للمركز و الشبكات التحت أرضية على حسب حجم المدن و المعايير المعمول بها.
- ضمان تسيير المحولات.

ب_ **مصلحة تطوير شبكات الكهرباء:** و تتضمن نشاطاتها الوظيفية ما يلي :

- ✓ تصميم المخطط البياني العام للمديرية الجهوية الخاص بتوزيع الكهرباء.
- ✓ ضمان و تأمين حاجات المديرية الجهوية للتوزيع المتعلقة بالدراسات المتخصصة (للخسائر و التعويضات).
- ✓ تكوين بنك معلومات خاص بحاجات الدراسات (متابعة النفقات نسب تطوير المشاريع، و تصليح جميع الأعطاب في هذه المشاريع).

¹وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

✓ الانجاز السنوي لمخطط التجهيز على المدى المتوسط و القصير بناء على القرارات المتخذة من طرف مختلف اللجان و ضمان تنفيذ هذه القرارات.

ج_ مصلحة أشغال الضغط المنخفض: و تقوم بتنفيذ مشاريع ربط وتموين الزبائن الجدد و التكفل بأعمال صيانة المشاريع و تصليح جميع الأعطاب فيه.

د_ مصلحة صيانة الكهرباء: و تتكفل هذه المصلحة بنشاطات البحث عن الأعطاب في الكوابل و إجراء الاختبارات عليها، إضافة إلى ذلك مهام ضمان تسيير و صيانة أجهزة العدادات و أجهزة القياس و حماية كل التجهيزات الالكترونية.

2. قسم تقنيات الغاز : و ينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح¹ :

أ_ مصلحة استغلال الشبكات: و من أهم نشاطات هذه المصلحة :

- ✓ تنفيذ برامج الصيانة للمشاريع الخاصة بالغاز.
- ✓ تولى وظيفة متابعة و تحليل الإجراءات الدورية.
- ✓ إعداد مخطط طوارئ و متابعة و تحليل إحصائيات الحوادث.

ب_ مصلحة تسيير المشاريع:

و تتكفل بمتابعة و تحليل الإحصائيات للمشاريع (شبكات الربط، حفر الغاز، و المراكز، و كذا تنفيذ المخططات لحماية القنوات الغازية).

ج_ مصلحة تطوير الشبكات:

تختص بإعداد المخطط البياني العام للمديرية الجهوية لتوزيع الغاز و تأمين حاجياتها بخصوص دراسات تدعيم و تأمين قنوات الغاز.

د_ مصلحة صيانة الغاز:

و تتركز وظيفتها في نقطتين أساسيتين:

- ✓ حماية قنوات الغاز حيث تضطلع بإعداد دراسات الصيانة، و كذا تسيير و ضمان حماية التجهيزات الحامية للقنوات.
- ✓ تعمل على تنفيذ البرامج السداسية و تحليل النتائج و كذا البحث عن مناطق تسربات الغاز و تلحيم القنوات.

3. قسم دراسة و تنفيذ أشغال الكهرباء و الغاز: و يختص هذا القسم أساسا بوظائف :

- ✓ متابعة الطلبات المقدمة للمديرية الجهوية المتعلقة بالتزويد بالكهرباء و الغاز.
- ✓ تجميع الملفات التقنية للمشاريع الملزم إنجازها.
- ✓ تنظيم فتح الورشات مع مقاولات الانجاز.
- ✓ مراقبة و تفتيش المشاريع ميدانيا و كذا عمليات التدقيق و المصادقة عليها.
- ✓ التكفل بحل المشاكل التي تقع بالورشة.

¹معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- ✓ تحرير تقارير التقدم في الأشغال اليومية و الأسبوعية.
- 4. قسم الموارد البشرية: و يعنى هذا القسم بشؤون الموظفين حيث أن أهم وظيفة هي تنمية الموارد البشرية من حيث :
 - ✓ تحفيز وتوجيه و مراقبة مخططات الموارد البشرية بالمؤسسة (التوظيف، التكوين و الترقية).
 - ✓ ضمان التنسيق و مراقبة نشاط الإدارات و الأقسام فيما يخص تسيير الموظفين (التوظيف والاستقبال و التكوين و التحويل) يتكون هذا القسم مما يلي¹:

أ_ مصلحة الإدارة العامة : و تضطلع بالمهام التالية:

- ✓ ضمان التسيير الإداري للموظفين.
- ✓ إعداد الميزانية و عقود التسيير الخاصة بالموظفين.
- ✓ ضمان متابعة و مراقبة ظروف تسيير الموارد البشرية.
- ✓ السهر على إعداد الإحصائيات المتعلقة بالموظفين.
- ✓ رفع تقارير إلى المدير بخصوص التجاوزات المسجلة في تطبيق اللوائح وقواعد العمل.
- ✓ السهر على إعداد حسابات أجور الموظفين.

ب_ مصلحة التكوين: وتسهر على إنجاز النشاطات التالية :

- ✓ تعيين الإحصائيات الدورية للموظفين المكونين.
- ✓ تزويد المسيرين بالتحاليل و المعلومات الضرورية من أجل تحديد الاحتياجات التكوينية.
- ✓ تصميم وإعداد المخططات التدريبية.
- ✓ تنفيذ مخططات التكوين و متابعتها كما ونوعا.
- ✓ تقييم أثار ونتائج التكوين على مستوى كل إدارة وقسم وتنظيم و متابعة إنجاز نشاطات التكوين في وسط العمل.

5. قسم الشؤون العامة : وينقسم هذا القسم إلى المصالح التالية² :

أ_ مصلحة الوسائل : و من مهامها :

- ✓ تنظيم و تسيير أرشيف المؤسسة.
- ✓ استقبال و تسجيل وتوزيع بريد المؤسسة.
- ✓ ضمان التكفل بأصحاب المهمات و المدعويين من طرف المديرية.
- ✓ تعيين ملفات منشآت المؤسسة.

ب_ مصلحة المشتريات: و تتكفل هذه المصلحة بضمان تسيير وسائل و عتاد و منشآت المؤسسة، والحضور مع باقي المديريات من أجل شراء عتاد المؤسسة.

ج_ مصلحة حظيرة السيارات: و تهتم بإعداد الإحصائيات و تسيير الوقود، كما تساهم في إعداد انجاز الخصائص النموذجية لسيارات المصلحة و الشاحنات و آلات إنجاز المشاريع.

¹معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.
²معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

6. **قسم العلاقات التجارية :** و يقوم رئيس هذا القسم بالسهر على مراقبة المجالات التالية:
- ✓ احترام إجراءات تزويد الزبائن الجدد بداية من طلب التوريد حتى إتمام الخدمة.
 - ✓ إدارة عقود الاشتراك.
 - ✓ إدارة شؤون الزبائن (الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات) فيما يخص الحسابات و التغطية.
 - ✓ إدارة حسابات الزبائن.
 - ✓ الوقوف على احترام إجراءات تسيير الزبائن فيما يخص قطع خدمات الكهرباء و الغاز و إعادة الخدمة.

يندرج تحت هذا القسم ما يلي:

أ_ المصلحة التقنية – الاقتصادية: و تتكفل بـ :

- ✓ مهام النشاط التجاري و تنمية المبيعات.
- ✓ إجراء تخفيضات بخصوص الزبائن.
- ✓ المساهمة في رسم سياسة تجارية للمجمع.
- ✓ إجراء كافة الحسابات و أعمال الجرد.
- ✓ متابعة تنفيذ الحوصلة الطاقوية و تحليل النتائج و اقتراح أنشطة للتعديل.
- ✓ متابعة و تحليل تكاليف و وسائل البيع و انجاز حوصلة تجارية.

ب_ مصلحة التنسيق و التسويق: من مهامها تقديم النصائح للزبائن بخصوص :

- ✓ معلومات عن الغاز و الكهرباء.
- ✓ خيارات التجهيز و خيارات الأسعار.
- ✓ طريقة التوريد بالأنابيب أو الأسلاك.

أما النصائح و المساعدة فيما يخص التسويق فهي تتعلق بـ:

- ✓ مستخلص الحسابات و الفواتير.
- ✓ عقود الاشتراك.

7. **قسم تشغيل نظام المعلومات:** و يتكفل هذا القسم بمهام :

- ✓ ضمان تسيير مركز المعالجة الآلية للمعلومات.
- ✓ تسيير جملة عتاد الإعلام الآلي بالمؤسسة و فروعها.
- ✓ صيانة و مراقبة المواد المستهلكة و كذا السهر على صيانة الأنظمة.
- ✓ تطوير التطبيقات ذات الأهمية القصوى.

8. **قسم إدارة الأسواق:** هذا القسم هو المسؤول عن :

- ✓ متابعة تنفيذ الاعتمادات.
- ✓ وضع دليل إحصائي من الإنجازات.
- ✓ متابعة تنفيذ البرنامج الاستثماري.
- ✓ إعداد و إطلاق المناقصات.
- ✓ جمع البيانات اللازمة لتنفيذ دراسات العمل.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

9. قسم تخطيط الكهرباء والغاز: ينقسم هذا القسم إلى مصلحتين لكل منهما مهام وصلاحيات نذكرها فيما يلي:¹

أ_ مصلحة تخطيط شبكة الكهرباء: تتمثل فيما يلي:

- ✓ وضع خطة مدير فرع توزيع.
- ✓ دراسة أنماط إعادة هيكلة و تخطيط الشبكات تكثف الضغط المتوسط.
- ✓ جمع الدراسات الخاصة بضمان أغراض إدارة التوزيع.
- ✓ التحقق من صحة برنامج الاستثمار.
- ✓ التحقق من صحة وسائل الاتصال.
- ✓ ضمان قيم الحماية.
- ✓ ضمان الامتثال الأنظمة خطة تطوير الشبكات من خلال المصادقة على نقاط اتصال الشبكة.

ب_ مصلحة تخطيط شبكة الغاز: تتمثل مهامها في:

- ✓ دراسة أنماط إعادة هيكلة و تطوير شبكات مختلف التجمعات.
 - ✓ ضمان امتثال الخطة مع التضاريس.
 - ✓ التحكم في بنية العمل التي أجريت من خلال الدراسات .
 - ✓ المشاركة في ملف تحديث أعمال الغاز.
10. قسم المالية و المحاسبة : ويتكون من²:

أ_ مصلحة المالية : و تقوم ب :

- ✓ ضمان ومتابعة حسابات الخزينة و مراقبة الشروط و التعاملات البنكية للمؤسسة.
- ✓ تحديد توقعات الخزينة على المدى القصير.
- ✓ تراقب الصناديق المالية الواردة من فروع المديرية الجهوية.

ب_ مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير : حيث تتكفل ب :

- ✓ إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة.
- ✓ إنجاز جدول التحكم و حوصلة نشاطات مركز التوزيع.
- ✓ إعداد لوحة القيادة.

ج_ مصلحة المحاسبة : ومن مهامها :

- ✓ ضمان تحقيق و مراقبة العمل المحاسبي للعمليات.
- ✓ تقييد العمليات الخاصة بما يعرف بـ les caisses compte التي توضح حركة أموال.
- ✓ تقييد فواتير الأشغال.

¹معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.
²معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

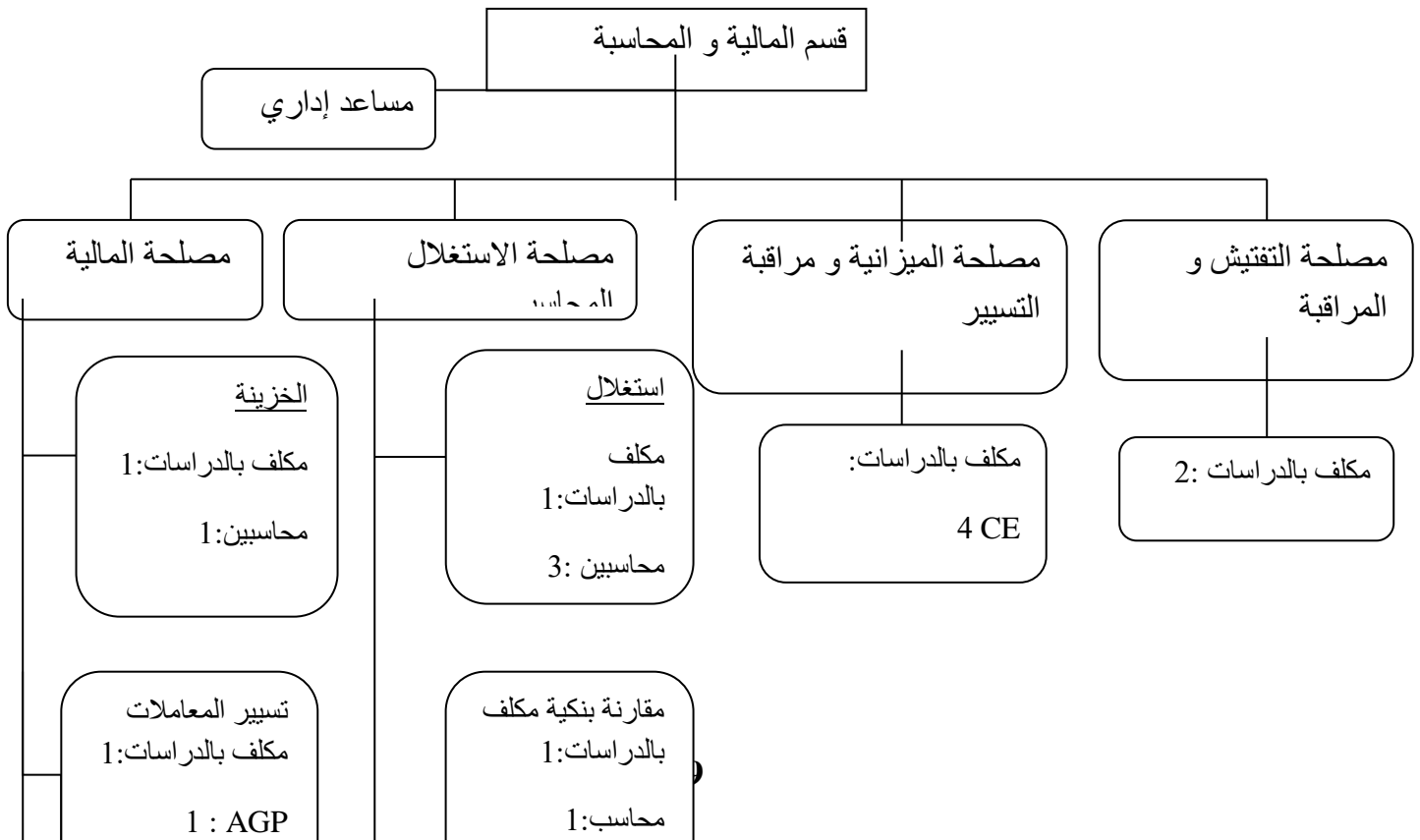
- ✓ تقييد فواتير الموردين.
- ✓ تقييد العمليات الخاصة بتسديد الموردين.
- ✓ تقييد العمليات الخاصة بالتنازل بين الوحدات.
- ✓ تصحيح الأخطاء المقيدة في مختلف اليوميات.
- ✓ إعداد جدول حسابات النتائج.

الفرع الثاني: تنظيم قسم المالية و المحاسبة و الهيكل التنظيمي لها

يتكون قسم المالية و المحاسبة من عدة موظفين تابعين للمديرية، و هو مجموعة من المصالح المكلفة بالتسيير الحسن لكل عملية محاسبية تقوم بها المؤسسة، و دراسة مالية تحليلية، من خلال تقدير الإنفاق العام و الإيرادات العامة ثم الموازنة.

كما تهدف إلى تحقيق البرامج المسطرة مسبقا و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من ربح أو خسارة. والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية.

الشكل رقم(09):الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة



الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.

و يمكن شرح وظائف كل قسم كمايلي:¹

1. **مصلحة الاستغلال المحاسبي:** يقوم كل موظف حسب منصبه بالمهام المنوطة به نذكرها فيما يلي :

أ. مهام رئيس مصلحة الاستغلال المحاسبي:

- ✓ تنسيق و متابعة الأعمال و الوظائف المؤدية من طرف أعوان المصلحة.
- ✓ إنشاء جدول الأجور في آخر السنة.
- ✓ المساهمة في الأعمال المحاسبية في نهاية السنة.

ب. مهام المكلف بالدراسات :

- ✓ القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بالاهتلاكات في آخر السنة.
- ✓ القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإشعارات التبادل الداخلي.
- ✓ إنشاء التصريحات الشهرية للضرائب.
- ✓ متابعة و تقريب الحسابات الخاصة بالضرائب.
- ✓ تحديد رقم الأعمال للمديرية الجهوية.
- ✓ تحديد رقم الأعمال السنوي الخاضع للضريبة و متابعة عمليات الجرد.

ج. مهام المحاسب 01:

- ✓ مراقبة و القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
- ✓ مراقبة و معالجة الملف المحاسبي الخاص شهريا للمديرية.
- ✓ مراقبة و القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالأشغال.
- ✓ متابعة سجل كل الطلبات الخاصة بالشيكات.
- ✓ تقريب كل الحسابات التابعة له.

د. مهام المحاسب 02:

- ✓ معالجة و تصنيف و القيام بالعمليات الحسابية للفواتير.
- ✓ مراقبة و متابعة أداء العمليات المحاسبية الخاصة بالوقود.
- ✓ تقريب كل الحسابات التابعة له.

ه. مهام المحاسب 03:

- ✓ مراقبة و تصنيف الملف الخاص بالأجور.

¹وثائق داخلية لقسم المالية والمحاسبة بالمديرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

- ✓ القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإيجار.
- ✓ القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة باشتراكات الضمان الاجتماعي و منح التقاعد.....الخ.
- ✓ القيام بالعمليات التي تخص الضريبة على الدخل الإجمالي.
- ✓ تقريب كل الحسابات الخاصة به.
- ✓ متابعة الأرصدة البنكية.

2. مصلحة المالية: تتمثل مهامها في:¹

أ مهام رئيس قسم المالية و المحاسبة :

- تنسيق و مراقبة كل نشاطات المصلحة.
- متابعة الأرصدة البنكية.

ب مهام المكلف بالدراسات :

- ✓ تقريب حسابات المداخل والمدفوعات الحسابات الجارية البنكية للمديرية.
- ✓ متابعة حركة رؤوس الأموال.
- ✓ تأمين و متابعة الردود (Les Regets) البنكية و الحساب الجاري البريدي.
- ✓ ترأس لجنة الصفقات في المؤسسة.
- ✓ متابعة و مراقبة الأمر بالتحويل.
- ✓ إعداد لوحة القيادة شهريا.
- ✓ مراقبة و فحص القوائم المالية الختامية.

ج. مهام المحاسب :

- ✓ أداء جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالمالية.
 - ✓ متابعة الأمر بالتحويل.
 - ✓ تصنيف كل الوظائف الخاصة بمصلحة الأرشيف.
3. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: تتمثل فيما يلي:²

أ مهام رئيس مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير:

- ✓ مراقبة نشاطات المراقبة نشاطات المصلحة.
- ✓ إمضاء كل ما يخص مصلحته.
- ✓ مراقبة الأقسام الأخرى لضمان السير الحسن للشركة.

ب مهام المكلف بالدراسات لمصلحة الميزانية و مراقبة التسيير:

- ✓ إنجاز لوحة القيادة و ميزانية النشاط للمديرية.
- ✓ متابعة مدفوعات الاستثمار وإنهاء القروض.

¹وثائق داخلية لقسم المالية والمحاسبة بالمديرية.
²وثائق داخلية لقسم المالية والمحاسبة بالمديرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

✓ تحديد الميزانية السنوية للمديرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز وحدة ميلة

يتم من خلال هذا المبحث تحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز وحدة ميلة حيث سنتطلع على الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج خلال الفترة 2018 _ 2019 وذلك باستخدام الأدوات التقليدية، من أجل التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة .

المطلب الأول: التنبؤ بواسطة النسب المالية.

من خلال هذا المطلب سيتم إعداد الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2018 -2019 و ذلك انطلاقا من الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة .

الفرع الأول : إعداد الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2018-2019).

أولا: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018.

الجدول الآتي يبين لنا الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018:

جدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الأصول		الخصوم	
البيان	المبالغ	البيان	المبالغ
الأصول غير الجارية	20336721666.35	رؤوس الأموال الخاصة	14172962376.76
الأصول الجارية	3137721619.82		
قيم الاستغلال	9854734.88	الديون طويلة الأجل	5299433633.34
قيم قابلة للتحقيق	2955431748.52		
قيم جاهزة	172435136.42	الديون قصيرة الأجل	4002047276.07
المجموع	23474443286.17	المجموع	23474443286.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الميزانية المالية للمؤسسة سنة 2018 نلاحظ بأن أصولها غير الجارية أكبر من أصولها الجارية، و هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد و بشكل كبير على الأصول غير جارية، أما فيما يخص جانب الخصوم فإن قيمة رؤوس الأموال الخاصة لدى المؤسسة تفوق الديون ط .الأجل و الديون ق.الأجل ، بينما تعتمد بشكل أكبر على ديون طويلة الأجل من ديون قصيرة الأجل.

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019.

**الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)**

الجدول الآتي يبين لنا الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019:

جدول رقم (11): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
16771670287.03	رؤوس الأموال الخاصة	21667224377.86	الأصول غير الجارية
5898955774.45	الديون طويلة الأجل	4207284558.80	الأصول الجارية
3203882875.18	الديون قصيرة الأجل	17653050.20	قيم الاستغلال
		3466702341.79	قيم قابلة للتحقيق
		722929166.81	قيم جاهزة
25874508936.66	المجموع	25874508936.66	المجموع

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الميزانية المختصرة لسنة 2019 نلاحظ أن مجموع الميزانية قد ارتفع مقارنة بالسنة السابقة بمبلغ يقدر ب: 2400065650.49 دج، كما نلاحظ أيضا أن اعتماد المؤسسة يبقى وبشكل كبير على أصولها غير الجارية مع زيادة في الأصول الجارية. أما من حيث جانب الخصوم فإن رؤوس الأموال الخاصة قد عرفت زيادة قدرة ب: 2598707910.27 دج مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهد حجم الديون طويلة الأجل ارتفاع مقارنة مع سنة 2018 وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بالاستدانة مجددا، إلا أن اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل يبقى مرتفعا مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: تحليل الميزانيات المالية المختصرة بواسطة النسب لسنوات (2018-2019)

نستعمل هذه النسب المالية من أجل التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة و ذلك عن طريق:

أولا : نسب السيولة :

سيتم حساب نسب السيولة كما هو ملخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	العلاقة	النسب
1.31	0.78	مجموع الأصول الجارية / مجموع الخصوم الجارية	السيولة العامة
1.30	0.78	(الأصول الجارية-المخزون السلعي)/ مجموع الخصوم الجارية	السيولة السريعة
0.23	0.04	المتاحات النقدية / مجموع الخصوم الجارية	النقدية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول العامة لسنة 2018 كانت أقل من 1، و هو ما يدل على أن الأصول الجارية لم تغط الخصوم الجارية، فالمؤسسة تواجه مشاكل في سداد التزاماتها و هذا لأن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على ديون قصيرة الأجل، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 1,31 في السنة الموالية (2019)، مما يبين وجود فائض في الأصول الجارية بعد تغطية كل الخصوم الجارية .

أما بنسبة للسيولة السريعة نلاحظ أنها خلال سنة 2018 كانت مرتفعة و هي تفوق النسبة المثلى (والتي تتراوح ما بين 0,3 و0,5)، و في سنة 2019 كانت هناك زيادة معتبرة في هذه النسبة وصلت إلى 1,30 مما يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، لأن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا ايجابيا للمؤسسة ، لكن ارتفاعها أكثر من اللازم قد يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية المؤسسة نتيجة تجميد الأموال.

أما نسب النقدية في سنة 2018 كانت نسبة 4% وهي نسبة منخفضة، وفي السنة الموالية ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 23%، إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لتوفر السيولة.

ثانيا: نسب النشاط

إن حساب هذه النسب يمكننا من قياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة ومجوداتها، و سنتطرق في هذا العنصر إلى حساب كل من: معدل دوران مجموع الأصول، و معدل دوران الأصول غير جارية، بالإضافة إلى معدل دوران الأصول الجارية.

و الجدول الموالي يتضمن رقم الأعمال للسنوات 2018 و 2019.

جدول رقم(13):رقم الأعمال للسنوات 2018 و 2019

السنوات	2018	2019
رقم الأعمال	6762658357.53	8259099758.65

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

و الجدول التالي يلخص نسب النشاط كما يلي:

الجدول رقم (14): نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) خلال الفترة (2018-2019)

النسب	العلاقة	2018	2019
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.29	0.32
معدل دوران الأصول الغير الجارية	صافي المبيعات / الأصول غير جارية	0.33	0.38
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات / الأصول الجارية	2.16	1.96

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران مجموع الأصول سنة 2018 بلغت 29 %، و في سنة 2019 كانت هناك زيادة بشكل طفيف، حيث بلغ هذا المعدل 32%.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- بالنسبة لمعدل دوران الأصول الغير جارية، فنلاحظ سنة 2018 قدرت ب 33% ثم ارتفع إلى 38% في سنة 2019 وهذا مؤشر حسن إذ بلغت قيمة الزيادة في معدل دوران الأصول غير الجارية حوالي 5%.
- أما معدل دوران الأصول الجارية، فنلاحظ أنها انخفضت سنة 2019 ، وهذا مؤشر على سوء تسيير الأصول المتداولة.

ثالثا:نسب التمويل (النسب الهيكلية)

و الجدول التالي يلخص نسب التمويل كما يلي:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
--------	---------	---	--------	---------	---

الجدول رقم (15):نسب التمويل لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

النسب	العلاقة	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول غير جارية	0.96	1.05
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول غير جارية	0.70	0.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الأموال الدائمة=الأموال الخاصة +الديون طويلة الأجل

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد خلال سنة 2018، مع تسجيل ارتفاع سنة 2019، حيث قدرت هذه النسبة بـ 1.05، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول تشيبتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها الجارية .

كما نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص خلال السنوات (2018-2019) أقل من الواحد، و هذا دليل على أن المؤسسة تغطي أصولها الغير جارية بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التحليل الوظيفي لمؤسسة سونلغاز.

يسمح إعداد وتحليل الميزانية الوظيفية بالتعرف على مدى تحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات، و ذلك بالاعتماد على البيانات المحاسبية المستخرجة من الميزانيات الختامية في نهاية السنة المالية.

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لمؤسسة سونلغاز:

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

91.23 %	3 587 419 114 547 2 997 523 537 102 589 895 577 445	<u>الموارد الثابتة</u> • الموارد الخاصة • الديون المالية	88.68 %	3 487 078 946 185	<u>الاستخدامات الثابتة</u>
8,77%	344 456 306 081 344 456 306 081 - -	<u>الخصوم المتداولة</u> • للاستغلال • خارج الاستغلال • خزينة الخصوم	11,32 %	444 796 474 443 372 503 557 762 - 72292916681	<u>الأصول المتداولة</u> • للاستغلال • خارج الاستغلال • خزينة الأصول
%100	3 931 875 420 628	مجموع الخصوم	%100	3 931 875 420 628	مجموع الأصول

بالاعتماد على المعلومات الموجودة في الملاحق سنقوم بإعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019 كما يلي:

والجدول التالي يبين الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019:

جدول رقم (16) الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية

أولاً: حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (F.R.N.G):

1- من أعلى الميزانية:

الجدول التالي يبين رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

جدول رقم (17): رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أعلى الميزانية لسنة 2019

2019	البيان
3 587 419 114 547	الموارد الثابتة
3 487 078 946 185	الاستخدامات الثابتة
100340168362	رأس المال العامل الصافي

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

2- من أسفل الميزانية:

و الجدول التالي يبين رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

جدول رقم (18): رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية لسنة 2019

البيان	2019
الأصول المتداولة	444 796 474 443
الخصوم المتداولة	344 456 306 081
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	100340168362

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن رأس المال العامل موجب، وهذا يعني أن المؤسسة مولت جزءا من الأصول المتداولة بالموارد الثابتة بقيمة 100340168362 دج، وهو ما يحقق توازن مالي على المدى القصير والمتوسط فهي قادرة على تلبية احتياجات دورة الاستغلال ويجعلها في وضع مالي مريح .

ثانيا: حساب الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

من أجل حساب الاحتياج في رأس المال العامل نتطرق أولا إلى حساب الاحتياج إلى رأس المال العامل للاستغلال و الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال:

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال = أصول متداولة للاستغلال - خصوم متداولة لاستغلال... (1)

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول متداولة خارج الاستغلال - خصوم متداولة خارج الاستغلال... (2)

مما سبق نجد أن الاحتياج لرأس المال العامل يكون بجمع المعادلة (1) و (2)

يتم حساب الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز كما هو ملخص في الجدول التالي .

جدول رقم (19): الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019

البيان	219
أصول متداولة للاستغلال	372 503 557 762

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

344 456 306 081	خصوم متداولة لاستغلال
28047251681	الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال
00	أصول متداولة خارج الاستغلال
00	خصوم متداولة خارج الاستغلال
00	الاحتياج لرأس المال العامل خارج للاستغلال
28047251681	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

من خلال الجدول نستنتج أن الأصول المتداولة للاستغلال المتمثلة في المخزونات و الزبائن و الحسابات الملحقة يمكنها تغطية الديون المرتبطة بها و المتمثلة في الالتزامات قصيرة الأجل.

ثالثا: حساب الخزينة الصافية:

و الجدول التالي يبين الخزينة الصافية للمؤسسة:

الخزينة الصافية (TN) = رأس المال العامل الصافي (FRNG) - الاحتياج لرأس المال العامل (BFR)

جدول رقم (20): الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019

البيان	2019
رأس المال العامل الصافي	100340168362
الاحتياج لرأس المال العامل	28047251681
الخزينة الصافية	72292916618

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (18) و (19).

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة، أي أن لديها فائض من المال، و يرجع ذلك إلى أن كل من رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، و هذا يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة احتياجاتها و التزاماتها مع الغير، و هو مؤشر على قدرة و كفاءة تسيير الخزينة على مستوى المؤسسة. إلا أن هذه السيولة تمثل أموال غير مستغلة بالنسبة للمؤسسة، و أنه على المؤسسة التفكير في استغلالها شرط أن لا ينجم عن ذلك الاستغلال خطر عليها.

المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج للمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

سنقوم من خلال هذا المطلب بالاعتماد على جدول حساب النتائج لحساب نسب تغير النتيجة الصافية ونسب المردودية.

الفرع الأول: حساب نسبة التغير في النتيجة الصافية.

يبين لنا جدول حسابات النتائج جميع مصادر الإيرادات مقابل مصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، إضافة إلى معرفة سيرورة نشاط المؤسسة في أي دورة مالية، ومن خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)، سيتم تحديد قيمة التغير و نسبة التغير لسنة المالية كما هو موضح في الجدول التالي:

قيمة التغير لسنتي (2018-2019) = استهلاك السنة المالية 2019-استهلاك السنة المالية 2018.

أما نسبة التغير فتحسب كمايلي:

نسبة التغير لسنتي (2018-2019) = (استهلاك السنة المالية 2019-استهلاك السنة المالية 2018) / استهلاك السنة المالية 2018.

سيتم دراسة نسبة التغير في النتيجة الصافية و هو ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نسب التغير في النتيجة الصافية لسونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
النتيجة الصافية للسنة المالية	-2402955669.91	-1353410746.79
قيمة التغير		1049544923.12
نسبة التغير		0.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدمة من طرف المؤسسة

النتيجة الصافية للسنة المالية 2018 كانت سالبة بقيمة (-2402955669.91- دج) كما بقيت سالبة سنة 2019 حيث قدرت بـ (-1353410746.79- دج) إلا أن هذه الخسارة شهدت انكماش بنسبة 44%.

الفرع الثاني: حساب نسب المردودية.

سنقوم بحساب نسب المردودية المالية و المردودية الاقتصادية، حيث :

المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال / الموارد الثابتة

المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ويتم حسابها في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (22): المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
إجمالي فائض الاستغلال	-1612886510.05	573875509.09

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

21667224377.86	20336721666.35	الموارد الثابتة
0.03	-0.08	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت سنة 2018 مردودية اقتصادية سالبة، إلا أنها حققت سنة 2019 مردودية اقتصادية ايجابية لكنها ضعيفة جدا، إلا أن الارتفاع في النسبة بشكل طفيف جدا له الأثر الحسن نوعا ما على المؤسسة .

الجدول رقم (23): المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
النتيجة الصافية	-2402955669.91	-1353410746.79
الأموال الخاصة	14172962376.76	16771670287.03
نسبة المردودية المالية	-0.17	-0.08

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المردودية المالية متدهورة جدا ،حيث حققت المؤسسة نتائج سالبة في سنة 2018 و2019 وهذا راجع إلى النتيجة الصافية، و يدل على عدم تحقيق عائد جيد وراء استثمار أموالهم في المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) باستخدام الأدوات الحديثة:

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل الوضع المالي للمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) بواسطة الأساليب الإحصائية و الرياضية كما سنقوم بتطبيق أسلوبين من أساليب التنبؤ بالفشل المالي بالإضافة إلى ذلك تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة بعض النسب المستخدمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي

نتناول بالدراسة في هذا المطلب أسلوبين من أساليب التنبؤ بالفشل، و ذلك للتعرف على إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) في الفشل المالي .

أولاً: تطبيق نموذج (Beaver 1966)

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.3x_1 + 2.4x_2 + 0.0980x_3 + 6.787$$

حيث:

تمثل Z المؤشر الكلي

x_1 : نسبة التدفق إلى مجموعة الديون.

x_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

x_3 : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2018} = 1.3 \left(\frac{-24129134081}{930148090941} \right) + 2.4 \left(\frac{-240187518991}{2347444328617} \right) + 0.980 \left(\frac{930148090941}{2347444328617} \right) + 6.787$$

$$Z_{2018} = 6.897$$

$$Z_{2019} =$$

$$1.3 \left(\frac{54838867861}{910283864963} \right) + 2.4 \left(\frac{-135341074679}{2587450893666} \right) + 0.980 \left(\frac{910283864963}{2587450893666} \right) + 6.787$$

$$Z_{2019} = 7.0843$$

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى القصير وفقا لهذا النموذج أعطى نتيجة 6.897 لسنة 2018 و 7.0843 لسنة 2019 و هي نتيجة موجبة، و بالتالي فان المؤسسة لن تكون أمام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير نتيجة توفرها على سيولة نقدية كبيرة سنة 2018/2019 و بالتالي القدرة على سداد ديونها.

ثانيا نموذج(Kida-1980):

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الاستمرارية.

X₁: صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول.

X₂: حقوق المساهمين/مجموع الأصول.

X₃: النقديات/ الخصوم المتداولة.

X₄: المبيعات/ إجمالي الأصول.

X₅: النقديات/ مجموع الأصول.

$$Z_{2018}= 1.042\left(\frac{-240295566991}{2347444328617}\right) + 0.42\left(\frac{0}{2347444328617}\right) + 0.461\left(\frac{17243513642}{400204727607}\right) + 0.463\left(\frac{676265835753}{2347444328617}\right) + 0.271\left(\frac{17243513642}{2347444328617}\right)$$

$$Z_{2018}= 0.071$$

$$Z_{2019}= 1.042\left(\frac{-135341074679}{2587450893666}\right) + 0.42\left(\frac{0}{2587450893666}\right) + 0.461\left(\frac{72292916681}{320388287518}\right) + 0.463\left(\frac{825909975865}{2587450893666}\right) + 0.271\left(\frac{72292916681}{2587450893666}\right)$$

$$Z_{2019}= 0.205$$

نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في خطر الفشل المالي وفقا لهذا النموذج أعطى نتيجة 0.071 لسنة 2018 و 0.205 لسنة 2019 و هي موجبة، و بالتالي فان المؤسسة في أمان من خطر الوقوع في الفشل المالي في المدى القصير.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقدير مبيعات المؤسسة بالإضافة إلى تقدير ربحية المؤسسة، و ذلك من خلال أسلوب السلاسل الزمنية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

الفرع الأول: تقدير مبيعات مؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) باستخدام السلاسل الزمنية.

من خلال هذا الأسلوب سنقوم بتقدير مبيعات المؤسسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و معرفة اتجاه تغيرها، حيث نرسم للمبيعات بالرمز y_i و الزمن بالرمز t_i .

و الجدول التالي يلخص تقدير مبيعات مؤسسة باستخدام السلاسل الزمنية كما يلي:

$$\bar{Y} = \frac{\sum y_i}{n} = 7510879058.09 \quad \bar{T} = \frac{\sum t_i}{n} = 1.5 \quad N=2$$

جدول رقم (24): المبيعات المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)

البيان	المبيعات	T		$\times y_i t_i$	t_i^2
2018	6762658357.53	1	-0.5	-748220700.56	0.25
2019	8259099758.65	2	0.5	748220700.56	0.25
	المجموع	/	/	/	0.5

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدم من طرف للمؤسسة.

$$= \hat{a} + \hat{Y} \hat{b} \times t_i$$

$$\hat{b} = \frac{\sum y_i t_i}{\sum t_i^2} \rightarrow \hat{b} = \frac{748220700.56}{0.5}$$

$$= \hat{b} 1496441401.12$$

$$= \hat{a} \bar{y} - \hat{b} \bar{T} \quad \hat{a} = 7510879058.09 - (1496441401.12) \times 1.5$$

$$\hat{a} = 5266216956.41$$

ومنه تكون معادلة الاتجاه العام المقدرة لمبيعات مؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة) كمايلي:

$$= 5266216956.41 + 1496441401.12 t_i \hat{Y}$$

حيث أنه يمكن تقدير مبيعات المؤسسة المستقبلية من خلال هذه المعادلة.

والجدول الموالي يبين تقدير مبيعات المؤسسة لسنتي 2018 و 2019:

جدول رقم (25): المبيعات المقدرة لسنتي 2020-2021

السنة	T	\hat{Y}
2020	3	9755541159.77
2021	4	11251982560.89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

نلاحظ من خلال جدول تقدير مبيعات المؤسسة من خلال المعادلة لسنتي (2020-2021) أنها في ارتفاع مستمر، وقد يعود ذلك إلى إمكانية تخفيض التكاليف التشغيلية أو زيادة حجم المبيعات و أسعار البيع.

الفرع الثاني: تقدير ربحية مؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) باستخدام السلاسل الزمنية.

والجدول التالي يلخص تقدير ربحية مؤسسة باستخدام السلاسل الزمنية كما يلي:

$$\bar{Y} = -1878183208.35 \quad \bar{T} = 1.5 \quad N = 2$$

جدول رقم (26): الأرباح المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)

السنة	الأرباح	T	t_i^2	$y_i t_i$	$\times y_i t_i$
2018	-2402955669.91	1	0.25	-524772461.56	262386230.78
2019	-1353410746.79	2	0.25	524772461.56	262386230.78
/	المجموع	/	0.5	/	524772461.56

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدم من طرف للمؤسسة.

$$= \hat{a} + \hat{Y} \hat{b} \times t_i$$

$$\hat{b} = \frac{\sum y_i t_i}{\sum t_i^2} \quad \Rightarrow \quad \hat{b} = \frac{524772461.56}{0.5}$$

$$\hat{b} = 1049544923.12$$

$$= \hat{a} \bar{y} - \hat{b} \bar{T} \quad \Rightarrow \quad \hat{a} = -1878183208.35 - (1049544923.12) \times 1.5$$

$$\hat{a} = -3452500593.03$$

ومنه تنتج معادلة الاتجاه العام المقدرة لأرباح مؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) كمايلي:

$$\hat{Y} = -3452500593.03 + 1049544923.12 t_i$$

والجدول الموالي يبين تقدير الأرباح لسنتي 2018 و 2019:

جدول رقم (27): الأرباح المقدرة لسنتي 2020-2021

السنة	T	\hat{Y}
2020	3	-303865823.67
2021	4	745679099.45

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدم من طرف للمؤسسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة الربحية المتوقعة لسنة 2020 هي نتائج سالبة و بالتالي يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التوقعات ، و محاولة تحسين أدائها ، أما في سنة 2021 نلاحظ أن القيمة المتوقعة موجبة، و هذا يمكن إرجاعه إلى تحسين أدائها و زيادة في مستوى الربحية وتحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة .

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة).

تكشف لنا قائمة التدفقات النقدية تدفقات المؤسسة النقدية الداخلية و الخارجية ،وهي من الأمور المهمة التي تحتاجها المؤسسة ليكون لديها كمية مال كافية لدفع نفقاتها وشراء الأصول، و سنقوم في هذا المطلب بتحليل التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار و أنشطة التمويل وكذلك من أنشطة الاستغلال الذي يعتبر النشاط الأساسي بالنسبة لأي شركة و منه يمكننا وضع مجموعة من النسب المالية التي من خلالها يتم تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة بإضافة إلى اختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

الفرع الأول: مقياس جودة الربحية

إن ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ،وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية و الاستثمارية ،فالمستثمرين يبحثون عن الفرص المربحة لتوجيه أموالهم بأمان إلى مؤسسات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها.

إن أهم النسب التي تمكننا من تقييم جودة الأرباح كمايلي:

أولاً: مؤشر النشاط التشغيلي.

و الجدول الموالي يبين مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة لسنتي 2018 و2019:

الجدول رقم (28): مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
النتيجة العملية	-2 401 875 189,91	-1 353 410 746,79
مؤشر النشاط التشغيلي	-3.06	-6.60

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر النشاط التشغيلي منخفضة و سالبة سنة 2018 مما يدل على سوء أرباح المؤسسة ، و في سنة الموالية كان مؤشر النشاط التشغيلي سالب أيضا و لم يكن هناك تحسن بل زادت أكثر سوء، دلالة على عدم قدرة الأرباح في توليد التدفق النقدي التشغيلي موجب وتعود سلبية هذه النسبة على النتيجة العملية السالبة .

ثانياً:العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

والجدول الموالي يلخص العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لسنتي 2018 و2019.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

الجدول رقم (29): العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
مجموع الأصول	23474443286.17	25874508936.66
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	0.31	0.35

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي بلغت 31 % وهي نسبة مرتفعة، و ترجع هذه النسبة إلى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، كما أنه كانت هناك زيادة طفيفة في النسبة سنة 2019 ، و هذا راجع إلى كفاءة الإدارة في تسيير الأصول لتوليد تدفق النقدي التشغيلي.

ثالثا:نسبة التدفق النقدي.

والجدول الموالي يبين نسبة التدفق النقدي لمؤسسة لسنتي 2018 و2019

الجدول رقم (30): نسبة التدفق النقدي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية	7 998 186 991.05	9 659 176 080.65
رقم الأعمال	6 762 658 357,53	8 259 099 758,65
نسبة التدفق النقدي	1.18	1.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2018 نسبة التدفق النقدي قدرة ب 1.18 و شهدت انخفاض طفيف خلال السنة المالية وبلغت 1.17، و يرجع هذا إلى كفاءة المؤسسة في توليد النقدي.

رابعا: مؤشر النقدية التشغيلية .

والجدول الموالي يلخص مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة لسنتي 2018 و2019:

الجدول رقم (31): مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
الربح الصافي	- 2 402 955 669,91	- 1 353 410 746,79
مؤشر النقدية التشغيلية	-3.06	-6.60

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميللة)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة مؤشر النقدية التشغيلية سالب في 2018 و2019، وتعود سلبية النسبة إلى النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة و تختلف هذه النسبة عن مؤشر النشاط التشغيلي في كونها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب ، و تدل هذه النسبة على الأداء غير الجيد للمؤسسة.

الفرع الثاني:مقاييس جودة السيولة المالية

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، و تقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، و سيتم حساب كل من نسبة التغطية النقدية و مؤشر التدفقات النقدية الضرورية و كذلك نسبة الفائدة المدفوعة.

أولاً:نسبة التغطية النقدية.

و الجدول الموالي يلخص نسبة التغطية النقدية المؤسسة لسنتي 2018 و2019:

الجدول رقم (32): نسبة التغطية النقدية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	-10 842 175 517.17	-12 722 772 284.55
نسبة التغطية النقدية	-0.68	-0.70

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية سالبة في السنتين 2018-2019 ، وهذا يدل على أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية ،وهو مؤشر غير جيد للمؤسسة و يؤثر على استمرارية نشاطها،حيث أن المؤسسة لم تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

ثانياً:مؤشر التدفقات النقدية الضرورية .

و الجدول الموالي يبين مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة لسنتي 2018 و2019:

الجدول رقم (33): مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
الديون المستحقة الأداء	4002047276.07	3203882875.18
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية	1.84	2.79

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلية)

وحسب الجدول نجد أن مؤشر التدفقات النقدية الضرورية خلال سنتين (2018-2019) مرتفعة ، وهي نسبة جيدة لقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا بالوقوف على الوضع المالي لمؤسسة سونلغاز بميلية، فتطرقنا بداية إلى نشأة المؤسسة و التعريف بها و بهيكلها و بعدها اعتمدنا على الأدوات التقليدية للتحليل المالي في دراسة الوضع المالي للمؤسسة من خلال دراسة النسب المالية و كذا مؤشرات التوازن المالي و اتضح أن المؤسسة تمول تهيئاتها غير الجارية بالأموال الدائمة و أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها الجارية. و تبين لنا أيضا أن للمؤسسة رأس مال صافي موجب، و كذا خزينة صافية موجبة خلال فترة الدراسة (سنة 2018، و سنة 2019) و هو ما يدل على تحقيق المؤسسة للتوازن المالي.

كما تم تطبيق بعض الأدوات الحديثة التي تعد جد مهمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، و تمثلت في نماذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث كانت نتائج هذه النماذج مطمئنة فقد اظهر نموذج "Beaver" توفر المؤسسة على سيولة نقدية كبيرة و على قدرتها على سداد ديونها، كما جاء نموذج "kida" مؤكدا حالة عدم وقوع المؤسسة في خطر الفشل المالي على المدى القريب . و إضافة إلى هذه النماذج تم تطبيق الأساليب الإحصائية من خلال تقدير مبيعات المؤسسة محل الدراسة بواسطة السلاسل الزمنية و قد توصلنا إلى أنها في تزايد مستمر خلال سنتي 2018 و 2019.

في حين لم يتسن لنا دراسة الأدوات النوعية الحديثة للتحليل المالي و دورها في التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز، و ذلك لعدم القدرة على التواصل مع المؤسسة لمعرفة واقع تطبيق هذه الأدوات و مدى استخدامها من قبل المؤسسة، و ذلك للظروف التي تمر بها المؤسسة في ظل جائحة كورونا و توقفها عن النشاط و استقبال الطلبة المترشحين.

الذاتية

من خلال دراستنا لموضوع الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، خلصنا إلى إن التحليل المالي يعتبر من أحد أهم الركائز الأساسية للمؤسسة، إذ يعد وسيلة هامة للوقوف على الوضع المالي الحالي للمؤسسة، وكذا التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي، بالإضافة إلى مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

يعتمد التحليل المالي على قواعد ومبادئ تمكن المسير المالي من تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية التي تقيس مدى نجاح المؤسسة و تطورها وتمكنها من تحقيق أهدافها، إلا أنه لا يمكن الوصول من خلال أساليب التحليل المالي التقليدية إلى نتائج مطلقة، بسبب حالات عدم التأكد التي تتخلل نتائجها، كونها تتميز بالسكون و تعبر عن فترة معينة من نشاط المؤسسة، كما أن المحلل المالي لا يتمكن من التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة، وتعتبر هذه الأمور من أهم الأسباب التي أدت إلى تطوير مجموعة من الأدوات المالية الحديثة، لها دور فعال في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، إذ تبين أن التنبؤ بالوضع المالي لأي مؤسسة توجب الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل باتخاذ التدابير لتجنب الوقوع في الفشل وضمان البقاء و الاستمرارية، و كذلك الأساليب الإحصائية و الرياضية و تحليل قائمة التدفقات النقدية، إذ يؤدي الاعتماد عليها إلى اتخاذ القرارات السليمة و تحديد نقاط القوة والضعف لتصحيحها.

كما خلصنا من خلال دراسة الحالة التي تمت على مؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)، من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية (لسنتي 2018 و 2019) أن المؤسسة لا تطبق أدوات التنبؤ المالي سواء باتجاهاته التقليدية أو الحديثة، و لا تعطي اهتمام لتقنياتها، و إذ تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية و ترسلها إلى المؤسسة الأم التي تقوم باستغلالها، فهي لا تعمل على تحليل مركزها المالي و التنبؤ من أجل تقييم نشاطها.

من خلال ما تطرقنا له في فصلين نظريين و كذا فصل الدراسة التطبيقية يمكننا استخلاص النتائج المتوصل لها و التي من خلالها يمكن إثبات أو نفي فرضيات هذا البحث، و من ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة، كما قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات الهامة المتعلقة بموضوع البحث، إلى جانب اقتراح العديد من البحوث التي يمكن إنجازها مستقبلا كامتداد لموضوعنا هذا.

أولاً: نتائج الدراسة النظرية.

وعلى ضوء ما عرضناه في الجانب النظري لموضوع دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

_ التحليل المالي مكون هام في حقل الإدارة المالية يهتم بتقييم الأداء و تقديم معلومات هامة لمتخذ القرار في المؤسسة بخصوص وضع المالي ومسارها المستقبلي.

_ يعتمد المسيرين الماليين على استخدام أدوات التحليل المالي لتحديد الأسباب الحقيقية لمشاكل المؤسسة والبحث عن الحلول و الإجراءات التي تمكنها من المحافظة على نشاطها.

_ التحليل المالي يعتبر الأمثل في دراسة الوضع المالي للمؤسسة و التنبؤ بمستقبلها وبالتالي تقييم المخاطر والعوائد.

_ قائمة المركز المالي (أو الميزانية) يستخدمها المحلل المالي، وهي عبارة عن كشف يوضح إجمالي ما للمؤسسة من أصول وما عليها من خصوم في لحظة زمنية معينة هي تاريخ إقفال الحسابات.

_ جدول حساب النتائج وهي بيان ملخص للأعباء التي تحملتها المؤسسة خلال الدورة والإيرادات التي أنتجتها يسمح بإعطاء النتيجة الصافية للسنة المالية.

_ التحليل المالي بأدوات الحديثة يمكن منه تجنب القرارات الخاطئة ، سواء كانت الاستثمارية أو المالية أي يساهم في الحفاظ على قيمة المؤسسة.

_ اعتمادا المؤسسة على تحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل المالي الذي هو تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها.

_ تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل إنذارات مبكرة قبل حدوث الفشل المالي من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.

_ يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية هامة للمحلل المالي بالنظر لما توفره من معلومات مالية تساعد في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة.

يتطلب التحليل المالي الحديث جهدا ووقتا كبيرا من أجل معالجة الكم الهائل من المعلومات الخاصة بالمؤسسة، من أجل بناء نموذج معين لاتخاذ أهم القرارات.

ثانيا: الدراسة التطبيقية.

و من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة سونلغاز (وحده ميله) خلال الفترة (2018-2019) توصلنا إلى مجموعة من نتائج نذكر منها:

المؤسسة في سنة 2018 لم تكن قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها أما في سنة 2019 سجلت فائض من خلال تغطية التزاماتها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.

المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة الأجل مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب، و هو يعتبر نتيجة ايجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل احتياجاتها بمواردها.

المؤسسة لن تكون أمام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير، و هذا طبقا لنتائج نموذج kida و نموذج Beaver Model.

بتطبيق الأساليب الإحصائية لتقدير مبيعات المؤسسة باستخدام السلاسل الزمنية لسنتي 2020-2021 نلاحظ أنها تشهد ارتفاع مستمر، أما بالنسبة لتقدير الأرباح نجد سنة 2020 نتيجة سالبة أما سنة 2021 من المتوقع تحقيق نتيجة موجب.

من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) تبين لنا أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية، و هو ما يعتبره مؤشر سيئ لسيولة المؤسسة وقدرتها على استمرار نشاطها .

لم نستطع التوصل إلى معلومات بشكل كافي التي تمكننا من حساب نسب السوق و دراسة التحليل المالي النوعي الحديث و ذلك لنقص المعلومات من مؤسسة سونلغاز بسبب وباء كورونا و إصابة العديد من عمال مصلحة المحاسبة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات.

باعتقاد على الدراسة النظرية و التطبيقية السابقة وعلى ضوء تحليل نتائج الدراسة التي تم التوصل، إليها يمكن الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة و المتمثلة في استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بإجابة على التساؤلات الفرعية لموضوع البحث من خلال اختبار فرضيات البحث التالية:

الفرضية الأولى:

كان نص هذه الفرضية ب: أن استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي كالنسب المالية لا يوفر صورة واضحة عن الواقع المالي للمؤسسة، قد تم التأكد من صحة الفرضية الأولى، حيث أن لتحليل المالي مجموعة من الأدوات متمثلة في النسب والمؤشرات وإن أبرز فوائد أدوات التحليل المالي هو استخدامها للتنبؤ بالوضع المالي، ويتضح لنا من خلال ما تم التطرق له سابقاً بأن الأدوات التقليدية تكون غير دالة بشكل واضح و دقيق لواقع وضعيتها المالية كما تمتاز بالسكون.

الفرضية الثانية:

نص هذه الفرضية: تقوم الأدوات الحديثة للتحليل المالي على دراسة نماذج التنبؤ بالفشل و التدفقات النقدية، لقد تم إثبات هذه الفرضية، حيث يستخدم التحليل المالي أدوات حديثة في تحليل القوائم تكمل الأدوات التقليدية القائمة على أسلوب النسب المالية المستخرجة من بنود الميزانية و جدول حساب النتائج، حيث تتضمن أساليب كمية وتحليل جدول تدفقات الخزينة، و كذلك دراسة إمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي.

الفرضية الثالثة:

نصت هذه الفرضية بأن إسقاط مختلف أدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز يمكن من تشخيص وضعها المالي و كذا اكتشاف الاختلافات الحاصلة لها من خلال تقييم أدائها المالي، و قد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث والذي تضمن إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة سونلغاز وذلك خلال مدة عامين بتطبيق أدوات التحليل المالي، وفي ظل المعطيات التي تم جمعها و الحصول عليها من أجل التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة و من بينها نماذج التنبؤ

بالفشل، والأساليب الإحصائية والرياضية، جدول تدفقات الخزينة، وذلك لاكتشاف نقاط ضعف و القوة في هذا الجانب.

رابعاً: التوصيات.

و انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح بعض التوصيات وهي كما يلي:

_ ضرورة متابعة الوضع المالي للمؤسسة.

_ على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي، والاعتماد عليه في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

_ هدف اكتشاف نقاط القوة والضعف.

_ يجب على المؤسسة استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة خاصة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة للوضع المالي.

_ ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل والعمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطيع المؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل.

_ ضرورة تتبع كل ما هو جديد في مجال التحليل المالي ومحاولة مواكبة التطورات الدولية له.

خامساً: آفاق البحث.

بعد معالجة الموضوع المتمثل في استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، اتضحت لنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون قاعدة لانطلاق بحوث مستقبلية معمقة في مجال الدراسات للمهتمين في هذا الصدد:

_ دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار و التمويل في ظل النظام المحاسبي المالي.

_ مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- قياس الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.

قائمة

المراجع
مع

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1. ابو زيد محمد المبروك ،التحليل المالي شركات و اسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
2. أبو شنب جمال ، العلم والتكنولوجيا و المجتمع من البداية و حتى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999
3. الجزيري خيري علي ، مقدمة في مبادئ الإدارة، مكتبة عين الشمس، القاهرة مصر، 2002.
4. الجعارات خالد جمال ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRS) ، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
5. الحيايي وليد ناجي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2004.
6. الحيايي وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، دار الإثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
7. الحيايي وليد ناجي ، مذكرات التحليل، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك 2007.
8. الحيايي وليد ناجي ،محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع،عمان، الاردن، 1996.
9. الدوري مؤيد عبد الرحمان ، أبو زياد زناد نور الدين أديب ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
10. الرماحي نواف محمد عباس ، المحاسبة الإدارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
11. الزبيدي حمزة محمود ، التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبؤبالفشل،عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2004.
12. الشحادة عبد الرزاق قاسم وآخرون، نظرية المحاسبة، ط1، زمزم ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011.

13. الشمري خالد توفيق، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. الشيخ فهمي مصطفى، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008.
15. الصيرفي محمد ، ادارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
16. العداسي أحمد محمد ، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
17. العصار رشاد ، وآخرون، الادارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
18. النعيمي عدنان تايه ، التميمي ارشد فؤاد ، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008.
19. النعيمي عدنان تايه ، الساقى سعدون مهدي وآخرين، الإدارة المالية، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007.
20. القاضي حسين يوسف ، الريشاني سمير معني ، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، ج 1، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
21. القاضي دلال ، عبد الله سهيلة و البياتي محمود، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
22. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج1، كليك للنشر، الجزائر، 2010.
23. خلف علي عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء و كشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
24. خنفر مؤيد راضي ، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية:مدخل نظري و تطبيقي، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
25. دادى ناصر عدون ، الاتصال و دوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الطبعة الاولى،الجزائر، 2004.

26. دادي ناصر عدون، تقنيات مراقبه التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998.
27. داوود نعيم نمر ، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، الأردن، 2012.
28. رستمية احمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.
29. رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016،
30. شاكر منير و آخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
31. شنوف شعيب ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية المالية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008.
32. عباس علي، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 2002.
33. عبد الهادي محمد سعيد ، الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل-التحليل المالي و الأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
34. عطية عبد الرحمان ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جبلي للنشر والتوزيع، برج بوعريريج الجزائر 2009.
35. عقل محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
36. فايد عبد الحميد بهجت ، إدارة الإنتاج، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997
37. كراجة عبد الحليم، و آخرون، الإدارة و التحليل المالي: أسس مفاهيم تطبيقات، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
38. محمد مسن، التدبير الاقتصادي للمؤسسات، منشورات الساحل، الجزائر، 2001.
39. مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة 3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

40. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، الأردن، 2012.
41. هادفي خالد ، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

ثانيا الرسائل و الأطروحات:

1. العربي حسن محمد ، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014
2. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المال الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه منتوري، قسنطينة 2010/2011.
3. باصور رضوان ، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017/2018.
4. حوري زينب ، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
5. سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.
6. سليمان انتصار ، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعه باتنة 1، 2015/2016.
7. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.
8. عوادي منير ، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019/2020
9. عيشوش محمد الحافظ ، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي الوادي

10. فريد أيمن، استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
11. قادري محمد، الاتصال الداخلي في المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.
12. ¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة 2012.
13. مريم باي، السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية السوق - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز-، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007
14. مطر جهاد حمدي إسماعيل، نموذج مقترح للتنبؤ بتبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
15. هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2019.

ثالثا: المحاضرات:

1. بويغقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
2. بن سانية عبد الرحمان، مطبوعة دروس بعنوان اساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.
3. صوفان العيد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحيى، جيجل، 2018/2017.
4. كتوش عاشور، المحاسبة العامة، أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.
5. حياة نجار، مطبوعة دروس في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2016/2015.

رابعاً: القرارات:

1. قرار مؤرخ في 2008/07/26، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 2009/03/25.

خامساً: المواقع الالكترونية:

1. <https://www.britannica.com/topic/business-finance#ref271595> le 20/06/2020 à 11:20
2. <https://www.investopedia.com/ask/answers/042215/whats-difference-between-budgeting-and-financial-forecasting.asp> le 20/06/2020 à 11:39
3. <https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html?m=1> le 19/06/2020 à 21:21
4. <https://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?p=553908> le 19/06/2020 à 21:37
5. <https://m.marefa.org/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7> le 25/6/2020 ,à 16:55

قائمة المراجع باللغة الانجليزية :

Books

1. Anne Dolganos picher, **international economic indicators and central**, jhon wiley & Sons, 2007.
2. James R-hitchner, **financial valuation work book**, John Wiley & Sons, 2006.

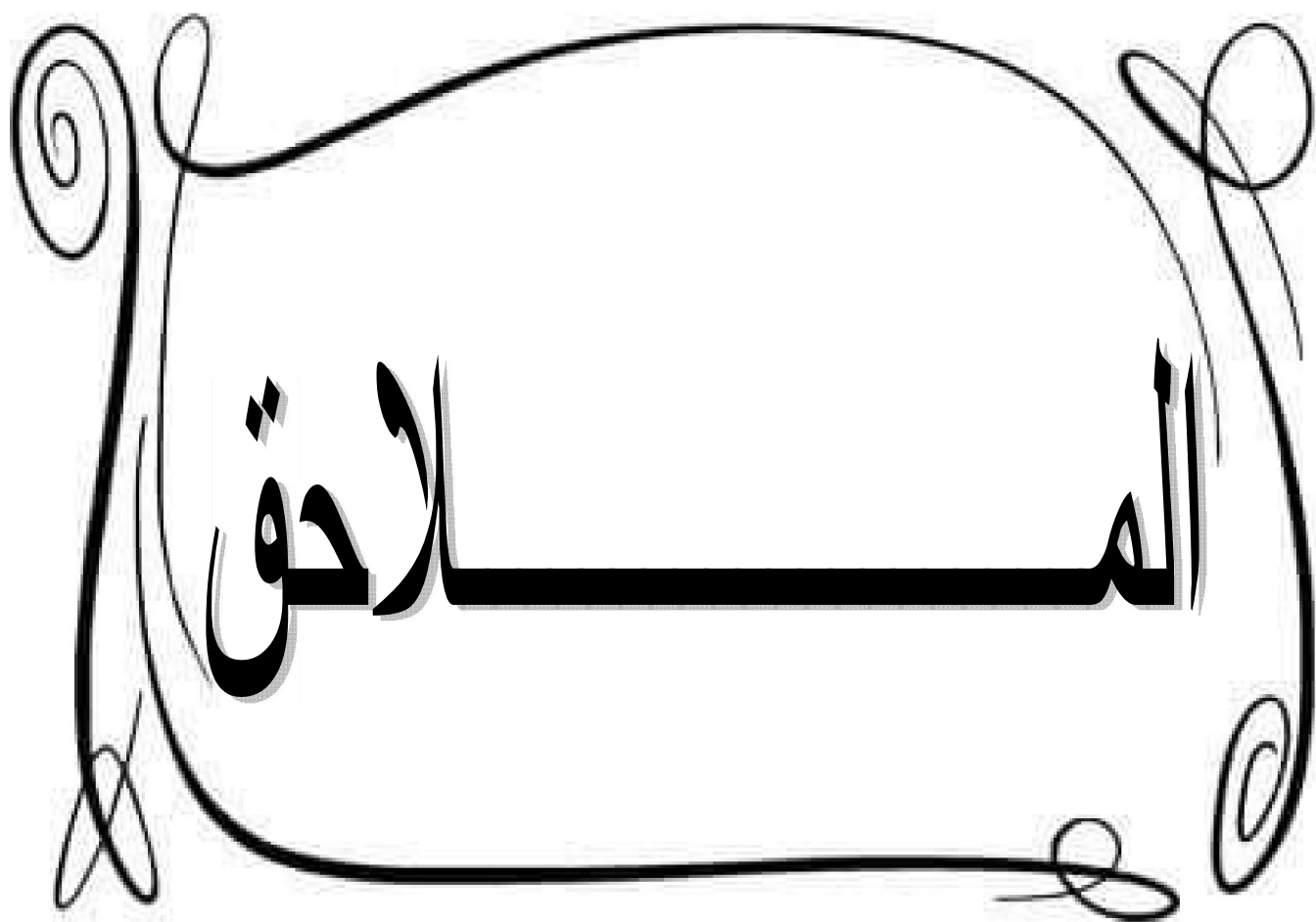
قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres:

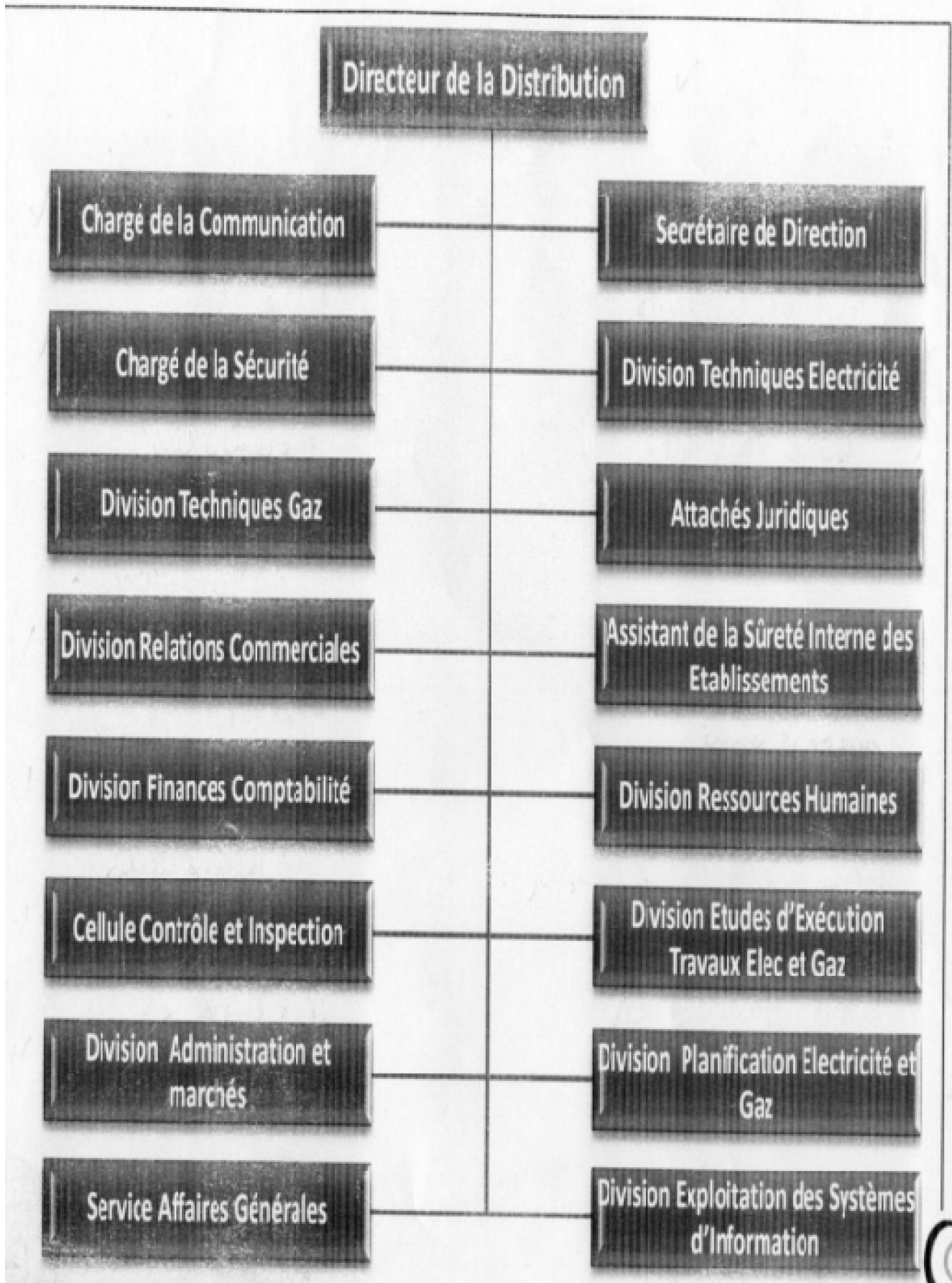
1. Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière**, 3ème édition, Dunod, 2008.
2. Saadi Nacer Eddine, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, paris, France, 2009.
3. WARCH, CLARAN, **Les rations clés du management**, Edition Village Mondiale, 1998.

Les articles:

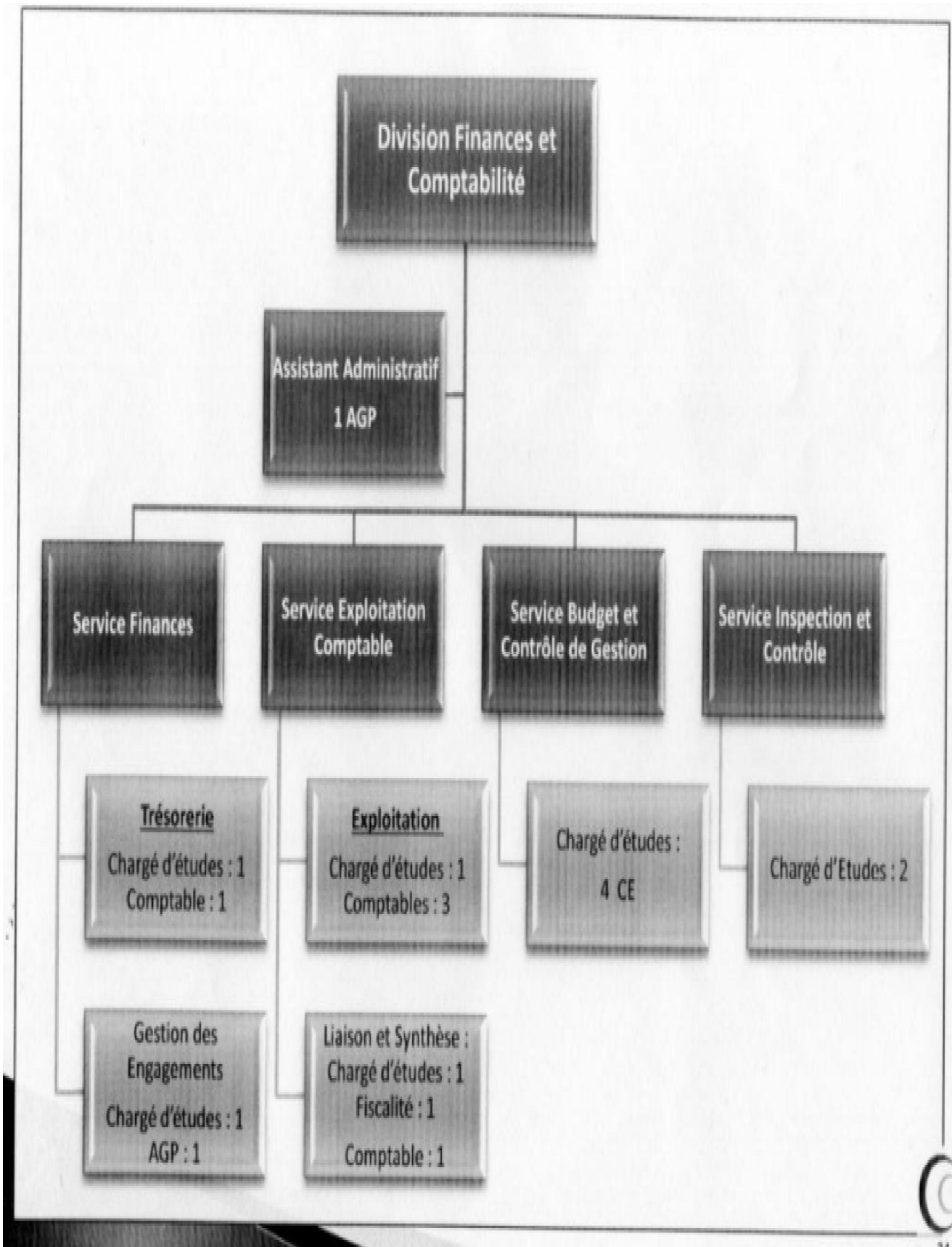
1. Richard, Christelle, robert, article accepté de contribution à l'analyse de la qualité, paris 2002.



الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز-ميلة-



الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة



الملحق رقم (03): الميزانية المالية

الميزانية: أصول

ن-1 الصافي	ن			ملاحظة	الأصول
	صافي	إهلاك ومؤونات	إجمالي		
					أصول غير جارية. فارق بين الاقتناء-المنتج الإيجابي أو السلبي. تثبيتات غير مادية تثبيتات مادية أراضي مباني تثبيتات مادية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها سندات أخرى مثبته قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل.
					مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ ديون دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

الميزانية: خصوم

الميزانية بتاريخ

ن-1	ن	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال الصادر</p> <p>رأس مال غير للمستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات (احتياطات مجمدة (1))</p> <p>فارق إعادة التقييم</p> <p>فارق العادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحين من جديد.</p> <p>حصة الشركة المجمدة (1)</p> <p>حصة ذووي الأقلية (1)</p>
			المجموع (1)
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض ودون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)</p> <p>ديون مدينة وأخرى غير جارية</p> <p>مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون وحسابات ملحقه</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون مدينة أخرى</p> <p>حزبة سببية</p>
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

الملحق (04): جدول حسابات النتائج

الفترة من إلى

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المبت إعانات الإستغلال
			1. إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية
			3. قيمة الاستغلال المضافة (2-1)
			أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4. القائض الإجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاحتلاكات والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
			5. النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادية
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
			11. النتيجة الصافية للمجمع المدمج
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

الملحق (05): جدول تدفقات الخزينة (طريقة مباشرة)

الفترة من إلى.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: -التحصيلات المتبوضة من عند الزبائن. -لبنانغ المدفوعة للموردين و العاملين. -الفوائد و المصاريف لنابية الأخرى المدفوعة. -الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تسيئات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تسيئات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تسيئات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تسيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المتبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).
			تأثير و تغيرات سعر الصرف على لسيولات و شبه لسيولات
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).
			أموال الخزينة عند الانتاج. أموال الخزينة عند الانتقال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.
			تغير أموال الخزينة.
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية